

2019



سلطة النقد الفلسطينية

تقرير الاستقرار المالي

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية

آب، 2020

© آب، 2020.

جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي 2019: آب 2020.

جميع المراسلات توجه إلى:

سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452، محافظة رام الله والبيرة- فلسطين.

هاتف: 2-2415250 (+ 970)

فاكس: 2-2415310 (+ 970)

بريد إلكتروني: info@pma.ps

صفحة إلكترونية: www.pma.ps

تصميم وإخراج فني:

سلطة النقد الفلسطينية

دائرة العلاقات العامة والاتصال



يشرفني باسم سلطة النقد الفلسطينية أن أضع بين أيديكم الإصدار الجديد من تقرير الاستقرار المالي، باعتباره أحد الأهداف الرئيسية لسلطة النقد. ويأتي هذا الإصدار في إطار جهود سلطة النقد المستمرة للقيام بمهامها ومسؤولياتها في مجال تقييم المخاطر والتحديات المحتملة تجاه الوسطاء الماليين والنظام المالي، والوقوف على مدى قدرة هذا النظام على مواجهة مثل هذه المخاطر.

يعكس التركيز على الاستقرار المالي أهمية القطاع المصرفي، وقدرته على مواجهة المخاطر وضمان قيامه بمهامه في دعم النمو الاقتصادي بكفاءة وفعالية، باعتبار أن القطاع المصرفي العمود الفقري للنظام المالي الفلسطيني، والأكثر عرضة للمخاطر. كما يعكس هذا التركيز أيضاً مدى التطور المتحقق في حجم ونوعية الخدمات المالية، ودرجة المرونة والتشابك مع الاقتصاد الحقيقي.

ويُعتبر الاستقرار المالي من وجهة نظر سلطة النقد عن «الحالة التي يتم فيها تدفق الأموال بسلاسة بين مختلف شرائح وفئات المجتمع (أفراد، وأسر، وشركات، وحكومة) وبقية العالم. ويتطلب هذا المفهوم سلامة وفعالية عملية الوساطة المالية في ظل أسواق مالية فعالة وكفؤة من جهة. وشركات مالية قادرة على الصمود أمام الصدمات السلبية التي قد تصيب الاقتصاد والسيولة ومخاطر العدوى، إضافة إلى توفر الثقة بفعالية الأسواق المالية من جهة ثانية».

وبالتالي فإن عدم الاستقرار يمكن أن يعبر عن نفسه من خلال فشل المصارف، والإفراط في الاستدانة والنمو الائتماني على المستوى الكلي أو الجزئي (لدى بعض القطاعات أو الفئات المقترضة)، وسوء نوعية الديون والقروض، وبقاعات أسعار الأصول، ونقص السيولة، وتلاشي الثقة في النظام المالي.

ويأتي إصدار تقرير الاستقرار المالي في إطار جهود سلطة النقد الرامية إلى تحسين وتعزيز الاستقرار المالي في فلسطين من منطلق دور سلطة النقد في الحفاظ على نظام مالي مستقر ومتين وفعال، إلى جانب مسؤوليتها في الحفاظ على استقرار الأسعار، بما يكفل تحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام. كما أن نشر نتائج تحليل وضع الاستقرار المالي يصب بشكل مباشر في أحد الأهداف الرئيسية لسلطة النقد، باعتبارها المؤسسة الوحيدة المخولة بالإشراف على مقدمي خدمات الدفع وعلى سلامة وفعالية نظم المدفوعات، لضمان تحقيق الاستقرار المالي.

المحافظ

عزام الشوا

عزام الشوا

1.....	الفصل الأول: تقييم عام للاستقرار المالي في فلسطين.....
7.....	الفصل الثاني: الأداء الاقتصادي والاستقرار المالي.....
7.....	التطورات العالمية.....
8.....	التطورات الإقليمية.....
8.....	الاقتصاد الإسرائيلي.....
9.....	الاقتصاد الأردني.....
10.....	التطورات المحلية.....
13.....	الفصل الثالث: التطور في النظام المالي.....
13.....	الإطار التنظيمي والرقابي.....
15.....	إجراءات سلطة النقد في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.....
16.....	تعزيز البنية التحتية للقطاع المالي.....
18.....	تحسين النفاذ إلى الخدمات المالية.....
19.....	خصائص النظام المالي الفلسطيني.....
20.....	المؤسسات المالية.....
23.....	الأسواق المالية.....
25.....	الفصل الرابع: التعرض في القطاع المصرفي.....
25.....	التعرض للقطاعات المحلية.....
25.....	القطاع العام.....
28.....	القطاع الخاص.....
32.....	قطاع الإسكان والرهن العقاري.....
32.....	قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....
33.....	التعرض للقطاعات الخارجية.....
33.....	التوظيفات الخارجية.....
34.....	معدلات الفائدة.....
35.....	أسعار الصرف.....
35.....	تسهيلات غير المقيمين.....

37 الفصل الخامس: السلامة المالية في القطاع المصرفي

37 مؤشرات رأس المال

39 مؤشرات جودة الأصول

42 مؤشرات العائد والربحية

44 مؤشرات السيولة

45 المؤشر الكلي للاستقرار المالي

47 الفصل السادس: المؤسسات المالية غير المصرفية

47 قطاع الصرفة

48 قطاع الإقراض المتخصص

49 قطاع الأوراق المالية (بورصة فلسطين)

50 قطاع التأمين

51 قطاع الرهن العقاري

52 قطاع التأجير التمويلي

53 الفصل السابع: اختبارات التحمل «الضغط المالي»

53 اختبارات التحمل على مستوى القطاع المصرفي

58 اختبارات التحمل الخاصة بمخاطر انتقال العدوى بين المصارف

59 اختبارات قدرة المصارف على تحمل مخاطر الاقتصاد الكلي

61 الملحق

61 منهجية بناء المؤشر الكلي للاستقرار المالي في فلسطين

65 المبادئ الإرشادية العامة لتعامل البنوك المركزية مع تداعيات جائحة كورونا على الاستقرار المالي

الفصل الأول

تقييم عام للاستقرار المالي في فلسطين

نظرة عامة

لا تزال البيئة التي يعمل فيها النظام المالي بشكل خاص، والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام بيئة غير مستقرة، نتيجة لتأثير العوامل والتقلبات السياسية والاقتصادية، العالمية والإقليمية. وقد تزايدت حالة عدم الاستقرار في ضوء جائحة كورونا وما تبعها من تأثيرات على مختلف القطاعات الاقتصادية. ولا يزال النظام المصرفي الفلسطيني يعتبر المكون والمؤثر الرئيس في النظام المالي، ويتقاطع مع مختلف قطاعات الاقتصاد، يؤثر ويتأثر بمختلف التغيرات الاقتصادية والسياسية، الأمر الذي يحتم ضرورة متابعة وضع الاستقرار المالي في فلسطين في ضوء المتغيرات التي تعصف بالوضع الداخلي والعالمي.

ويقدم هذا الفصل تقييماً عاماً لوضع الاستقرار المالي في فلسطين خلال العام 2019، بما في ذلك أبرز التحديات والمخاطر وتقاطعاتها مع مختلف المؤشرات المالية والاقتصادية، التي تم قياسها من خلال مؤشر مركب للاستقرار المالي، تم احتسابه وإدراجه للمرة الأولى في هذا التقرير.

• اتجاهات الاستقرار المالي

شهد العام 2019 العديد من التطورات المحلية والإقليمية والعالمية التي كان لها تأثيراً متفاوتاً على وضع الاستقرار المالي في فلسطين، وذلك بحسب عمق ارتباطها وتأثيرها على مكونات الاقتصاد بشكل عام، والنظام المالي بمكوناته بشكل خاص. ومع ذلك، لم يكن لهذه التطورات أية تغيرات هيكلية في المركبات المؤثرة في الاستقرار المالي، إذ بقيت الضغوط السياسية الأكثر تأثيراً على أداء النظام المالي، كما بقيت مالية الحكومة وفائض الشيكول وأسعار الصرف المتغيرات الأهم والأكثر تأثيراً على القطاع المصرفي.

ولم يمنع ذلك سلطة النقد من مواصلة عمليات التطوير التي كان لها الفضل في إحداث نقلة نوعية في واقع النظام المصرفي ومؤشرات أدائه، والذي انعكس أحد أشكاله في استمرار حصول فلسطين على ترتيب متقدم في محور النفاذ للتمويل في تقرير سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، وفي التحسن المستمر في مستوى تنافسية وكفاءة أداء القطاع المصرفي، إلى جانب مزيد من التحسن في بعض أبعاد مصفوفة النظام المالي.

وعلى الجانب الآخر، فإن سلطة النقد تسعى بشكل دائم للوقوف على التحديات والمخاطر التي تواجه الاستقرار المالي، وترسم صورة تحليلية عامة للاستقرار المالي. تمهيداً لاتخاذ الإجراءات والسياسات التحوطية، الكفيلة بضمان استمرار تحقق الاستقرار المالي، وتحييد الآثار السلبية التي قد تؤثر عليه. وفيما يلي ملخص لأبرز وأهم المخاطر والتحديات التي واجهت القطاع المصرفي خلال العام 2019.

• الضغوط السياسية والاقتصادية

تواصلت خلال العام 2019 الضغوط السياسية والأمنية على الاقتصاد الفلسطيني، في إطار الضغوط الأمريكية لتنفيذ صفقة القرن، وما تبعها من ضغوط مالية وقطع للمساعدات. كما تعرض الاقتصاد لأزمة مالية حادة ناجمة عن توقف إيرادات المقاصة عقب إقرار إسرائيل لقانون يتم بموجبه الخصم من أموال المقاصة الفلسطينية ما يعادل قيمة المبالغ المالية التي تدفعها الحكومة الفلسطينية لأسر وعوائل الشهداء والأسرى. وقد قابلت الحكومة الفلسطينية هذا القرار بالرفض وعدم استلام أموال المقاصة منقوصة (من شهر أذار وحتى شهر تموز)، مما أدى إلى أزمة مالية خانقة للحكومة، لم تتمكن خلالها من دفع رواتب الموظفين بشكل كامل، وتأثيرات ذلك على مجمل النشاط الاقتصادي بشكل عام، وعلى مؤشرات الاستقرار المالي. وكذلك تعرض الاقتصاد لمزيد من الضغوط من قبل إسرائيل في إطار سياسة الحكومة الفلسطينية القاضية بالانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي والخطوات العملية التي اتخذتها في هذا المجال، بدءاً بوقف التحويلات الطبية إلى المستشفيات الإسرائيلية، ومقاطعة منتجات الاحتلال، وتعزيز ودعم المنتج الوطني، وسياسة التوجه نحو الاستيراد من الدول العربية، وفتح أسواق خارجية أخرى خلافاً للسوق الإسرائيلية.

وبالانسجام مع رؤية الحكومة لدعم القطاعات الإنتاجية، قامت سلطة النقد بإصدار تعليمات للمصارف بشأن الاستثمار في مشاريع اقتصادية، وتدفع باتجاه مزيد من التعزيز لدور المصارف في النمو والتنمية المستدامة عن طريق الاستثمار في مشاريع وشركات فلسطينية ناشئة تساهم في النمو الاقتصادي وفي خلق فرص عمل، وتشجيع الابتكار والابداع والمشاريع الريادية.

أما على المستوى الداخلي، فلا تزال حالة الانقسام تراوح مكانها، ملقبة بتبعاتها على الوضع الاقتصادي بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص، وعلى القطاع المصرفي الذي عانى من استمرار هذا الوضع ومحاولات زجه بين الفينة والأخرى في أتون هذا الخلاف، وما قد يترتب على ذلك من تعريضه للعديد من المخاطر. غير أن سلطة النقد قد تولت إدارة هذه الأزمة بنجاح من خلال متابعة ومراقبة دقيقة أثبتت فعاليتها في الحد من التبعات المحتملة لهذه الأزمة على القطاع المصرفي. وقد حظيت هذه الإدارة بثناء وتأييد العديد من المؤسسات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين.

• التعرض المرتفع للقطاع العام وموظفي القطاع العام

لا يزال القطاع العام مصدر خطر أساسي للقطاع المصرفي، من خلال ثلاث قنوات رئيسية: اقتراض الحكومة، واقتراض موظفي القطاع العام، واقتراض مؤسسات وشركات القطاع الخاص المتعاملة مع الحكومة. وقد تزايدت حدة هذا الخطر عقب أزمة إيرادات المقاصة في العام 2019، والضائقة المالية التي عانت منها الحكومة جراء ذلك، الأمر الذي دفعها نحو مزيد الاقتراض من القطاع المصرفي، لترتفع حصة الائتمان الممنوح للقطاع العام إلى 17.2% من إجمالي المحفظة الائتمانية مقارنة مع 15.6% في العام 2018، بقيمة 1,558.1 مليون دولار.

كما أظهرت البيانات من ناحية ثانية، زيادة بنسبة 4.7% في حجم الائتمان الممنوح لموظفي القطاع العام عما كان عليه في العام 2018، ليلبلغ حوالي 1,607 مليون دولار، مشكلاً 17.8% من إجمالي المحفظة الائتمانية، وليشكل الائتمان الممنوح لموظفي القطاع العام حوالي 86.4% من فاتورة الأجور والرواتب المستحقة خلال العام 2019. وفي المحصلة، شكل الائتمان الممنوح للحكومة والموظفين العموميين (الانكشاف المباشر وغير المباشر للقطاع المصرفي تجاه الحكومة) نحو 35.0% من إجمالي الائتمان الممنوح كما في نهاية العام 2019 مقارنة بنحو 33.8% عام 2018. أي أن أكثر من ثلث الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي عرضة لتطورات الأداء في مالية الحكومة. كما أن هذه النسبة ترتفع بصورة أكبر في حال تم الأخذ بعين الاعتبار الائتمان الممنوح لشركات القطاع الخاص المتعاملة مع الحكومة. ومما لا شك فيه أن مثل هذا المستوى المرتفع من التعرض له تداعياته على القطاع المصرفي، وخصوصاً في حال عدم انتظام أو توقف مصادر الإيراد لدى الحكومة، وتحديد إيرادات المقاصة والمنح والمساعدات الخارجية.

ومن أبرز المؤشرات التي تعكس حجم المخاطر المرتبطة بالقطاع العام ارتفاع نسبة الائتمان الممنوح للحكومة وموظفي القطاع العام ليشكل نحو 158.5% من حقوق ملكية المصارف مقارنة مع 148.6% خلال العام 2018. في إشارة إلى أن حجم التسهيلات المرتبطة بالحكومية، المباشر وغير المباشر يفوق إجمالي حقوق ملكية المصارف بشكل كبير، الأمر الذي يستدعي متابعة حثيثة لتطورات مالية الحكومة، وأخذ الإجراءات الاحترازية والتحوطية اللازمة، لتمكين القطاع المصرفي من التعامل معها وامتصاص أية صدمات قد تنجم عن هذه التطورات. ولهذه الغاية، عملت سلطة النقد على تعزيز متانة وصلابة رؤوس أموال المصارف والاحتياطيات، كما وضعت سقفاً للإقراض المصرفي للحكومة وبما لا يتجاوز حقوق ملكية الجهاز المصرفي.

• التعرض للقطاع الخاص

يعتبر القطاع الخاص بمختلف مكوناته مصدراً آخر لبعض المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على سلامة القطاع المصرفي بشكل خاص والاستقرار المالي بشكل عام، نظراً لحجم محفظته الائتمانية، التي وصلت في نهاية العام 2019 إلى 7,478.5 مليون دولار (بما يشمل الائتمان الممنوح لموظفي القطاع العام)، مشكلة ما نسبته 82.8% من إجمالي المحفظة الائتمانية. وتتفاوت حدة درجة تعرض المصارف تبعاً للفئة (شركات، أفراد، قطاعات وأنشطة اقتصادية، وغيرها) وحجم المحفظة الائتمانية الممنوحة لها، وجنسية المصرف، والمنطقة.

فمن جهة، يلاحظ أن المصارف المحلية عرضة لمستوى أعلى من المخاطر المحتملة في الائتمان الممنوح لمؤسسات وشركات القطاع الخاص (تستحوذ تقريباً على نصف الائتمان الموجه للقطاع الخاص المقيم) من المصارف الوافدة، نظراً لارتفاع الوزن النسبي لهذه الشريحة الائتمانية من إجمالي محفظتها الائتمانية مقارنة بالمصارف الوافدة. لكن في المقابل لا تزال المصارف الوافدة عرضة لمستوى أعلى من المخاطر المحتملة المرافقة للمحفظة الائتمانية الممنوحة للأفراد (التي شكلت نحو 48.9% من إجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص المقيم)، نظراً لارتفاع الوزن النسبي لهذه الشريحة الائتمانية من إجمالي محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم مقارنة بالمصارف المحلية. أما بقية الأنواع

الأخرى من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص المقيم (بطاقات ائتمان، مؤسسات خدمات الأسر المعيشية غير الربحية، الجاري مدين الجامد) فهي لا تشكل تهديداً حقيقياً للاستقرار المالي، نظراً لصغر حجمها مقارنة بالائتمان الممنوح للشركات والأفراد، وإن كان تأثيرها على المصارف المحلية أكبر من الوافدة كونها المساهم الأكبر فيها.

كما يلاحظ نوعاً من التركيز في المخاطر المتأتية من قطاع غزة تجاه المصارف المحلية. فقد شكلت المحفظة الائتمانية في قطاع غزة نحو 70% من ودائع القطاع الخاص، يرتبط الجزء الأكبر منها بالمصارف المحلية العاملة في القطاع، مما يجعلها أكثر عرضة للمخاطر مقارنة بالمصارف الوافدة إذا ما اتجه الوضع الاقتصادي (والسياسي) في القطاع نحو مزيد من التردّي، حيث سيواجه المقترضون مزيداً من الصعوبات في سداد أقساط الديون المستحقة عليهم، مما يؤثر سلباً على بعض مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي بشكل عام، وللمصارف المحلية بشكل خاص، كارتفاع نسب التعثر وتراجع الأرباح وتزايد الشيكات المعادة وغيرها.

من جانب آخر شهد العام 2019 مزيداً من الارتفاع في حجم القروض الممنوحة من قبل القطاع المصرفي لقطاع الإسكان والرهن العقاري وبالتالي ارتفاع درجة التعرض للمخاطر المحتملة المصاحبة لهذا القطاع، وذلك بعد ارتفاع نسبة التعثر إلى 3.7% من إجمالي محفظة قروض هذا القطاع مقارنة مع 2.6% في العام 2018، وكون التعثر في محفظة قروض الإسكان والرهن العقاري يشكل نحو 20.0% من إجمالي التعثر في القطاع المصرفي. ومثل هذا المستوى من التعثر يستدعي متابعة حثيثة وتعزيز الإجراءات التحوطية بشأن أية تطورات محتملة في هذا القطاع، لتفادي تأثيراتها السلبية على الاستقرار المالي.

• التوظيفات الخارجية

بالرغم من نمو حجم التوظيفات الخارجية للقطاع المصرفي بنسبة 9.0% في العام 2019، لتصل إلى حوالي 3,395.0 مليون دولار، إلا أن نسبتها من إجمالي الودائع استمرت في الانخفاض للعام السادس على التوالي لتصل إلى 23.0% (علماً أن السقف الأعلى المحدد في تعليمات سلطة النقد هو 40%). وفي ذلك إشارة إلى تراجع درجة تعرض القطاع المصرفي للمخاطر الخارجية، علماً بأن التراجع في نسبة هذه التوظيفات صاحبه ارتفاع في مستوى التوظيف المحلي، وهي سياسة اتبعتها سلطة النقد منذ فترة بهدف تعميق الروابط بين القطاع المصرفي والاقتصاد المحلي. ومع ذلك لا تزال المصارف الوافدة عرضة للمخاطر الخارجية بدرجة أكبر من المصارف المحلية، نظراً لارتفاع حصتها من إجمالي التوظيفات الخارجية والتي بلغت 67.1% مقابل 23.9% للمصارف المحلية في العام 2019.

وتنبع مصادر الخطر المحتمل في التوظيفات الخارجية من ثلاث قنوات أساسية لها علاقة بأدوات استثمار هذه التوظيفات، مع تفاوت في شدتها من قناة إلى أخرى. وتتمثل هذه القنوات في: قناة الأرصدة الخارجية التي تستحوذ على 66.7% من إجمالي التوظيفات الخارجية. وتعتبر المخاطر المرتبطة بالقناة الأولى متدنية إلى حد ما، وتقتصر على تغيرات معدلات الفائدة العالمية ومخاطر الطرف المقابل، نظراً لكون الجزء الأكبر من هذه الأرصدة موظف على شكل ودائع في الخارج. أما القناة الثانية فتتمثل في الاستثمارات الخارجية التي تتركز في الأوراق المالية المختلفة، باستحواذها على 28.1% من إجمالي التوظيفات الخارجية. ونظراً لكون هذه القناة ذات مخاطر أعلى من القناة الأولى، كونها ترتبط بالتغيرات المختلفة في السوق المالية الإقليمية والعالمية، فإن هذه الاستثمارات مقيد بضرورة الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد، واشتراط التوظيف في استثمارات ذات تصنيف ائتماني مرتفع. وتتمثل القناة الثالثة في التسهيلات الممنوحة خارج فلسطين، والتي تشكل نحو 5.2% من إجمالي التوظيفات الخارجية، ونظراً لصغر حجمها الضوابط التي تفرضها سلطة النقد على هذا النوع من الائتمان، بهدف الدفع نحو مزيد من الاستخدام للأموال داخل فلسطين، فهي لا تشكل تهديداً حقيقياً للاستقرار المالي.

• فائض الشيكال

استناداً إلى تعليمات سلطة النقد الخاصة بالسيولة النقدية، يتوجب على المصارف الاحتفاظ بنسبة 3% لكل من عملة الشيكال والدينار واليورو على مستوى المصرف، و2% على مستوى الفرع، وبنسبة 6% لإجمالي العملات على مستوى المصرف و4% على مستوى الفرع كحد أدنى. أما فيما يتعلق بعملة الدولار فينبغي الاحتفاظ بما نسبته 4.5% كحد أدنى على مستوى المصرف، و3% على مستوى الفرع.

غير أن الواقع العملي يشير إلى احتفاظ المصارف بنسب سيولة أعلى من تلك المشار إليها، وخصوصاً من عملة الشيكال، وذلك بالرغم من الجهود التي تبذلها سلطة النقد لمعالجة هذه المشكلة وتواصل عمليات شحن فائض الشيكال. ولا تزال المصارف العاملة في فلسطين تعاني من تكديس فائض هذه العملة، مع تزايد في حدتها خلال العام 2019 قياساً على ما كانت عليه في العام 2018، بعد أن وصلت نسبتها إلى أكثر من 82% من إجمالي

السيولة النقدية مقومة بالدولار، أو ما يعادل نحو 5.5 مليار شيكل في نهاية العام 2019 (حوالي 1.6 مليار دولار)، لترتفع نسبة السيولة النقدية بعملة الشيكال من إجمالي أصول المصارف بنفس العملة إلى نحو 24.4% مقارنة مع 21.7% في العام 2018.

ومما لا شك فيه أن استمرار هذه المشكلة يضع القطاع المصرفي والاستقرار المالي أمام العديد من التحديات، التي تستدعي ضرورة إعادة النظر في طبيعة علاقات التراسل الحالية مع البنوك الإسرائيلية وإيجاد آلية جديدة تتسم بالاستدامة وتخدم مصالح القطاع المصرفي الفلسطيني.

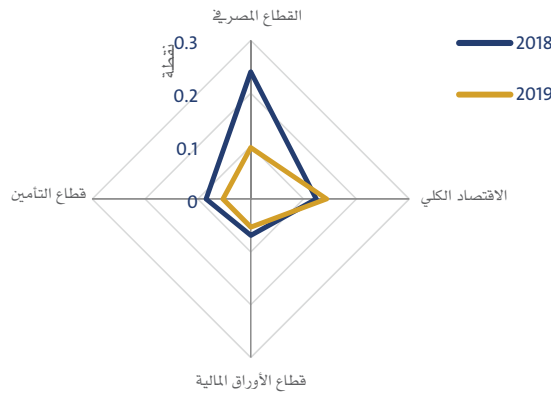
• معدلات الفائدة وأسعار الصرف

في ظل عدم وجود عملة وطنية، فإن سياسة سلطة النقد تقضي بعدم التدخل في معدلات الفائدة وتركها لآليات السوق والمنافسة بين المصارف. غير أن هذه السياسة تبقي القطاع المصرفي عرضة لمخاطر تقلبات معدلات الفائدة على مختلف العملات المتداولة في السوق الفلسطيني. وفي هذا الإطار، فإن المخاطر المحيطة بالقطاع المصرفي تعتبر متدنية نسبياً نظراً لبقاء الهامش بين معدلات فائدة الإيداع والإقراض ولجميع العملات المتداولة في السوق الفلسطيني مرتفعاً، وخاصة فيما يتعلق بالشيكال، والذي يعزى إلى ارتفاع درجة المخاطرة المحيطة بالبيئة المصرفية والاقتصادية في فلسطين، جراء تأثيرها بالتغيرات السياسية، إضافة إلى تأثير حجم السيولة وتكلفة توفيرها. وفي المقابل، فإن بقاء هذا الهامش مرتفعاً له تأثير سلبي مباشر على كفاءة الوساطة المالية وعلى درجة الاستقرار المالي، خاصة وأن مخاطر الفائدة لا تقتصر فقط على القطاع المصرفي، وإنما تشمل جميع الأطراف المتعاملة بهذه العملات طالما استمر التداول بها في السوق الفلسطيني.

ومن جانب آخر، فقد استمر التراجع في متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي (وبالتبعية الدينار الأردني) أمام الشيكال الإسرائيلي خلال العام 2019، وبوتيرة أعلى من العام 2018، حيث فقد الدولار نحو 0.85% من قيمته أمام الشيكال^[1]، مقارنة مع 0.14% في العام 2018. وطالت تأثيرات هذه التقلبات في سعر الصرف أكثر من جانب في الاقتصاد الفلسطيني. فمن جهة أثرت على مالية الحكومة، جراء حصولها على منح ومساعدات خارجية بعملة كالـدولار والـيورو، في حين أن معظم إنفاقها بعملة الشيكال، كما أثرت من جهة أخرى على أصول القطاع المصرفي، والتي تحاول باستمرار موازنة أصولها وخصومها بالعملات المختلفة، والتحوط لمثل هذه المخاطر.

ومما لا شك فيه أن تداعيات هذه المخاطر والتحديات مجتمعة كان لها تأثير واضح على الاستقرار المالي في فلسطين، معبراً عنه بالمؤشر الكلي للاستقرار المالي^[2]، الذي تتراوح قيمته بين الصفر والواحد، وأظهرت نتائجه بعض التراجع قياساً على ما كان عليه في العام 2018. وبشكل عام يعزى

المؤشر الكلي للاستقرار المالي في فلسطين، 2018-2019



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

التراجع في المؤشر العام للاستقرار المالي إلى العديد من الأسباب والأحداث السياسية والاقتصادية التي تعرضت لها كافة قطاعات الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2019، والتي أحدثت تأثيراً سلبياً على معظم المؤشرات الفرعية المشتركة في احتساب هذا المؤشر. وتظهر هذه التغيرات بلا شك دور وأهمية مؤشر القطاع المصرفي في توجيه المؤشر الكلي للاستقرار المالي، باعتباره المحرك الرئيس للمؤشر العام. وبالرغم مما شهدته حالة الاستقرار المالي خلال العام 2019، إلا أنها وبمساعدة من مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي والإجراءات التحوطية المتخذة، تبقى جيدة بالعموم وضمن الحدود المقبولة والمريحة عند مقارنتها مع بعض الدول بشكل عام.

وتأتي هنا أهمية الإجراءات والسياسات التحوطية الكلية والجزئية التي قامت وتقوم بها سلطة النقد لخفض المخاطر المحتملة وأثارها على النظام المالي بشكل عام، وعلى النظام المصرفي بشكل خاص.

[1] بلغ متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكال في العام 2019 حوالي 3.565 شيكل/دولار، مقابل 3.595 شيكل/دولار في العام 2018.

[2] أنظر الملحق المرفق بهذا التقرير، الذي يوضح منهجية وألية احتساب هذا المؤشر، وكذلك الورقة البحثية «قياس مؤشر الاستقرار المالي في فلسطين، 2019، المنشورة على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد www.pma.ps.

فبالرغم من كل المخاطر والتحديات، لا تزال سلطة النقد محافظة على استقرار القطاع المصرفي، وإجراء تقييم دوري مستمر للمخاطر التي تهدد استقراره والتخفيف من آثارها وتداعياتها، مستخدمة في ذلك العديد من مؤشرات الإنذار المبكر، واختبارات التحمل المالي، واختبارات انتقال العدوى بين المصارف، وتعزيز الرقابة المصرفية الفعالة المبنية على المخاطر، وإصدار التعليمات الرقابية ذات العلاقة، وبناء مزيد من الاحتياطات ومصدات رأس المال، والتطوير المستمر للأنظمة المصرفية، وتعزيز استخدام التقنيات المالية الحديثة، واتخاذ المزيد من الإجراءات الرقابية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الفصل الثاني

الأداء الاقتصادي والاستقرار المالي

نظرة عامة

شهد العام 2019 العديد من التطورات الاقتصادية على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي، لا سيما في ضوء ظهور فيروس كورونا في الصين في الربع الأخير من العام وامتداد تأثيره إلى مختلف دول العالم، وعودة التباطؤ من جديد إلى مختلف مناطق العالم، وإلى مجموعتي الدول المتقدمة والدول الصاعدة والنامية على حدٍ سواء.

يتناول هذا الفصل تحليل التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية في إطار تحليل اتجاهات الاستقرار المالي في فلسطين، نظراً لتأثيراتها المحتملة على الاستقرار المالي في ظل الكثير من قنوات التشابك والترابط، المباشرة وغير المباشرة، سواء بين القطاع الحقيقي والقطاع المصرفي من جهة، أو بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصادات المجاورة، وخصوصاً إسرائيل من جهة أخرى.

التطورات العالمية

لم يشهد الاقتصاد العالمي أي تعافٍ يذكر خلال العام 2019 رغم تفاؤل الأسواق ببدايةٍ مبشرةٍ للعام في الاقتصادات المتقدمة. إذ بقيت ظلال التوترات التجارية بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين مخيِّمةً على المشهد الاقتصادي العالمي ومثبِّطةً لنمو الدول المعتمدة على التصدير بشكلٍ خاص، وليستدرج هذا التوتر كلا مجموعتي الدول المتقدمة والدول الصاعدة والنامية إلى دوامة التباطؤ الاقتصادي.

فعلى صعيد الدول المتقدمة، تسبب فتور العلاقات التجارية وضعف الطلب المحلي عموماً في تباطؤ نزعة النمو في الولايات المتحدة. وكذلك الحال في منطقة اليورو التي لم تفلح فيها جهود التحفيز النقدي في تنشيط الطلب المحلي. وأيضاً في اليابان التي تأثرت بانخفاض التبادل التجاري الصيني وضعف الطلب المحلي المزمّن فيها، وفي المملكة المتحدة التي قضت العام 2019 في صراعٍ سياسي وانتخابي بهدف حسم مسألة الخروج من الاتحاد الأوروبي دون تغييرٍ يذكر في حالة الضبابية والتشاؤم حول مستقبل علاقتها مع الاتحاد وأفاقها التجارية المستقبلية.

أما الدول الصاعدة والنامية، فبعضها واصل دفع ثمن هجرة رؤوس الأموال منها باتجاه الولايات المتحدة، كتركيا والأرجنتين، والتي بدأت العام الماضي بعد توجه الاحتياطي الفيدرالي نحو تضيق سياسته النقدية، وبعضها الآخر دفع ثمن ضعف الطلب على صادراتها أو استمرار الاختلالات الهيكلية أو تزايد نسب المديونية فيها، وهي ظواهر اجتمع بعضها أو كلها في الاقتصادات الكبرى المكونة للمجموعة، مثل الصين والهند والبرازيل.

وبالرغم من أن مسيرة تضيق السياسة النقدية الأمريكية لم يدم طويلاً، إلا أن العديد من الدول الصاعدة بقيت تعاني من استمرار تدفق الأموال إلى الخارج أو آثار هذه الظاهرة، تبعاً لتشاؤم المستثمرين حول أداء الدول المعتمدة على التصدير ومخاوف من عدوى أزمة مالية تعصف بالأسواق الصاعدة وأنظمتها المالية في ضوء الظروف الاقتصادية غير المواتية عالمياً. وفي ظل قلق البنوك المركزية الرئيسية حول آفاق النمو المحلي والعالمي، عادت الولايات المتحدة لخفض أسعار الفائدة في النصف الثاني من العام تاهباً لأزمة اقتصادية مرتقبة، كما حافظت كلٌّ من اليابان ومنطقة اليورو على أسعار فائدة سالبة، مع تأكيد البنك المركزي الأوروبي على عودته لبرامج التيسير الكمي عند الضرورة بعد انتهاء آجال بعضها في أواخر العام الماضي.

تأتي هذه التطورات النقدية على الرغم من انحسار الضغوط التضخمية في الدول المتقدمة عموماً وبعدها عن نسب التضخم المستهدفة. إذ يبدو أن تيسير البيئة النقدية وتوفير السيولة بهدف دعم النمو الاقتصادي لا يزال أولويةً تسبق رفع معدلات التضخم إلى مستوياتها المستهدفة بالنسبة للعديد من البنوك المركزية الكبرى. أما على صعيد الدول الصاعدة والنامية، فقد ازدادت الضغوط التضخمية على الرغم من التراجع النسبي في أسعار النفط عالمياً، وذلك تبعاً لمؤثراتٍ محلية على تطورات الأسعار في كلٍ منها وارتفاع تكلفة السلع الغذائية الأساسية عالمياً.

ويذكر أن انحسار الضغوط التضخمية في الدول المتقدمة يأتي بالرغم من الانخفاض المتواتر في معدلات البطالة، والتي اقترب العديد منها من مستويات التوظيف الكامل، مما يطرح العديد من التساؤلات حول التغييرات التي أحدثتها الأزمة المالية العالمية على أنماط الاستهلاك، وعلاقة

الأسعار بالتوظيف ونمو الأجور، وآفاق التضخم المستقبلية في هذه الدول. أما في الدول الصاعدة والنامية، فقد تباينت اتجاهات معدلات البطالة بحسب ظروف كل منها، إلا أنها حافظت بدرجة كبيرة على معدلات مرتفعة نسبياً مقارنةً بنظيرتها المتقدمة.

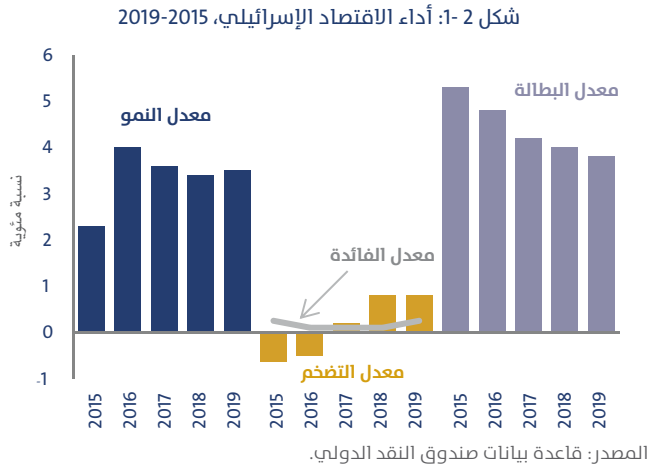
وعلى الرغم من توصل الصين والولايات المتحدة في نهاية العام إلى اتفاقٍ أولي تحت عنوان (Phase One Agreement)، الأمر الذي يندرج تحت تأجج الصراع التجاري ويفتح الباب أمام مزيد من المفاوضات التي قد تسفر عن تنازلات تعيد التبادل التجاري إلى طبيعته، إلا أن تفجّر أزمة انتشار فيروس كورونا والصدمة الاقتصادية غير المسبوقة التي لحقت بالاقتصاد العالمي بكافة أنحاءه أعادت التشاؤم إلى توقعات النمو العالمي وزادت من القلق حول مواطن الضعف التي قد تتطور إلى أزمات اقتصادية ومالية إقليمية أو عالمية. وفي ضوء ذلك، يُرجح المحللون أن تتكبد الدول المتقدمة خسائر فادحة في الدخل والإنتاج خلال العام 2020 نظراً لسياسات حظر التنقل والتباعد الاجتماعي الهادفة للسيطرة على الوباء. كما يتوقع أن تشهد الدول الصاعدة والنامية مزيداً من التراخي في نزعة النمو متأثرةً بضعف الطلب على صادراتها.

وقد أثرت هذه الأجواء بشكل واضح على الاستقرار المالي العالمي، إذ عانت الأسواق المالية من وطأة التوترات التجارية، وتزايدت التوقعات غير المتفائلة بشأن آفاق الاقتصاد العالمي. فمع تراجع النشاط الاقتصادي وتحول السياسة النقدية في مختلف أنحاء العالم إلى اعتماد مواقف أكثر تيسيراً، وما صاحبها من انخفاضات حادة في عائدات الأسواق، مع توقعات بأن تبقى أسعار الفائدة بالغة الانخفاض لفترة أطول مما كان متوقفاً في بداية العام، دفعت بالمستثمرين إلى البحث عن العائد المرتفع، وبالتالي اقتناء أصول أخطر وأقل سيولة لتوليد العائد المستهدف، مما زاد من مواطن الضعف بين المؤسسات المالية غير المصرفية. كما عانت المؤسسات المصرفية من العائدات السالبة، الأمر الذي خفض التوقعات بشأن ربحيتها، إلى جانب تخفيض رأس المال السوقي لبعضها إلى مستويات متدنية، وتعرض بعضها الآخر لمخاطر القطاعات التي تتسم بمواطن ضعف كبيرة، عن طريق أنشطة الإقراض، مما يجعلها حساسة تجاه الخسائر المحتملة.

وفي ظل هذه الأوضاع المالية الميسرة ومواطن الضعف الكبيرة في بعض الأسواق (تزايد أعباء الدين على الشركات، وتزايد حيازات المؤسسات الاستثمارية من الأصول الأخطر والأقل سيولة، وزيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجي في الاقتصادات الصاعدة) لا تزال المخاطر المحيطة بالنمو والاستقرار المالي العالمي في المدى المتوسط تنحرف بالتوقعات انحرافاً قوياً في الاتجاه السلبي.

التطورات الإقليمية

الاقتصاد الإسرائيلي



حافظ الاقتصاد الإسرائيلي في العام 2019، على استقرار نسبي في نزعة النمو خلال الأعوام الثلاثة الماضية عند مستويات جيدة عموماً مقارنةً بضعف النمو العالمي، خاصة في الدول المتقدمة. إذ سجل نمواً قدره 3.5%، مقارنةً مع 3.4% في العام السابق، مدفوعاً بالإداء الجيد للطلب الاستهلاكي للقطاع الخاص، وذلك بخلاف التباطؤ العام الذي شهدته مكونات الإنفاق الأخرى. ولم يظهر الاقتصاد الإسرائيلي أي تأثير يذكر بحالة الشلل السياسي التي سادت خلال العام 2019 نتيجة فشل الأحزاب الرئيسية في الحصول على أغلبية حاسمة من أصوات الناخبين أو تشكيل حكومة ائتلاف، مما أسفر عن استمرار الحكومة السابقة في تسيير الأعمال وإعادة الانتخابات ثلاث مرات متتالية.

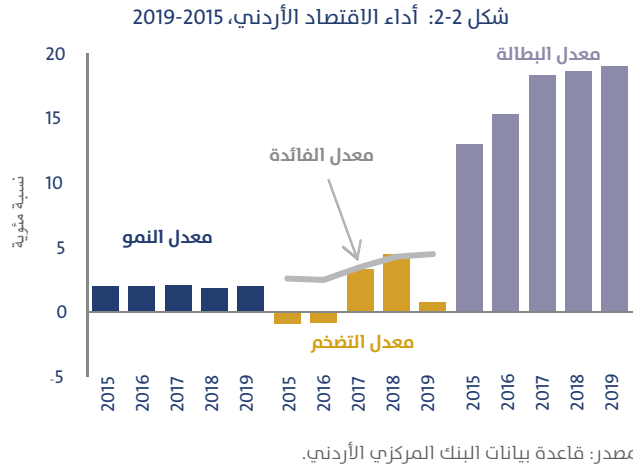
وترافق استقرار النمو مع نزعة مشابهة على صعيد تطورات الأسعار، فاستقر معدل التضخم عند 0.8% للعام الثاني على التوالي، مستفيداً

من انخفاض أسعار السلع الأساسية وارتفاع سعر صرف الشيكل. فيما تراجع معدلات البطالة من 4.0% إلى 3.8% خلال فترة المقارنة. وفي ضوء ذلك، حافظ البنك المركزي الإسرائيلي على سعر الفائدة الرسمي على الشيكل ثابتاً دون تغيير عند 0.25% خلال العام 2019. جدير بالذكر أن الضغوط على سعر صرف الشيكل أمام الدولار الأمريكي استمرت بالارتفاع لتزيد من قوة الشيكل وتخفّض نسبياً من تنافسية الصادرات، وذلك في ظل غياب تدخلات كبيرة من قبل البنك المركزي في سوق العملات، باستثناء تدخل وجيز في تشرين ثاني الماضي.

الاقتصاد الأردني

لم يفلح استقرار المناخ السياسي واستمرار جهود الإصلاح الاقتصادي خلال السنوات الثلاث الأخيرة في تحقيق تغيير ملحوظ على وتيرة النمو التي بقيت مستقرة بشكل عام عند حدودها الدنيا نسبة إلى ما شهدته خلال العقد الماضي. فقد سجّل الاقتصاد الأردني نمواً بواقع 2.0% خلال العام 2019، بالمقارنة مع 1.9% في العام السابق. وتأتي هذه التطورات على خلفية تحسن ملحوظ في نشاط التعدين والخدمات المقدمة من قبل الحكومة، مقابل تباطؤ الأنشطة الأخرى ومزيد من التراجع في الإنشاءات. وقد ترتب على هذا الأداء ارتفاع في معدلات البطالة من 18.6% إلى 19.0% في العام 2019.

من جانب آخر، تشير تطورات مؤشر أسعار المستهلك إلى انحسار الضغوط التضخمية التي تفاقمت في العام الماضي في سياق جملة من الإصلاحات لسياسات الدعم الحكومي وتحرير أسعار بعض السلع الأساسية، لتتضاءل معدلات التضخم في أسعار كافة مجموعات السلع والخدمات، ولعل أبرزها الغذاء، والتبغ والمشروبات، والنقل، وخدمات المطاعم والمقاهي. وبذلك، تباطأت نزعة التضخم من 4.5% إلى 0.8% خلال العام 2019.



يذكر أن الأردن يخضع لبرنامج إصلاح اقتصادي منذ العام 2016 تحت مظلة صندوق النقد الدولي بسقف قدره 723 مليون دولار، واشتمل على تعديلات للقوانين الضريبية وسياسات دعم السلع الأساسية والإنفاق الحكومي، بالإضافة لتعديلات قانونية ومؤسسية تهدف إلى تسهيل الاستثمار وإنشاء المشاريع الجديدة. ويهدف هذا البرنامج بالأساس إلى تصويب أوضاع المالية العامة وخفض نسب الدين الحكومي وتحفيز النمو، غير أن بوادر التحسن المرجو في هذه المجالات تبقى غائبة حتى اللحظة، ففي ظل تواضع نسب النمو الاقتصادي تواصل ارتفاع مستويات الدين الحكومي ليصل إلى 96.7% من الناتج المحلي الإجمالي، أو ما قيمته 30.1 مليار دينار أردني، خاصة مع تجدد النمو في العجز الحكومي نسبة إلى الناتج المحلي، الذي وصل إلى 3.4% في العام 2019، بعد انخفاضه إلى 2.4% في العام السابق.

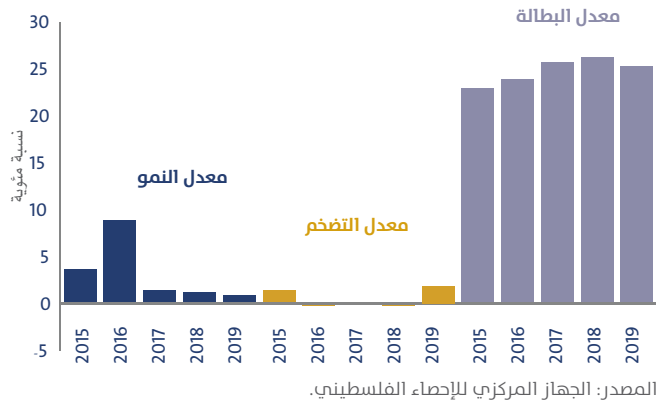
من جانب آخر، بدت ظروف القطاع الخارجي أكثر إيجابية على صعيد ميزان المدفوعات، حيث تراجع عجز الحساب الجاري بأكثر من النصف إلى 873.2 مليون دينار أردني، على خلفية تراجع عجز الميزان التجاري المستفيد من تنشيط الصادرات بشقيها، السلعي (سلع استهلاكية و مواد خام) والخدمي (سياحة)، في مقابل انخفاض ملموس في فاتورة الواردات (منتجات الطاقة بشكل أساسي). وقد عوّض التحسن في ظروف التجارة الخارجية عن تراجع روافد الحساب الجاري الأخرى، إذ ازداد تدفق الدخل المحوّل إلى خارج الأردن نظراً لتزايد تحويلات دخل الاستثمار، كما تراجعت التحويلات الجارية الموجهة للقطاعين، العام والخاص، وذلك على الرغم من استمرار تدفق المساعدات إلى الأردن، سواء من صندوق النقد الدولي أو الولايات المتحدة ضمن مذكرة التفاهم الموقعة في العام 2018. ويشار هنا إلى أهمية تراجع العجز التجاري في التخفيف من الضغوط على احتياطات البنك المركزي الأردني من الذهب والعملة الأجنبية التي ارتفعت بحوالي 8.0%، وصولاً إلى 9.9 مليار دينار أردني، بعد سلسلة من الانخفاضات بدأت في العام 2015.

أما على صعيد السياسة النقدية، فقد عاد البنك المركزي الأردني لتيسير البيئة النقدية بخفض أسعار الفائدة أسوأ بتحركات أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي (عملة الربط)، فتراجع سعر الفائدة الرسمي على الدينار الأردني (CBJ main rate) ثلاث مرات بواقع 0.25 نقطة مئوية إلى 4.00% في نهاية العام 2019، مقارنة مع 4.75% في نهاية العام السابق. ومن غير المتوقع أن تتجه أسعار الفائدة في الأردن للارتفاع في المدى القريب أو المتوسط، وتحديدًا في ظل تأثير الاقتصاد الأردني بتداعيات أزمة فيروس كورونا الذي عصفت بالمنطقة والعالم عموماً.

ويحتل الاقتصاد الأردني المرتبة الثانية (بعد الاقتصاد الإسرائيلي) من حيث التأثير على الاستقرار المالي والاقتصادي في فلسطين، وذلك نظراً للحيز الذي تشغله المصارف الأردنية العاملة في فلسطين، أو الوزن الذي تحتله العملة الأردنية في تركيبة أصول وخصوم القطاع المصرفي الفلسطيني. إذ تمثل أصول المصارف الأردنية حوالي 42.0%، من إجمالي أصول القطاع المصرفي الفلسطيني، وتستحوذ على 36.7%، من إجمالي الائتمان الممنوح في السوق الفلسطيني، ونحو 43.0% من إجمالي ودائع الجمهور. فيما بلغت حصة الدينار الأردني نحو 22.1% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي الفلسطيني، و14.9% من إجمالي المحفظة الائتمانية. وتعكس هذه النسب حجم انكشاف القطاع المصرفي الفلسطيني أمام أي صدمات محتملة لدى نظيره الأردني.

التطورات المحلية

شكل 2-3: أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2015-2019



شهد العام 2019 مزيداً من التباطؤ في دوران عجلة النشاط الاقتصادي في فلسطين، ليسجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً لم يتجاوز 0.9%، بالمقارنة مع 1.2% في العام السابق، بعد أن خيمت ظلال أزمة مالية الحكومة الفلسطينية وعدم انتظام دفع رواتب الموظفين العموميين على المشهد الاقتصادي خلال العام 2019. ويعكس هذا النمو البسيط فتور النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية التي حققت نمواً بواقع 1.2%، مقارنة مع 2.3% في العام السابق، علاوة على توقف النمو تماماً في قطاع غزة، بعد انكماش بنحو 3.5% في العام السابق.

وقد تباينت اتجاهات النمو في المنطقتين، ففي الضفة الغربية، رُصدت انخفاضات ملموسة في الإنشاءات، والنقل والتخزين، والمعلومات والاتصالات، علاوة على تباطؤ نمو الصناعة والتجارة والخدمات. بينما بدت علامات الضعف في جانب الطلب من خلال

تراجع التكوين الاستثماري والإنفاق الحكومي، في مقابل إنفاق استهلاكي أكبر من قبل القطاع الخاص، واستقرار نسبي في الصادرات، في مقابل تباطؤ الواردات.

أما في قطاع غزة، ورغم أن الاقتصاد قد نجح أخيراً في وقف وتيرة الانزلاق المتواتر، إلا أنه بقي دون نمو يذكر، إذ ألغى تراجع الزراعة والصناعة والتجارة وتباطؤ غالبية الأنشطة الأخرى الإيجابي المتحصل من تعافي نشاطي النقل والتخزين والإدارة العامة والدفاع. كما قوبل تعافي التكوين الرأسمالي وضعف نمو الواردات في جانب الطلب، بتراجع في الإنفاق الحكومي والصادرات وتباطؤ الاستهلاك الخاص.

وبالرغم من فتور النشاط الاقتصادي، تجدد النمو في أسعار المستهلك في فلسطين بواقع 1.6% في العام 2019، مقابل انكماش بنحو 0.2% في العام السابق، عطفاً على تصاعد حدة التضخم في الضفة الغربية من 0.4% إلى 1.8%، وتجدد نموها في قطاع غزة بنسبة 0.4%. مقابل تراجعها بنحو 1.3% في العام السابق. وتأتي هذه التغيرات في ظل اتساق كبير في اتجاهات الأسعار في المنطقتين. إذ شكّلت أسعار الخدمات والسلع الثقافية والترفيهية والخدمات والسلع المتنوعة محركاً للتضخم فيهما في مقابل تباطؤ أو انكماش أسعار الفئات الأخرى. فيما شكّلت أسعار الغذاء والتبغ والمشروبات مصدر التباين الوحيد بينهما، حيث ارتفعت أسعار الغذاء في الضفة الغربية مقابل تراجعها في قطاع غزة، بينما تصاعدت أسعار التبغ والمشروبات في القطاع، مقابل تباطؤها في الضفة الغربية.

من جانب آخر، لم يمنع ضعف الأداء الاقتصادي معدلات البطالة من الانخفاض في فلسطين من 26.2% إلى 25.3%، تبعاً لانخفاضها في الضفة الغربية من 17.3% إلى 14.6%، بينما واصلت ارتفاعها في قطاع غزة من 43.1% إلى 45.1%. ولعل الارتفاع المطرد في أعداد العاملين في إسرائيل والمستوطنات شكّل عاملاً أساسياً في انخفاض معدلات البطالة في الضفة الغربية، والتي تشكل الرافد الوحيد لهؤلاء العاملين في ظل استمرار منع العاملين من قطاع غزة دخول السوق الإسرائيلي، إذ بلغت أعدادهم نحو 133.7 ألف عامل في العام 2019، أي ما نسبته 13.2% من مجمل العاملين الفلسطينيين، و17.8% من العاملين في الضفة الغربية. كما يشكل النمو المتواتر في معدلات أجورهم اليومية تطوراً إيجابياً على صعيد دور هذه الأجور في تحريك الطلب الخاص ورفع السوق المحلي بالسيولة. غير أن ما سبق يوضح من ناحية ثانية حجم الانكشاف الذي يتعرض له الاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي بسبب تسرب هذه الأعداد الكبيرة من العاملين خارج السوق المحلي، وبالتالي، حساسية ظروف سوق العمل وتدفعات الدخل للصدمات الاقتصادية والسياسية التي يشهدها أو يتسبب بها الطرف الإسرائيلي. وبالتالي، فإن الارتفاع المتزايد في أعداد هؤلاء العاملين وغياب فرص التوظيف المناسبة لهم في السوق المحلي من شأنه أن يقوّض الاستقرار الاقتصادي والمالي في فلسطين على المدى المتوسط والبعيد.

كما شكّل الارتفاع المستمر في سعر صرف الشيكل الإسرائيلي عاملاً مساهماً في التشجيع على الاستيراد ورفع درجة الانكشاف للعالم الخارجي. غير أن خمول النشاط الاقتصادي وتكرار الصدمات المتعلقة بتدفق الدخل لشرائح مختلفة من القطاع الخاص خلال السنوات الأخيرة أسهم في الحد من التوسع المتوقع في الاستيراد. كما يبقى هذا الأثر محدوداً في ظل الاعتماد الكبير على السوق الإسرائيلي كشريك تجاري أساسي، والذي لا يزال يستحوذ على ما يقارب 80% من الصادرات الفلسطينية و60% من الواردات. وعليه، فإن لتقلبات أسعار السلع والهيكل الضريبي في إسرائيل أثر أكبر على هيكل التجارة الخارجية ونسب التضخم المحلية مما يمكن أن يتركه سعر الصرف.

أما على صعيد التطورات في المالية العامة، فقد تزامن توقف تحويل إيرادات المقاصة خلال الفترة من آذار وحتى تموز مع تراجع ملحوظ في حجم المنح والمساعدات الخارجية، وكذلك تراجع إيرادات الجباية المحلية (الضريبية وغير الضريبية) على خلفية الأداء الاقتصادي بشكل عام، مما أسهم في تراجع الإيرادات العامة والمنح بنحو 9.2% عما كانت عليه في العام 2018، لتبلغ 13.5 مليار شيكل، متأثرة بتراجع إيرادات المقاصة بنحو 2.8%، وتراجع المنح والمساعدات الخارجية بنحو 27%، إلى جانب تراجع إيرادات الجباية المحلية بنحو 10%. وفي المقابل، ارتفعت النفقات العامة المستحقة (أساس الالتزام) بنحو 4.7% مقارنة مع العام 2018، لتبلغ حوالي 16.9 مليار شيكل، جراء ارتفاع كل من فاتورة الأجور والرواتب المستحقة بنحو 3.5%، ونفقات غير الأجور بنحو 5.5%.

وأدت هذه التطورات في عمليات مالية الحكومة إلى تضاعف العجز في الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات، على أساس الالتزام، إلى ما يقارب 2.7 مليار شيكل، مع تزايد بنحو 13.7% في حجم المتأخرات المتراكمة على الحكومة، لتبلغ حوالي 14.5 مليار شيكل، وارتفاع الدين العام الحكومي (مقوماً بالدولار الأمريكي) بنحو 18.0% ليصل حوالي 2.8 مليار دولار^[3]، حيث استحوذ الدين المحلي (الاستدانة من القطاع المصرفي) على ما يقارب 56% من إجمالي الدين العام الحكومي، أو ما يعادل 1.6 مليار دولار (5.5 مليار شيكل). وتُظهر هذا المستوى من الاستدانة المحلية مدى الارتباط الوثيق بين تطورات مالية الحكومة والقطاع المصرفي وحجم المخاطر التي يمكن أن يتأثر بها استقرار هذا القطاع بسبب أداء مالية الحكومة.

[3] لا بد من الإشارة هنا إلى الأثر الملحوظ لتغيرات سعر صرف الدولار مقابل الشيكل على تطورات الدين الحكومي، إذ تشير البيانات إلى تراجع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل إلى 3.457 نهاية العام 2019 مقارنة بنحو 3.763 نهاية العام 2018.

الفصل الثالث

التطور في النظام المالي

نظرة عامة

شهد النظام المالي الفلسطيني خلال العام 2019 العديد من التطورات في إطار حرص سلطة النقد على التطوير المستمر للبنية التحتية المالية، وتحديث وبناء نظم جديدة تواكب التطورات العالمية لاسيما الاعتماد على التقنيات المالية الحديثة خاصة في مجال أنظمة وأدوات الدفع الإلكتروني وبما يساهم في رفع كفاءة أداء النظام المالي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص. ويستعرض هذا الفصل أهم مؤشرات التطور التي حدثت في النظام المالي في العام 2019.

الإطار التنظيمي والرقابي

واصلت سلطة النقد جهودها في العام 2019 لتعزيز دورها في مجال الاستقرار المالي، على مختلف المؤسسات الخاضعة لإشرافها ورقابتها. وقد شملت هذه الجهود العديد من الجوانب، سواء على المستوى التنظيمي والرقابي وتطوير الأنظمة الرقابية، أو على مستوى نظم المدفوعات وتعزيز الحوكمة والشفافية في مختلف مؤسسات القطاع المصرفي. وفي هذا السياق، أصدرت سلطة النقد التعليمات الرقابية التالية لمؤسسات القطاع المصرفي (المصارف، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، والصرافيين)^[4]:

- تعليمات رقم (2019/1) بشأن تعديل تعليمات رقم 7 لسنة 2016، الخاصة بتطبيق متطلبات كفاية رأس المال وفق مقررات بازل الـ III.
- تعليمات رقم (2019/2) بشأن تعديل التعليمات رقم 9 لسنة 2018، الخاصة بتطبيق متطلبات كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية.
- تعليمات رقم (2019/3) بشأن الشهادات المهنية المتخصصة، التي تهدف إلى تعزيز التدريب والتأهيل للمسؤولين الرئيسيين من خلال حصولهم على شهادات مهنية متخصصة.
- تعليمات رقم (2019/4) بشأن برنامج تكلفة الاقتراض السنوية، وهي تعليمات موجهة لكل من المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة، وتهدف إلى حماية حقوق المساهمين وتعزيز الثقة بمزودي الخدمات المالية، من خلال تعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح والمنافسة العادلة لدى مزودي الخدمات، وتمكين المستهلكين من المفاضلة بين العروض المقدمة من مزودي الخدمات بسهولة.
- تعليمات رقم (2019/5) بشأن جدولة التسهيلات الممنوحة في المحافظات الجنوبية، وتهدف إلى تعديل شروط الجدولة الواردة في التعليمات رقم (2008/1)، وتعديل الحد الأقصى لسداد الائتمان الاستهلاكي الوارد في التعليمات رقم (2015/2).
- تعليمات رقم (2019/6) بشأن حساب الشمول المالي، وتهدف إلى تمكين الأفراد وذوي الدخل المحدود والمتوسط والعاملين مع المنصات الإلكترونية الدولية من الوصول إلى واستخدام المنتجات المصرفية التي تقدمها المصارف وذلك من خلال فتح حساب الشمول المالي.
- تعليمات رقم (2019/7) بشأن تعديل التعليمات رقم (7/2018) المتعلقة بمقاصة الشيكات الإلكترونية، حيث نصت التعليمات على عدة تعديلات أهمها، الاحتفاظ بأصل الشيكات لفترة لا تقل عن 15 سنة، وأن يتم تقاص الشيكات خلال فترة أقصاها يومي عمل (T + 2) لفترة 6 شهور من بداية إطلاق النظام قابلة للتجديد.
- تعليمات رقم (2019/8) بشأن تعديل التعليمات رقم (2018/2) المتعلقة بمتطلبات وإرشادات تطبيق المعيار الدولي رقم (9) لإعداد التقارير المالية، وبموجب هذه التعليمات فقد تم استثناء تسهيلات موظفي القطاع العام المتأثرين من عدم انتظام رواتبهم نتيجة للوضع المالي للحكومة

[4] للمزيد من المعلومات والتفاصيل يرجى مراجعة التقرير السنوي لسلطة النقد للعام 2019.

من متطلبات الفقرة رقم (8) في المادة (2) من تعليمات (2018/2) المتعلقة بافتراض ارتفاع المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي بمرور فترة أكثر من 30 يوم على استحقاق الدفعات التعاقدية ويتم تطبيق فترة 60 يوم بدلاً من 30 يوم لذلك الغرض .

- تعليمات رقم (2019/9) بشأن الاستثمار في مشاريع اقتصادية مستهدفة، وتهدف هذه التعليمات إلى تعزيز دور المصارف في التنمية المستدامة.
- تعليمات رقم (2019/10) بشأن وظيفة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تعليمات رقم (2019/11) بشأن تعديل التعليمات رقم (2019/10)، حيث تم إدخال عدة تعديلات أهمها إسناد وظيفة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى موظف مستقل بدرجة مدير وبمسمى مسؤول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تعليمات رقم (2019/12) بشأن منح المصارف للوكالات الفرعية، وشروط منح هذه الوكالات.
- تعليمات رقم (2019/13) بشأن مصدر رأس المال المضاد للتقلبات الدورية، حيث نصت التعليمات على وجوب كل مصرف تكوين مصدر رأسمال مضاد للتقلبات الدورية وفقاً لما تحدده سلطة النقد.
- تعليمات رقم (2019/14) بشأن حق الأم في فتح حسابات مصرفية لأبنائها القاصرين.
- تعليمات رقم (2019/15) بشأن هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.
- وفي سياق استمرار الجهود المبذولة لتعزيز الحوكمة في مؤسسات الإقراض المتخصصة، أصدرت سلطة النقد التعليمات التالية:
- تعليمات رقم (2019/1) بشأن جدولة التسهيلات الممنوحة في المحافظات الجنوبية.
- تعليمات رقم (2019/2) بشأن تعديل التعليمات رقم (2) لسنة 2014، حيث تم بموجبها تعديل المادة رقم (4) بشأن تصنيف محفظة القروض والتمويلات غير المنتظمة لتكون كما يلي: محفظة القروض والتمويلات تحت المراقبة، وهي التي مضى على موعد سداد قسط أو أكثر من أصل الدين أو الفوائد أو العوائد فترة تتراوح ما بين 61-90 يوم، وتكوين مخصص بنسبة 25% منها. ومحفظة القروض والتمويلات دون المستوى، وهي التي مضى على موعد سدادها فترة تتراوح ما بين 91-120 يوم، وتكوين مخصص بنسبة 50% منها. ومحفظة القروض والتمويلات المشكوك في تحصيلها، وهي التي مضى على موعد سدادها فترة تتراوح ما بين 121-180 يوم، وتكوين مخصص بنسبة 75% منها. ومحفظة القروض والتمويلات المصنفة كخسائر، وهي التي مضى على موعد سدادها فترة أكثر من 180 يوم، وتكوين مخصص بنسبة 100% منها. وتسري هذه التعديلات اعتباراً من تاريخ 2019/6/30 وحتى تاريخ 2021/1/1، على أن يعود الوضع بعد ذلك كما هو عليه في التعليمات رقم (2) لسنة 2014.
- تعليمات رقم (2019/4) بشأن برنامج تكلفة الاقتراض السنوية وهي تعليمات موجهة لكل من المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة كما سبق أن ذكر.

أما على صعيد الجهود الرقابية والتنظيمية لشركات الصرافة، فقد أصدرت سلطة النقد التعليمات الرقابية رقم (2019/1) بشأن منح شركات الصرافة للوكالة الفرعية للحوالات السريعة، والتي يحظر بموجبها على الصراف الحاصل على وكالة حوالات سريعة رئيسية منح وكالات فرعية لأي شخص دون الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد وفقاً لبعض الشروط التي حددتها التعليمات المذكورة، على أن يلتزم الصراف الحاصل على الوكالة الرئيسية ووكيله بتطبيق تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء المحددة في التوصية رقم (10) من توصيات مجموعة العمل المالي الدولي (FATF) والتعليمات الأخرى النافذة بالخصوص.

كما قامت سلطة النقد خلال العام 2019، بإصدار العديد من التعاميم الدورية الهادفة لتنظيم ومتابعة أوضاع المصارف، وضمان استقرارها، حيث تم إصدار تعميم بشأن تعميم رقم (2019/28) في ضوء تطبيق متطلبات كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل II، حيث طلب من المصارف رفع نسبة الوزن الترجيحي للمطالبات على الحكومة الفلسطينية من 10% إلى 15% اعتباراً من البيانات المالية المنتهية في 2019/12/31، وأن ترتفع إلى 20% اعتباراً من البيانات المالية المنتهية في 2020/12/31.

وفي سياق العمل المصرفي الإسلامي، تتولى الهيئة العليا للرقابة الشرعية^[5] العمل على تطوير منظومة العمل المالي الإسلامي في فلسطين بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية والمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، وبما يشمل القطاع المالي بشقيه المصرفي وغير المصرفي. كما تتولى الهيئة العليا للرقابة الشرعية العمل توحيد الأسس والأحكام الشرعية المتعلقة بصيغ المعاملات المصرفية والمالية وأدوات التمويل الإسلامية، ومراجعة صيغ العقود الشرعية اللازمة لتنفيذها وتحديد إجراءاتها، وإبداء الرأي الشرعي في مدى توافق المنتجات والخدمات المالية والمصرفية الإسلامية الجديدة التي ترغب المؤسسات المالية الإسلامية بطرحها مع أحكام الشريعة الإسلامية، لا سيما وأن هيئة سوق رأس المال الفلسطينية بصدده طرح مشروع لتطوير التمويل الإسلامي في فلسطين بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، ووضع خطة طويلة الأمد ضمن أولويات محددة للنهوض بصناعة التمويل الإسلامي في فلسطين بما يشمل البنية التحتية التنظيمية والقانونية للصفوك والتأمين التكافلي والإيجارة والصيرفة الإسلامية.

وفي إطار الاهتمام الكبير الذي توليه سلطة النقد لتطوير قطاع الإقراض المتخصص في فلسطين فقد أطلقت في العام 2019 استراتيجية قطاع الإقراض المتخصص في فلسطين (2019 - 2023)، بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي «GIZ»، ومبادرة إصلاح وتدعيم القطاع المال «FIRST»، والشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر «شراكة»، ووزارات المالية والتخطيط والاقتصاد الوطني.

من جانب آخر، عممت سلطة النقد على مؤسسات الإقراض الدليل الاسترشادي لاختيار الأنظمة الآلية، وذلك حرصاً منها على مساعدة هذه المؤسسات على اختيار الأنظمة الآلية وفق أسس مدروسة ومحددة، لا سيما في ضوء الاعتماد المتزايد على تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات، والتي أصبحت جزء لا يتجزأ من بيئة الأعمال. ويتضمن الدليل إرشادات بشأن المعايير الواجب توفرها في الشركة المطورة للنظام، ومتطلبات النظام الآلي، ومتطلبات البيئة التقنية للنظام.

إجراءات سلطة النقد في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

واصلت سلطة النقد جهودها خلال العام 2019 في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفي هذا السياق طُلب من المصارف تعزيز الإجراءات والضوابط الرقابية وبذل العناية الواجبة وبالحد الأدنى تطوير أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يمكن من استخراج التقارير والتنبيهات الآلية على مستوى العملية المالية للعميل الواحد ومجموع الإيداعات النقدية له خلال مدة معينة وربط مدى تناسبها مع الدخل الشخصي للعميل وطبيعة عمله، والحصول على المستندات المعززة لمصادر هذه الأموال، وتأمين رقابة مستمرة لحجم الإيداعات النقدية ومصادرها، ووضع الإجراءات اللازمة للحد من قبول الإيداعات التي تؤثر سلباً على حجم النقدية لدى المصارف أو تتضمن مخاطر محتملة. بالإضافة إلى إجراءات التحقق من العملاء الطبيعيين والاعتباريين، وتصنيف العملاء وفقاً لمخاطرهم، بالإضافة إلى تدريب موظفي المصارف على بذل العناية الواجبة والعناية الواجبة المعززة. ويأتي ذلك في ضوء دخول قانون «خفض استخدام النقدية» حيز التنفيذ في إسرائيل ويهدف الحد من المخاطر المحتملة وحرصاً على الاستقرار المالي.

وفي ذات السياق، طلبت سلطة النقد من المصارف بموجب التعميم رقم (2019/15) الالتزام بتنفيذ التعليمات المتعلقة بالأشخاص المعرضين سياسياً للمخاطر، وتزويدها بمدى توفير سياسات وإجراءات العمل المعتمدة بشأن تعزيز إجراءات التعرف والتحقق من هؤلاء الأشخاص ومصادر الثروة والأموال وبذل العناية الواجبة والمعززة على العمليات المالية التي يتم تنفيذها لصالحهم، بالإضافة إلى تهيئة النظام البنكي وأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يمكن من تلبية المتطلبات المحددة في تعاميم وتعليمات سلطة النقد بالخصوص. كما تم إعلام المصارف بقيام سلطة النقد بإعداد التدابير اللازمة لتنفيذ التعليمات رقم (2018/2)، الصادرة عن اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بشأن حظر التعامل مع المؤسسات المالية المتواجدة في المستوطنات وفروعها.

وبهدف إنجاح عملية التقييم المتبادل التي كان من المفترض أن تخضع لها دولة فلسطين في العام 2020، فقد تم إلزام المصارف بالبداة بعمليات التقييم الذاتي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج عملية التقييم الوطني لمخاطر جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتبني المنهج القائم على المخاطر (Risk Based Approach-RBA)، وتعزيز بيئة وإجراءات حوكمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وضرورة الانتهاء من الأرشفة الإلكترونية للملفات والمعاملات المالية وربطها بالحركات على الأنظمة المالية بحد أقصى 2019/8/30.

[5] تضم الهيئة في عضويتها نخبة من علماء الشريعة والفقه وذوي الخبرة في مجال الصيرفة الإسلامية، وتتألف من: الدكتور عبد الستار أبو غدة/ رئيساً، والدكتور محمد حنيني نائباً للرئيس، وعضوية كل من الدكتور ماهر خضير، والدكتور باسل الشاعر، والدكتور جمال أبو سالم مقررًا للهيئة، والدكتور أحمد عيادي (خبيراً مالياً مختصاً في أعمال شركات التأمين التكافلي)، والسيد محمد بشار كيلاني (خبيراً مالياً مختصاً في أعمال الصيرفة الإسلامية).

كما عقدت سلطة النقد ورشة عمل للمصارف ومؤسسات الإقراض وشركات الصرافة بالتعاون مع البنك الأوروبي للبناء والتنمية (EBRD) حول «الامتثال لمتطلبات غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، هدفت إلى تعزيز ضوابط وتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء نتائج عملية التقييم الذاتي لمخاطر جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتبني واعتماد تطبيق المنهج القائم على المخاطر (RBA) الهادف إلى ضمان تناسب تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو تخفيفها مع المخاطر المحددة.

واستمراراً لجهود سلطة النقد في مجال تعزيز بيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فقد تم التعميم على مؤسسات النظام المصرفي في فلسطين (المصارف، ومؤسسات الإقراض، والصرافين، وشركات خدمات الدفع) بوجوب قيام دائرة التدقيق الداخلي بتقييم برامج وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل منتظم، وتضمنين الخطط المستقبلية للتدقيق الداخلي فحص بيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبما يشمل كفاية وكفاءة السياسات وإجراءات العمل، وإجراءات العناية الواجبة والمعززة ومدى التركيز على العملاء والعمليات مرتفعة المخاطر، ومدى كفاءة تطبيق النهج القائم على المخاطر، ومدى فعالية الموظفين في تطبيق السياسات والإجراءات، وفعالية التدريب المقدم لهم.

من جانب آخر، عممت سلطة النقد على مختلف مؤسسات النظام المصرفي بشأن مخاطر الخدمات والمنتجات الجديدة بهدف الحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية، بما ينسجم مع متطلبات التوصية (15) من توصيات مجموعة العمل المالي الدولي (FATF) وبما يشمل بالحد الأدنى تحديد وتقييم كافة المخاطر المرتبطة بأي خدمة أو منتج أو تقنية جديدة قبل طرحها أو إطلاقها، والعمل على وضع الضوابط والتدابير اللازمة لإدارة تلك المخاطر.

كما أصدرت سلطة النقد تعميماً يلزم المصارف بحصر فتح الاعتمادات المستندية على عملاء المصارف فقط، ووجوب اتخاذ المصرف لإجراءات التحقق من النشاط الاقتصادي للعميل ومدى تناسب البضائع المستوردة مع نشاطه، والتحقق من المستفيد الحقيقي من الاعتماد المستندي، وغير ذلك من إجراءات التحقق الكفيلة بعدم إساءة استخدام الاعتمادات المستندية في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تعزيز البنية التحتية للقطاع المالي

واصلت سلطة النقد جهودها الحثيثة في بناء وتطوير الأنظمة المصرفية والمالية وفق أفضل الممارسات الدولية، الداعمة لتهيئة بنية مصرفية متينة وشاملة، تسهم في خفض حجم المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المصرفي بشكل خاص، والنظام المالي بشكل عام. وفيما يلي تفصيل لأهم الإنجازات التي قامت بها سلطة النقد خلال العام 2019.

• نظام المقاصة الإلكترونية

واصلت سلطة النقد جهودها خلال العام 2019 لإدخال نظام المقاصة الإلكترونية حيز العمل، والذي يهدف إلى خفض فترة تقاص الشيكات لتصبح (T+2)، مما يساهم في سرعة تحصيل الشيكات، وتسريع دوران النقد في الاقتصاد، ووقف التداول الورقي للشيكات.

وفي هذا السياق قامت خلال العام 2019 وبالتعاون مع كافة الجهات ذات العلاقة ببدء عمليات التحضير اللازمة لإدخال نظام المقاصة الإلكترونية حيز العمل الفعلي، والتي من المتوقع إطلاقه خلال العام 2020. ومن بين أهم النشاطات التي تم إنجازها في العام 2019 تحديد شروط وآليات ربط الأنظمة البنكية لدى المصارف مع نظام المقاصة الإلكترونية وذلك بالتعاون مع المصارف، وتحديد متطلبات وآليات عمل النظام وسياسات سلطة النقد بالخصوص. وتم عقد العديد من الاجتماعات سواء مع المصارف للتشاور واطلاعهم على التطورات الخاصة بالمشروع، أو مع الشركة المزودة للنظام والشركات المزودة للأنظمة الداعمة في المصارف. كما تم وضع الإجراءات والآليات الخاصة بتقاص الشيكات ذات المواصفات القديمة من خلال نظام المقاصة الإلكترونية، والقيام بعمليات فحص شاملة للنظام داخل سلطة النقد وكذلك مع المصارف. وكذلك تم عقد عدد من الورشات التدريبية للمصارف للتعريف بآلية عمل النظام وكيفية التعامل معه.

• نظام سويفت

قامت سلطة النقد خلال العام 2019 باعتماد النسخة الأحدث من نظام سويفت (7.3.5)، ومتابعة اعتماد هذه النسخة من قبل كافة المصارف، وتأمين الانتقال للعمل بالنسخة الجديدة وفق متطلبات شركة سويفت ابتداء من 2019/11/19. وتحتوي النسخة الجديدة على آخر التحديثات الرئيسية المتعلقة (Alliance Access and GUI packages 7.3.5) و (MT-FIN & MX Maintenance Standards Release 2019).

• نظام الحسابات المصرفية

تم إطلاق نظام الحسابات المصرفية بتاريخ 2019/7/14 والذي يهدف إلى خفض المخاطر التشغيلية المتعلقة بعمليات فتح الحسابات، وتوفير بيانات شاملة عن الحسابات المصرفية من خلال بناء قاعدة بيانات ديموغرافية موحدة وشاملة لكافة الحسابات المصرفية في فلسطين، وذلك في إطار تطلعات سلطة النقد لتطوير آليات العمل والأدوات الرقابية المرتبطة بها لتتوافق مع الممارسات الدولية الفضلى، وبما يشمل تحقيق مبادئ اعرف عميلك (KYC) عند فتح الحسابات وتحديثها بشكل مستمر لمساعدة المصارف في اتخاذ القرار المصرفي السليم.

• نظام الأرقام السيادية للهيئات الاعتبارية

يهدف هذا النظام إلى أتمتة العمل بشكل كلي وضبط وتنظيم آلية تخصيص رموز سيادية للمؤسسات والهيئات غير المسجلة أو غير الحاصلة على رقم ترخيص أو رقم تسجيل موحد من الجهات الرسمية، وذلك لغايات الإفصاح والتصريح وتبادل البيانات مع مكتب معلومات الائتمان. ومن المتوقع إطلاق هذا النظام خلال العام 2020.

• نظام التبليغ والإفصاح عن بيانات المتوفين

يهدف هذا النظام إلى توفير بيانات عن العملاء المتوفين بالاعتماد على البيانات المجمعة والمحدثة من قبل المصارف ومؤسسات الإقراض بشكل يومي، نظراً لغياب بيانات موحدة لدى الجهات الرسمية ذات الاختصاص (وزارة الداخلية)، وذلك من خلال توفير شاشات التعميم الرد ومتابعة طلبات الاستعلام عن المتوفين. ومن المتوقع إطلاق النظام خلال العام 2020.

• نظام الاستعلام عن المنشآت المسجلة لدى وزارة الاقتصاد واتحاد الغرف التجارية الصناعية والزراعية

يأتي هذا النظام في إطار استكمال تنفيذ التوصيات الختامية لأعمال المؤتمر المصرفي للعام 2013 في مجال تعزيز وتمكين قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى مصادر التمويل. ولهذه الغاية تم توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الاقتصاد واتحاد الغرف التجارية الصناعية والزراعية لتمكين المستخدمين من المصارف ومؤسسات الإقراض الاستعلام عن بيانات المنشآت المسجلة لدى كل من وزارة الاقتصاد واتحاد الغرف التجارية الصناعية والزراعية من خلال موقع مكتب معلومات الائتمان. وقد تم إطلاق نظام الربط مع وزارة الاقتصاد خلال الربع الثاني من العام 2019.

• نظام الاستعلام الائتماني الموحد

تم تطوير نظام الاستعلام الائتماني الموحد ليخدم مؤسسات القطاع الخاص وشركات خدمات الدفع، بحيث يتيح هذا النظام للمستخدمين إمكانية التعرف على الملاءة المالية للعميل وإثراء قاعدة بيانات أنظمة معلومات الائتمان بالبيانات المالية والديموغرافية الخاصة بالمستفيدين من خدمات مؤسسات القطاع الخاص وشركات الدفع. ويأتي تطوير هذا النظام في إطار المواءمة مع متطلبات القطاع الخاص وشركات خدمات الدفع، لتعزيز نظام الاستعلام الائتماني الموحد الذي أطلق في عام 2013، بهدف الحد من ظاهرة الشيكات المعادة ومعالجة ظاهرة الإفراط في الاستدانة، وتأمين خدمة الاستعلام والتحقق لشركات الدفع ووكلائها بما يتماشى مع متطلبات سياسة اعرف عميلك (KYC). وفي ذات السياق، تم بتاريخ 2019/7/14 إطلاق النسخ المحدثة لكل من نظام المعلومات الائتماني (Version V)، ونظام الشيكات المعادة (Version III)، ونظام التسويات الرضائية (Version II)، وذلك في إطار تطوير نظام الشيكات المعادة ونظام التسويات الرضائية.

واستكمالاً للإجراءات اللازمة لتنفيذ عمليات التطوير والتحديث والتوافق على بطاقات التصنيف المعدلة للأفراد والشركات، ويجري حالياً بحث إمكانية تخصيص نظام تصنيف ائتماني خاص بقطاع المنشآت استناداً إلى البيانات الديموغرافية المتوفرة عن المنشآت على قاعدة بيانات وزارة الاقتصاد واتحاد الغرف التجارية. ويأتي ذلك في إطار سياسة سلطة النقد الهادفة إلى تطوير أدوات خفض المخاطر الائتمانية حفاظاً على جودة محفظة التسهيلات، ومواءمة نظام التصنيف الائتماني بما يتوافق مع سياسة وتطلعات سلطة النقد المستقبلية، وتلبية لمتطلبات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي لتعزيز نسب الشمول المالي في فلسطين من خلال تعزيز الوصول إلى واستخدام الخدمات والمنتجات المصرفية من القطاع الرسمي، وبما يشمل تمكين قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من الوصول إلى مصادر التمويل.

كما تم خلال العام 2019 ربط مبادرة الشرق الأوسط للاستثمار مع نظام المعلومات الائتماني لتسهيل الاستعلام عن منشآت القطاع الخاص التي تتقدم من خلال موقع تمويلي التابع للمبادرة بطلبات اقتراض من مؤسسات الإقراض والمصارف. وقد ساهمت عملية الربط في تسهيل عمليات وصول أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والريادية إلى مصادر الأموال واختصار الفترة الزمنية والخطوات المتبعة في إجراءات التسجيل والاكتمال.

• دمج الأنظمة البنكية للمصارف مع نظام الشيكات (الاستعلام والتصريح) في سلطة النقد

بعد نجاح تجربة ربط نظام أحد المصارف العاملة في فلسطين مع نظام الشيكات المعادة، من خلال ربط نظام فتح الحسابات ومنح الشيكات للبنك بنظام الشيكات المعادة لغايات تنفيذ عمليات الاستعلام عن العملاء، تم اتخاذ الإجراءات اللازمة تمهيداً لدمج الأنظمة البنكية للمصارف كافة مع أنظمة سلطة النقد. إذ سيتم العمل في مرحلة لاحقة على دمج الأنظمة البنكية للمصارف ومؤسسات الإقراض مع أنظمة سلطة النقد عبر الشبكة المصرفية، لتزويد المصارف بمستخرجات نظم معلومات الائتمان من التقرير الائتماني الكامل، وتقرير الشيكات الكامل، أو التقريرين مقسمين إلى أجزاء، وبما يمكن المستخدم من اختيار الجزء الذي يحتاجه ومن ثم تخزينه على قاعدة بيانات المصرف أو المؤسسة.

ويأتي هذا النظام في سياق تطوير العمل المصرفي الداخلي لدى المستخدمين في الجهاز المصرفي ومؤسسات الإقراض، خاصة في مجال دمج مستخرجات نظم معلومات الائتمان التابعة لسلطة النقد مع الأنظمة البنكية للمستخدمين لخفض المخاطر التشغيلية وتسهيل وتسريع عمليات إدارة العلاقة وتقديم الخدمة لعملاء المصارف وفق التطورات الحاصلة في خدمات التقنيات المالية.

• الربط مع وزارة الداخلية

في ضوء استكمال التفاهات التي تمت بين سلطة النقد ووزارة الداخلية لتمكين المستخدمين في الجهاز المصرفي من الاستعلام عن البيانات الشخصية لعملائهم وفقاً للبيانات المخزنة على قاعدة بيانات الوزارة، تم تطوير شاشات لنظام «الربط مع وزارة الداخلية» التي تمكن المستخدمين من الاستعلام عن البيانات الشخصية للمواطنين المستمدة من قاعدة بيانات وزارة الداخلية من خلال شاشات مكتب معلومات الائتمان. ويهدف هذا النظام إلى خدمة الأعمال الرقابية لسلطة النقد ومتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمساهمة في الحد من جرائم التزييف والتزوير لبطاقات هوية العملاء.

• نظام تكلفة الاقتراض السنوية (APR) للمصارف ومؤسسات الإقراض

تم إطلاق هذا النظام في العام 2019، الذي يهدف إلى حماية حقوق المستهلكين وتعزيز الثقة بمزودي الخدمات من خلال تعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح والمنافسة العادلة لدى مزودي الخدمات، وكذلك تمكين المستهلكين من المفاضلة بين العروض المقدمة من مختلف مزودي الخدمات بسهولة، واختيار العرض الأفضل والأقل تكلفة. ويجري حالياً تصويب بعض الملاحظات الفنية التي ظهرت خلال تجربة النظام من قبل المصارف ومؤسسات الإقراض.

• الموقع الإلكتروني للشمول المالي

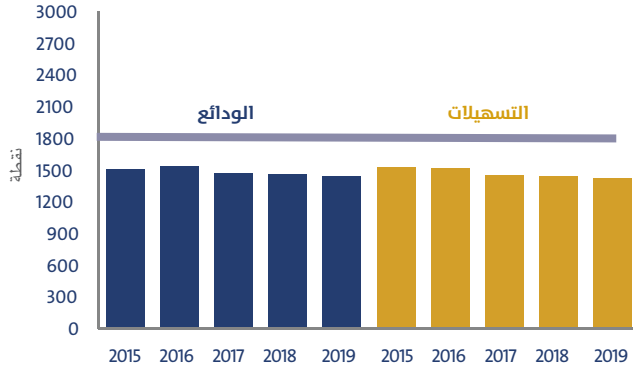
تم التعاقد مع شركة متخصصة لتصميم موقع خاص بالشمول المالي والتوعية المالية وفقاً لمتطلبات خطة عمل الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وذلك بتمويل من مؤسسة GIZ. ومن المتوقع إطلاق هذا الموقع خلال العام 2020، على أن تتم إدارته من قبل سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال.

تحسين النفاذ إلى الخدمات المالية

واصلت سلطة النقد جهودها لتحسين النفاذ إلى الخدمات المالية وتعزيز الانتشار المصرفي، بهدف إيصال الخدمات المصرفية إلى مختلف المناطق الفلسطينية. وفي هذا السياق بقي هيكل المصارف المرخصة في العام 2019 كما هو عند 14 مصرفاً، منها 7 مصارف محلية (تتضمن ثلاث مصارف إسلامية)، و7 مصارف وافدة (6 أردنية، ومصرف مصري). بينما ارتفع عدد الفروع والمكاتب المصرفية إلى 370 فرعاً ومكتباً مقارنة مع 351 فرعاً ومكتباً في العام السابق.

كما شهد العام 2019 افتتاح مكتب تمثيلي لبنك القدس في المملكة الأردنية الشقيقة، ليكون أول تمثيل رسمي لبنك فلسطيني بالأردن، وليضاف إلى المصارف الثلاثة التي افتتحت فروع لها خارج فلسطين، حيث يوجد لبنك فلسطين مكتب تمثيل في العاصمة التشيلية سنتياغو، وآخر في مركز دبي المالي، في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما يوجد لبنك الاستثمار الفلسطيني فرع في مملكة البحرين، وكذلك يوجد للبنك الإسلامي العربي مكتب تمثيل في دبي. وبشكل عام تسعى المصارف من خلال افتتاح مكاتب تمثيل خارجية لها إلى تحقيق العديد من الأهداف، أبرزها ترويج الخدمات التي تقدمها داخل البلد المضيف، وتوفير البيانات للشركات في البلد المضيف التي تسعى لتطوير أنشطتها في فلسطين، وتوفير البيانات للشركات في فلسطين حول فرص الاستثمار المتوفرة في البلد المضيف، واستقطاب الودائع، وخصوصاً ودائع المغتربين الفلسطينيين ومعارفهم وكذلك المؤسسات المحلية.

شكل 3-1: التركيز في القطاع المصرفي (مؤشر هيرفندال)، 2015-2019



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

جدول 3-1: تطور مؤشر هيرفندال في القطاع المصرفي الفلسطيني، 2008-2019

السنة	ودائع القطاع الخاص	التسهيلات	عمليات التصفية (الاندماج والاستحواذ)
2008	1,791.5	1,518.0	
2009	1,769.5	1,625.4	فرع البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي
2010	1,750.9	1,651.8	بنك الأقصى الإسلامي، وبنك فلسطين الدولي
2011	1,796.1	1,734.9	
2012	1,738.4	1,716.0	البنك العربي الفلسطيني للاستثمار
2013	1,630.0	1,597.0	
2014	1,567.0	1,522.0	
2015	1,513.0	1,529.0	بنك الاتحاد للاذخار والاستثمار
2016	1,539.0	1,518.0	البنك التجاري الفلسطيني، وبنك HSBC
2017	1,473.0	1,449.0	
2018	1,462.0	1,443.0	البنك الأردني الكويتي
2019	1,442.0	1,428.0	

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

جدول 3-2: مصفوفة خصائص النظام المالي الفلسطيني، 2018-2019

المحور	المؤسسات المالية		التغير	الأسواق المالية		التغير
	2019	2018		2019	2018	
العمق المالي	42.0%	43.1%	▲ 1.1%	23.4%	22.1%	▼ 1.3%
الشمول المالي	1,166.4	1,203.3	▲ 3.2%	27.8%	28.3%	▲ 0.5%
الكفاءة المالية	4.1%	3.6%	▲ 0.5%	9.5%	7.3%	▼ 2.2%
الاستقرار المالي	16.5%	16.6%	▲ 1.0%	6.6%	5.6%	▲ 1.0%

المصدر: سلطة النقد، احتسبت المؤشرات وفقاً لمنهجية البنك الدولي.

وفيما يتعلق بدرجة التركيز في القطاع المصرفي، مقاسة بمؤشر هيرفندال - هيرشمان (Herfindahl-Hirschman Index-HHI)، فقد استمر اتجاه المؤشر نحو التحسن سواء على صعيد الودائع أو التسهيلات، إذ انخفضت قيمة المؤشر من حيث الحصص السوقية للمصارف من ودائع القطاع الخاص بمقدار 20 نقطة في العام 2019 لتصل إلى 1,442 نقطة مقارنةً مع 1,462 نقطة في العام 2018، في إشارة إلى تحسن كفاءة المؤشر. كما سجل المؤشر تحسناً أيضاً على صعيد الحصص السوقية للمصارف من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة، بانخفاض قيمته بمقدار 15 نقطة ليصل إلى 1,428 نقطة مقارنةً مع 1,443 نقطة في العام السابق.

وبناءً على ما سبق، فإن السوق المصرفي الفلسطيني في العام 2019 سواء سوق خدمة الإيداع (ودائع القطاع الخاص)، أو سوق خدمة منح الائتمان يعتبر سوقاً تنافسية غير متركزة (Unconcentrated Market)، حيث أن قيمة مؤشر هيرفندال أدنى من الحد المتعارف عليه (1800 نقطة)، وهي صفة يتصف بها منذ العام 2008. كما ويعتبر سوقاً تنافسياً وفقاً للمعيار الأمريكي المعتمد لمؤشر هيرفندال^[6]، والذي بموجبه تعتبر السوق تنافسية إذا قلت قيمة المؤشر عن 1500 نقطة. وهذا يشير إلى التحسن المتواصل عبر الزمن سواء فيما يتعلق بالودائع أو التسهيلات الائتمانية، ويعزى ذلك إلى ثلاث سياسات هامة طبقتها سلطة النقد وهي: سياسة معالجة المصارف الضعيفة والصغيرة من خلال سياسة الاندماج المصرفي، الأمر الذي ساهم في خلق كيانات مصرفية متقاربة وقادرة على المنافسة فيما بينها، وسياسة الانتشار والتفرع المصرفي، ورفع درجة الشمول المالي، الأمر الذي ساهم في تعزيز التنافسية، وتحسين الأهمية النسبية للحصص السوقية للمصارف، وسياسة رفع الحد الأدنى لرؤوس أموال المصارف والتي هدفت إلى رفع درجة التنافسية بين المصارف، وتحسينها ضد الأزمات المالية والمخاطر المتوقعة وغير المتوقعة.

خصائص النظام المالي الفلسطيني

أظهرت مؤشرات مصفوفة خصائص النظام المالي الفلسطيني خلال العام 2019، والمقاسة حسب منهجية البنك الدولي^[7]، تحسناً في معظم أبعادها، سواء على مستوى المؤسسات المالية (المصارف)، أو على مستوى الأسواق المالية. وتتمثل هذه الأبعاد في مؤشرات العمق المالي، والشمول المالي، والاستقرار المالي، والكفاءة المالية.

[6] يصنف مؤشر (HHI) ضمن أحد ثلاث فئات وفقاً للمعايير الأمريكية كما يلي:

• إذا كانت قيمة المؤشر أقل من 1500 نقطة فلا يوجد تركيز في السوق Unconcentrated Market "سوق تنافسي".

• إذا كانت قيمة المؤشر $1500 < HHI < 3500$ فإن السوق تكون متوسطة التركيز Moderately Concentrated Market.

• إذا كانت قيمة المؤشر $HHI < 2500$ فإن السوق تكون مرتفعة التركيز Highly Concentrated Market.

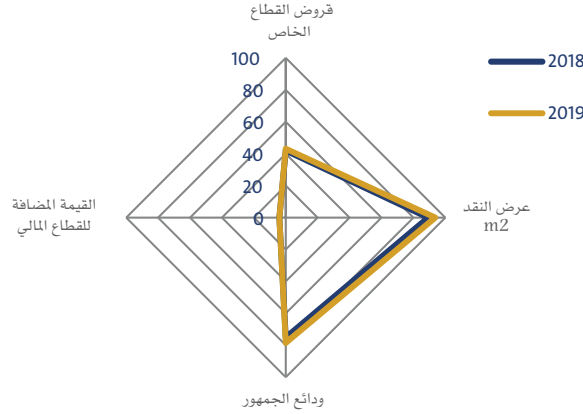
[7] لمزيد من المعلومات حول هذه المنهجية، انظر تقرير الاستقرار المالي لعام 2014، المنشور على موقع سلطة النقد www.pma.ps

المؤسسات المالية

شهدت مؤشرات مصفوفة المؤسسات المالية تحسناً في جميع أبعادها: العمق المالي، والشمول المالي، والكفاءة المالية، والاستقرار المالي مقارنةً بما كان عليه الوضع في العام 2018. وفيما يلي تفصيل التطور في الأبعاد الأربعة لمصفوفة خصائص المؤسسات المالية.

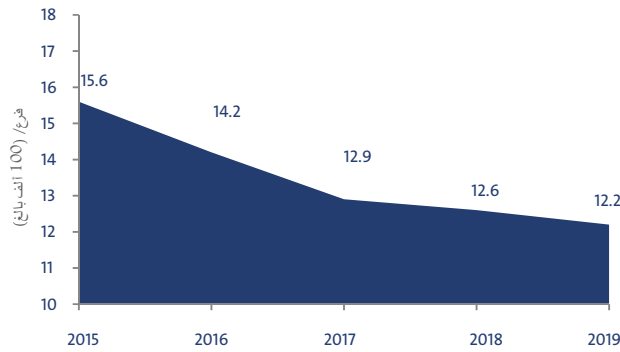
• العمق المالي

شكل 3-2: مؤشرات العمق المالي كنسبة من الناتج المحلي، 2018-2019



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 3-3: عدد الفروع والمكاتب نسبة إلى عدد السكان، 2015-2019



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

ارتفع مؤشر العمق المالي^[8] مقاساً بمؤشر نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي من 42.0% في العام 2018، إلى 43.1% في العام 2019، مما يشير إلى استمرار دور القطاع المصرفي في التأثير على النمو الاقتصادي، وتعزيز الروابط بين قطاعات الاقتصاد المختلفة والنظام المصرفي.

كما جاءت نتيجة المؤشرات الرئيسية الأخرى للعمق المالي في نفس الاتجاه، حيث سجل مؤشر نسبة عرض النقد M2^[9] إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً من 89.2% في العام 2018 إلى 93.6% في العام 2019. كما ارتفع مؤشر نسبة ودائع الجمهور من الناتج المحلي الإجمالي من 75.1% إلى 78.8%، بينما حافظت مساهمة القطاع المالي (الأنشطة المالية والتأمين^[10]) في الناتج المحلي الإجمالي على مستواها عند 4.0% خلال نفس الفترة^[11]. وفي ذلك إشارة إلى أن النظام المالي الفلسطيني (جانب المؤسسات المالية) سجل تطوراً إيجابياً على صعيد درجة العمق المالي، خاصة وأن مؤشرات العمق المالي مستمرة في التحسن عبر الزمن، في إطار تعميق الترابط والتشابك بين القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام.

كما سجل مؤشر الشمول المالي مقاساً بعدد حسابات المودعين في المصارف لكل 100 ألف من عدد الأفراد البالغين «15 سنة فما فوق» تحسناً بنسبة 3.2%، ليرتفع من 1,166.4 حساب/100 ألف بالغ في العام 2018، إلى 1,203.3 حساب في العام 2019. وفي نفس السياق فقد أظهرت مؤشرات الشمول المالي الأخرى أيضاً تحسناً، حيث تحسن مؤشر عدد الفروع والمكاتب المصرفية لكل 100 ألف بالغ من السكان^[12] من 12.6 في العام 2018 إلى 12.2 فرع في العام 2019.

وبحسب أحدث الإحصاءات الصادرة عن قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (عام 2018)، فإن قيمة المؤشر في فلسطين كانت أفضل حالاً من بعض الدول العربية مثل مصر، والعراق، والجزائر، وقطر، والإمارات بينما كانت قيمته أقل من بعض الدول العربية الأخرى كالكويت، والأردن، ولبنان. وبالمقارنة مع دول العالم الأخرى سواء النامية أو المتقدمة (غير العربية) فإن فلسطين تأتي في مرتبة متوسطة تقريباً، باحتلالها المرتبة 88 من أصل 163 دولة توفرت عنها بيانات للعام 2018.

[8] تم احتساب مؤشر العمق المالي معدداً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، بحسب منهجية البنك الدولي.

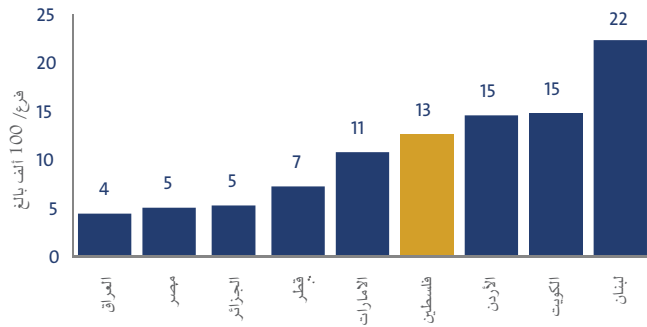
[9] يرجى الرجوع إلى تقرير التطورات النقدية الربعي على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد (www.pma.ps)، الذي يتضمن تقديراً لعرض النقد في فلسطين وفقاً لمنهجية محددة.

[10] الحسابات القومية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

[11] تغير النسب الخاصة بالعام 2018 ناتج عن تغير تنقيح قيمة الناتج المحلي الإجمالي من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

[12] تم احتساب قيمة المؤشر بنفس منهجية صندوق النقد الدولي كما يلي: عدد الفروع المصرفية لكل 100 ألف بالغ = (عدد الفروع والمكاتب المصرفية + عدد المصارف) * عدد السكان / 100000. وقد تم الاعتماد على البيانات الصادرة عن سلطة النقد فيما يتعلق بعدد الفروع والمكاتب المصرفية، بينما استند إلى البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فيما يتعلق بعدد السكان البالغين.

شكل 3-4: عدد الفروع والمكاتب لكل 100 ألف بالغ من السكان، دول مختارة، 2018



المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، FAS: Financial Access Survey

وفي إطار الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018-2025)، جرى خلال العام 2019 تعزيز إجراءات إطلاق الموقع الإلكتروني للشمول المالي ليعتبر مرجعية أساسية للشمول المالي في فلسطين، ويساهم في تعزيز الوعي المالي لدى فئات المجتمع المستهدفة. كما تم مناقشة مشروع إنشاء قاعدة بيانات للشمول المالي في فلسطين على مستوى الوطن بالتعاون مع الأطراف المشاركة ذات العلاقة بالاستراتيجية وذلك بهدف قياس مستوى التطور الحاصل في مؤشرات الشمول المالي ومدى نجاح الجهود المبذولة في هذا الجانب من كافة الأطراف.

ومن الجدير ذكره أن فلسطين تعد أول الدول العربية التي عملت على إنشاء استراتيجية وطنية للشمول المالي، وفقاً للمعايير والممارسات الدولية الفضلى. ويسهم الشمول المالي، بشكل مباشر، في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي للدول، وذلك من خلال إدماج كافة فئات المجتمع وشرائحه بالنظام المالي الرسمي، وحماية حقوقهم مالياً، وإتاحة التمويل للشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

يشار إلى أن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين تهدف إلى زيادة نسبة الشمول المالي في فلسطين من 36.4% إلى 50% كحد أدنى في نهاية العام 2025، إلى جانب تحقيق الرؤية الفلسطينية نحو قطاع مالي متطور يلبي الاحتياجات المالية لتحسين الظروف المعيشية وتعزيز الرفاه الاجتماعي للأفراد، وكذلك تعزيز وصول واستخدام كل فئات المجتمع للخدمات المالية من خلال القنوات الرسمية المناسبة بالتكلفة والوقت المعقولين، وحماية حقوقها، وتعزيز معرفتها المالية بما يمكنها من اتخاذ القرار المالي المناسب

وفي نفس السياق أطلقت سلطة النقد الفلسطينية، وهيئة سوق رأس المال فعالية اليوم العربي للشمول المالي، حيث تم خلال الفعالية إطلاق تعليمات حساب الشمول المالي في فلسطين، التي تتيح لكافة فئات المجتمع وخاصة الأفراد من ذوي الدخل المحدود والمتوسط والرياديين وكافة المواطنين المؤهلين قانونياً لفتح حساب مصرفي، من استخدام المنتجات والخدمات المصرفية الأساسية الأخرى، بهدف تعزيز ثقافة الادخار لديهم وتعمل على تسهيل إجراء معاملاتهم المالية المختلفة، وبالتالي تحسين مستواهم المعيشي بما يعكس إيجاباً على الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية الشاملة.

واستمرت فعالية اليوم العربي للشمول المالي على مدار ثلاثة أيام، أقيم خلالها منصات شبابية في الجامعات استضافت تجارب لرياديين شباب أقاموا مشاريع من خلال استفادتهم من الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى تنفيذ عروض مسرحية هادفة حول الشمول المالي، ونشر العديد من الفيديوهات التوعوية حول مواضيع مصرفية ومالية. جدير بالذكر أن اليوم العربي للشمول المالي هو فعالية سنوية أقره مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ويقام برعاية صندوق النقد العربي في 27 من نيسان من كل عام، بهدف تعزيز الشمول المالي لدى كافة فئات المجتمع في الدول العربية.

وعلى صعيد التطور في استخدام الخدمات المالية والمصرفية الإلكترونية، فقد ارتفع عدد بطاقات الخصم مباشر (debit card) بمعدل 6.2% في العام 2019 مقارنةً بالعام السابق، لترتفع نسبتها من عدد الأفراد البالغين (15 سنة فأكثر) من 27.4% في العام 2018 إلى 28.3% في العام 2019. كما ارتفع عدد بطاقات الائتمان (credit card) بمعدل 2.1%، بينما انخفضت نسبتها من عدد الأفراد البالغين بشكل طفيف من 3.5% إلى 3.4% خلال نفس الفترة. وكذلك ارتفع عدد نقاط البيع بشكل ملحوظ بمعدل 19.8% ليصل إلى 6,780 نقطة بيع. كما زاد عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) بنسبة 3.6% لتصل إلى 715 جهاز، منتشرة في مختلف المحافظات، مما أدى إلى تحسن طفيف في مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف من عدد الأفراد البالغين، من 23.2 جهاز/100 ألف بالغ في العام 2018، إلى 23.3 جهاز في العام 2019.

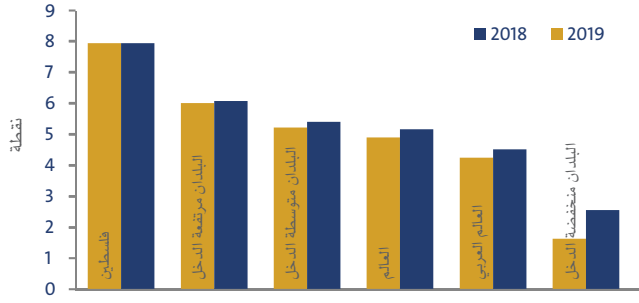
جدول 3-3: تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية 2015-2019

الخدمات المصرفية الإلكترونية	2019	2018	2017	2016	2015
عدد أجهزة الصراف الآلي	715	690	644	622	592
عدد بطاقات الصراف الآلي	128,095	114,966	132,772	165,763	189,414
عدد نقاط البيع	6,780	5,660	5,579	6,253	5,987
عدد بطاقات الخصم المباشر (Debit Card)	866,812	816,329	695,120	547,019	466,789
عدد بطاقات الائتمان (Credit Card)	105,216	103,057	98,041	118,076	82,830
عدد حسابات المودعين	3,686,875	3,471,849	3,208,783	3,098,994	2,940,575

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

بنسبة 3.6% لتصل إلى 715 جهاز، منتشرة في مختلف المحافظات، مما أدى إلى تحسن طفيف في مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف من عدد الأفراد البالغين، من 23.2 جهاز/100 ألف بالغ في العام 2018، إلى 23.3 جهاز في العام 2019.

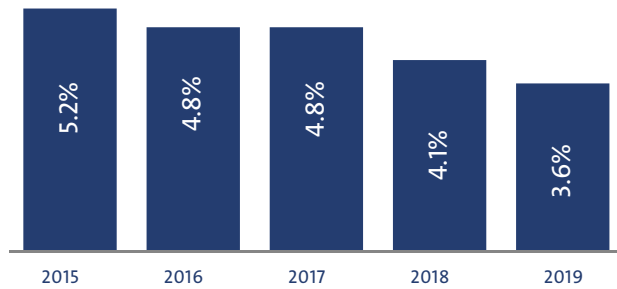
شكل 3-5: عمق المعلومات الائتمانية، دول مختارة، 2018-2019



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

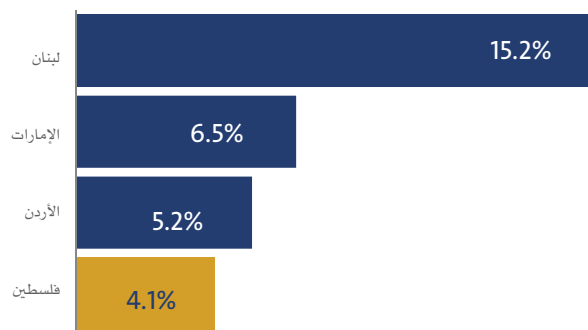
وتنتيجة لذلك لا تزال فلسطين تحتل مرتبة متقدمة في المحور الخاص بالحصول على الائتمان [14] ضمن تقرير سهولة ممارسة الأعمال، واحتلالها المرتبة 25 في تقرير 2020 [15]، رغم تراجع ترتيبها في تقرير 2019 إلى المرتبة 22، والمرتبة الثانية بعد الأردن على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تقرير 2020 بعد أن كانت تحتل المرتبة الأولى في تقرير 2019. ويعني هذا التصنيف بأن مناخ أو بيئة الوصول إلى الائتمان في فلسطين من ناحية النظم والتشريعات وحماية الحقوق والنمو في التسهيلات وانخفاض مستويات التعثر، بيئة مواتية ومتطورة وفقاً للمعايير الدولية. ويعزى هذا الإنجاز إلى التطوير المتواصل لأنظمة معلومات الائتمان المستخدمة من قبل المصارف ومؤسسات الإقراض من خلال الشبكة المعلوماتية.

شكل 3-6: هامش أسعار الفائدة في فلسطين، 2015-2019



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 3-7: نسبة القروض المتعثرة، دول مختارة، 2019



بيانات الأردن تمثل شهر حزيران 2019، البنك المركزي الأردني.
المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد، International Financial Statistics

ومن جانب آخر، واصلت فلسطين حفاظها على مرتبتها المتميزة على صعيد مؤشر عمق المعلومات الائتمانية [13]، واحتفاظها بأقصى قيمة في التدرج للمؤشر (وهي 8.0 نقاط) في العام 2019. وتظهر أهمية هذه الدرجة المتقدمة عند المقارنات مع بعض الدول، حيث بلغت قيمة هذا المؤشر في العالم العربي 4.5 نقطة، وفي البلدان مرتفعة الدخل 6.1 نقطة، وعلى المستوى العالمي 5.2 نقطة في العام 2019.

وبنتيجة لذلك لا تزال فلسطين تحتل مرتبة متقدمة في المحور الخاص بالحصول على الائتمان [14] ضمن تقرير سهولة ممارسة الأعمال، واحتلالها المرتبة 25 في تقرير 2020 [15]، رغم تراجع ترتيبها في تقرير 2019 إلى المرتبة 22، والمرتبة الثانية بعد الأردن على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تقرير 2020 بعد أن كانت تحتل المرتبة الأولى في تقرير 2019. ويعني هذا التصنيف بأن مناخ أو بيئة الوصول إلى الائتمان في فلسطين من ناحية النظم والتشريعات وحماية الحقوق والنمو في التسهيلات وانخفاض مستويات التعثر، بيئة مواتية ومتطورة وفقاً للمعايير الدولية. ويعزى هذا الإنجاز إلى التطوير المتواصل لأنظمة معلومات الائتمان المستخدمة من قبل المصارف ومؤسسات الإقراض من خلال الشبكة المعلوماتية.

• الكفاءة المالية

أظهر مؤشر الكفاءة المالية للمؤسسات المالية مقاساً بالهامش [16] بين أسعار الفائدة على القروض وأسعار الفائدة على الودائع، تحسناً بمقدار 0.5% في العام 2019 مقارنةً بالعام السابق، على ضوء انخفاض هذا الهامش من 4.1% إلى 3.6% في العام 2019. وبشكل عام يتجه هامش أسعار الفائدة في فلسطين نحو التحسن المستمر عبر الزمن، عاكساً مدى التحسن في الكفاءة المالية.

• الاستقرار المالي

شهد مؤشر الاستقرار المالي للمؤسسات المالية مقاساً بنسبة كفاية رأس المال للمصارف (نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر) تحسناً طفيفاً من 16.5% في العام 2018 إلى 16.6% في العام 2019. وتعتبر هذه النسبة من النسب الجيدة وأعلى من الحدود الدنيا لكل من توصيات لجنة بازل (8%)، وكذلك تعليمات سلطة النقد التي تتطلب ألا تقل هذه النسبة عن 12%.

وفيما يتعلق بمؤشرات الاستقرار المالي الأخرى، فهي تشير بشكل عام إلى وضع جيد للاستقرار المالي في فلسطين (أنظر الفصل الخامس). فعلى سبيل المثال بلغت نسبة التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات 4.1% في العام 2019، والتي تعتبر من النسب المتدنية إذا ما قورنت ببعض الدول، كالإمارات العربية التي بلغت فيها النسبة 6.5%، ولبنان 15.2%، والأردن 5.2%.

[13] بحسب البنك الدولي يقيس هذا المؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية من حيث الفوائد التي تؤثر على نطاق ومدى توافر ونوعية المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق مكاتب السجلات العامة أو الخاصة للمعلومات الائتمانية. وتتراوح قيمة المؤشر بين صفر و8 نقطة، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى توافر قدر أكبر من المعلومات الائتمانية.

[14] أحد المحاور العشرة التي يتم بناءً عليها ترتيب الدول والاقتمادات المختلفة من حيث مدى سهولة ممارسة الأعمال التجارية. وهذه المحاور هي: بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين الأقلية، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار

[15] يتم تحديث بيانات التقرير اعتباراً من الأول من حزيران من كل عام، وبالتالي فإن بيانات تقرير 2020 تعتمد على التحديث الذي تم في الأول من حزيران 2019. أما تقرير سنة 2019 فيعتمد على التحديث الذي تم في الأول من حزيران 2018.

[16] لأغراض احتساب الكفاءة المالية وبسبب تعدد العملات المستخدمة في الإقراض والإيداع وبالتالي اختلاف أسعار الفوائد عليها، فقد تم احتساب الهامش من خلال إيجاد مؤشر مركب لأسعار الفائدة على كل من القروض والودائع مرجح بأوزان العملات.

الأسواق المالية

تمثل الأسواق المالية (بورصة فلسطين^[17]) المكون الثاني في مصفوفة النظام المالي الفلسطيني، والتي أظهرت خلال العام 2019 تحسناً في بعدي الشمول المالي، والاستقرار المالي، وتراجعاً في بعدي العمق المالي، والكفاءة المالية وفيما يلي تفصيل ذلك.

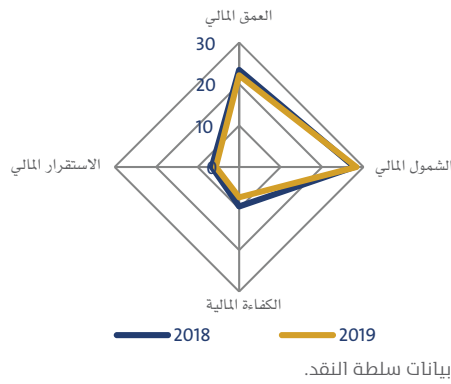
• العمق المالي

سجل مؤشر العمق المالي لبورصة فلسطين وفقاً لمنهجية البنك الدولي، والمقاس من خلال رسملة السوق (القيمة السوقية للأسهم المدرجة + أوراق الدين المحلية الخاصة) إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً بمقدار 1.3 نقطة مئوية في العام 2019، بانخفاضه إلى 22.1% مقارنةً مع 23.4% في العام 2018. وبشكل عام يعتبر مؤشر العمق المالي في فلسطين منخفضاً، نظراً لمحدودية عدد الشركات المدرجة في السوق، وتدني رؤوس أموالها مقارنةً برؤوس أموال الشركات المدرجة في البورصات العالمية.

• النفاذ للخدمات المالية (الشمول المالي)

تعتمد درجة النفاذ والشمول المالي في البورصة على مستوى التركيز والهيمنة. فكلما ارتفعت درجة تركيز وهيمنة عدد قليل من الشركات على البورصة، كلما تزايدت العراقيل والصعوبات أمام دخول ونجاح الشركات الأخرى الصغيرة، أو الشركات الجديدة، مما يقلل بالتالي من قدرتها على النفاذ والاستفادة من خدمات البورصة.

شكل 3-8: خصائص السوق المالي الفلسطيني، 2019-2018



وفي هذا السياق سجل مؤشر الشمول المالي للبورصة مقاساً بنسبة رسملة السوق (باستثناء أكبر عشرة شركات في السوق) إلى قيمة السوق تحسناً بمقدار 0.5 نقطة مئوية، بارتفاعه من 27.8% إلى 28.3% في العام 2019. وفي ذلك إشارة إلى اتجاه البورصة نحو خفض درجة التركيز والهيمنة، مع تحسن نسبي لدور وقيمة الشركات الأخرى بخلاف الشركات العشرة الكبرى، مما يعني تحسناً في درجة النفاذ والشمول المالي في بورصة فلسطين، وانعكاساته الإيجابية على الشركات الصغيرة أو الجديدة في البورصة، وبالرغم من ذلك لاتزال درجة التركيز في بورصة فلسطين بحاجة إلى المزيد من التطوير والتحسين لتعزيز درجة الشمول المالي.

• الكفاءة المالية

تقاس درجة الكفاءة المالية بمؤشر معدل الدوران (قيمة الأسهم المتداولة كنسبة من قيمة السوق المالي). وكلما ارتفع معدل الدوران، كلما ارتفع حجم التداول والتعامل في البورصة، وبالتالي ارتفع حجم السيولة. ومع ارتفاع حجم التداول يتاح مجال أوسع من الوضوح والشفافية حول أسعار الأسهم وكيفية تغيرها، مما يعني ارتفاع في كفاءة السوق المالي.

وفي هذا السياق سجل مؤشر الكفاءة المالية لبورصة فلسطين تراجعاً بمقدار 2.2 نقطة مئوية، بانخفاضه من 9.5% في العام 2018، إلى 7.3% في العام 2019. ويعتبر هذا المؤشر منخفضاً أيضاً مقارنةً مع نظيره في الأسواق المالية العالمية. ويعزى الانخفاض إلى العديد من العوامل، ومنها محدودية حجم السوق وعدد الشركات المدرجة فيه، وصغر حجم الاقتصاد بشكل عام، والظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة، بالإضافة إلى تأثير بورصة فلسطين بالتقلبات التي تشهدها البورصات العالمية.

• الاستقرار المالي

تقاس درجة الاستقرار المالي في البورصة من خلال مؤشر رئيسي يتمثل في مدى استقرار (تذبذب) عوائد السوق المالي (Volatility). وبحسب منهجية البنك الدولي، فإن ارتفاع قيمة هذا المؤشر تعني عدم استقرار عوائد السوق، وارتفاع درجة تذبذبها. في إشارة إلى حالة من عدم الاستقرار في أوضاع البورصة نتيجة لأسباب عديدة سواء اقتصادية أو سياسية.

وفي العام 2019، أظهر هذا المؤشر لبورصة فلسطين تحسناً بمقدار 1.0 نقطة مئوية، حيث انخفضت درجة التذبذب وعدم الاستقرار من 6.6% في العام 2018 إلى 5.6% في العام 2019. ويعزى هذا التحسن إلى الإجراءات والتطوير المستمر الذي تنتهجه بورصة فلسطين (أنظر الفصل السابع من هذا التقرير).

[17] لمزيد من التفصيل حول تطورات بورصة فلسطين، انظر الفصل السابع من هذا التقرير.

الفصل الرابع

التعرض في القطاع المصرفي

نظرة عامة

تعتبر الرقابة المصرفية الحصيفة صمام أمان لقطاع مصرفي يعمل في بيئة عالية المخاطر، كالبينة الفلسطينية. فقد استطاعت هذه الرقابة المحافظة على متانة الصناعة المصرفية واستقرارها رغم الظروف الاقتصادية والمالية والسياسية الصعبة، ومواجهة تداعيات العديد من المخاطر والتحديات، والتكيف معها وتحييد (أو تخفيف) آثارها المحتملة على القطاع المصرفي وأنشطته ومؤشراته الرئيسية، والمحافظة على سلامته وسلامة أموال المودعين، وبما يمهّد السبيل لمواصلة دوره في تقدم الاقتصاد.

ومع ذلك، فقد تعرض القطاع المصرفي خلال العام 2019 لبعض المخاطر، جراء انكشافه أمام القطاعات المحلية (القطاع العام والقطاع الخاص)، وكذلك أمام القطاعات الخارجية (التوظيفات الخارجية، وسعر الصرف والفائدة، وغيرها). ويسلط هذا الفصل الضوء على أهم مواطن الخطر وقنوات تأثيرها على القطاع المصرفي خلال العام 2019.

التعرض للقطاعات المحلية

تركز الغالبية العظمى من المحفظة الائتمانية للقطاع المصرفي الفلسطيني في القطاعات والأنشطة المقيمة في الاقتصاد المحلي، لمساعدتها على الاستمرار والنماء، وبما يسهم في استمرار دوران العجلة الإنتاجية وتحفيز النمو الاقتصادي. وتستحوذ هذه القطاعات، سواء تلك المرتبطة بالقطاع العام أو بالقطاع الخاص المقيم، على نحو 99% من إجمالي المحفظة الائتمانية للقطاع المصرفي، وهو نفس الاتجاه العام السائد منذ سنوات. ولم يكن العام 2019 استثناءً، حيث استحوذت هذه القطاعات على نفس النسبة تقريباً، بقيمة 8,966.3 مليون دولار، مرتفعة بنحو 7.1% عما كانت عليه في العام 2018، في إشارة إلى ضخ مزيد من السيولة في الاقتصاد المحلي.

ورغم أن التزايد في المحفظة الائتمانية يأتي في سياق تفعيل دور القطاع المصرفي وتعزيز مؤشرات العمق المالي في الاقتصاد المحلي، إلا أنه مع ذلك قد يحمل بعض المخاطر، خاصة مع تزايد التحديات التي عانت منها البيئة المحلية (والإقليمية والدولية) خلال العام 2019. وفيما يلي تحليل لأهم مكامن الخطر التي أثرت على القطاع المصرفي.

القطاع العام

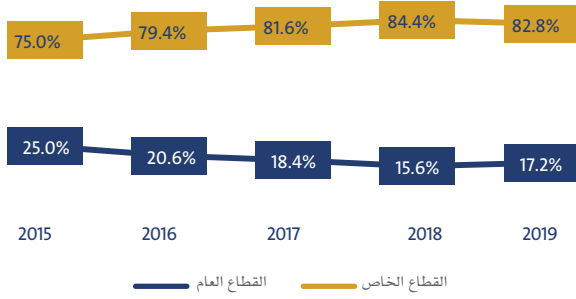
تعتبر السياسة المالية من السياسات الفاعلة والمؤثرة، حيث تطال التطورات في مالية الحكومة مختلف قطاعات الاقتصاد بشكل عام، والاستقرار المالي بشكل خاص، كما في الحالة الفلسطينية، نظراً لاعتماد الحكومة على الاقتراض المباشر من القطاع المصرفي، بالإضافة إلى العدد الكبير من الموظفين العموميين وغيرهم من القطاعات الأخرى التي تعتمد بشكل أساسي على الحكومة في توفير احتياجاتها الأساسية من استهلاك واستثمار. ويتمخض عن هذا التداخل حالات من التأثير والتأثر بين القطاع المصرفي والحكومة، من خلال مجموعة من القنوات، لعل أهمها: الاقتراض الحكومي المباشر من القطاع المصرفي، إلى جانب اقتراض موظفي القطاع العام ومؤسسات وشركات القطاع الخاص المتعاقد مع الحكومة.

ويشار في هذا السياق إلى أن العام 2019 قد شهد مجموعة من التطورات في عمليات مالية الحكومة، تمخضت عن تراجع في الإيرادات العامة والمنح وارتفاع في النفقات العامة وتزايد العجز في الرصيد الكلي، مما دفع الحكومة إلى مزيد من الاستدانة من القطاع المصرفي، في إشارة إلى الارتباط الوثيق بين مالية الحكومة والقطاع المصرفي وحجم المخاطر الكامنة التي يمكن أن تؤثر على الأداء المصرفي والاستقرار المالي بسبب أداء مالية الحكومة. ومثل هذا الوضع يبقي المصارف عرضة لبعض المخاطر المحتملة من قبل القطاع الحكومي بشكل مباشر وغير مباشر، حيث يمثل الائتمان الممنوح للقطاع العام (تحديداً الحكومة المركزية) تعرضاً مباشراً للمصارف تجاه الحكومة، في حين يمثل الائتمان الممنوح لموظفي القطاع العام، وللقطاع الخاص المرتبط بالحكومة (الموردين) تعرضاً غير مباشر للمصارف تجاه الحكومة.

• الائتمان الممنوح للقطاع العام

تسببت أزمة المقاصة التي شهدتها الحكومة الفلسطينية، إلى جانب تراجع إيرادات الجباية المحلية خلال العام 2019، في ارتفاع حصة الائتمان الممنوح للقطاع العام إلى حوالي 17.2% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة مقارنة مع 15.6% في العام 2018، لتبلغ 1,558.1 مليون دولار. وفي ذلك إشارة إلى اعتماد الحكومة بشكل كبير على القطاع المصرفي في تمويل إنفاقها في حالة الأزمات، الأمر الذي ينطوي على بعض المخاطر المحتملة في حال تأخر الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه المصارف.

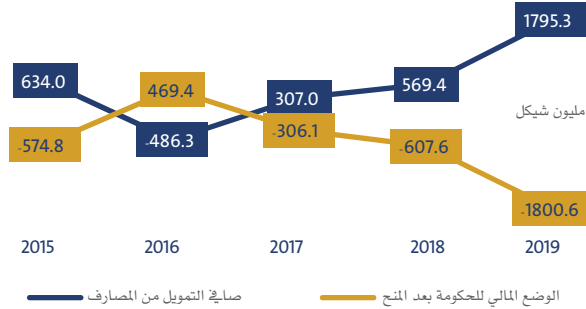
شكل 4-1: توزيع المحفظة الائتمانية، 2015-2019



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

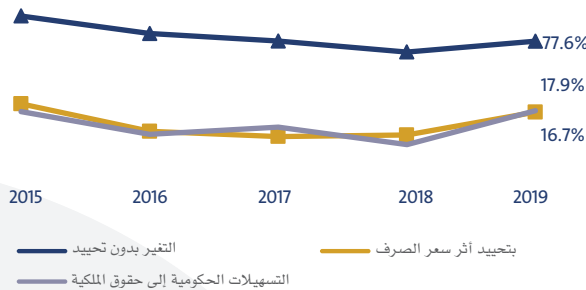
ويتضح مدى انكشاف القطاع المصرفي تجاه الحكومة من خلال تحليل مدى تأثير التسهيلات الممنوحة للقطاع العام على أرصدة الحكومة لدى المصارف (صافي التمويل من المصارف^[18])، فالسبب الرئيس لظهور هذا البند هو عدم انتظام تدفق مصادر التمويل، تحديداً إيرادات المقاصة والمنح والمساعدات الخارجية، الأمر الذي يدفع الحكومة في كثير من الأحيان إلى اللجوء للمصارف من أجل تمويل نفقاتها واحتياجاتها التمويلية قصيرة الأجل. ومن المعلوم أن إيرادات المقاصة تستحوذ على النصيب الأكبر (ما يقارب 55% في المتوسط) من إجمالي الإيرادات العامة والمنح، غير أنها لا تخضع لسيطرة الحكومة الفلسطينية وتقوم إسرائيل بجبايتها نيابة عن الحكومة الفلسطينية مقابل رسوم بنسبة 3% من الإيراد المتحصل. وينطبق الأمر نفسه على المنح والمساعدات الخارجية التي تشكل في المتوسط نحو 17% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح، وتخضع للعديد من الاعتبارات السياسية والاقتصادية في البلدان المانحة. ومع ارتفاع حصة هذين البندين من إجمالي الإيرادات الحكومية (أكثر من 70%)، وعدم قدرة الحكومة على التحكم أو السيطرة عليهما، تزداد احتمالية عدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها في مواعيدها المحددة في حال توقف أو عدم انتظام تدفق هذه الإيرادات، مما يدفعها إلى الاقتراض من المصارف العاملة في فلسطين.

شكل 4-2: صافي التمويل والرصيد الكلي، 2015-2019



المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

شكل 4-3: التسهيلات الحكومية وحقوق الملكية، 2015-2019



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

ويرتبط صافي التمويل من المصارف ارتباطاً عكسياً وثيقاً مع الرصيد الكلي في مالية الحكومة، وليعكس تفاقم صعوبة الوضع المالي للحكومة، بسبب أزمة المقاصة بشكل أساسي، واعتمادها شبه الكلي على المصارف في تمويل نفقاتها. وخلال العام 2019 ترتب على الحكومة ما يقارب 1,800 مليون شيكل، توزعت بين عجز كلي بعد المنح والمساعدات (بنحو 288 مليون شيكل)، ومتأخرات استخدام السلع والخدمات (بقيمة 1,512 مليون شيكل)، والتي تم تمويلها من خلال استئانة حوالي 1,795 مليون شيكل من المصارف.

وفي نفس السياق، عانت الحكومة خلال العام 2019، من توقف كلي لتدفق إيرادات المقاصة (خلال الفترة من آذار وحتى تموز) نتيجة قيام إسرائيل باقتطاع جزء من هذه الأموال، مما تسبب في تزايد اعتماد الحكومة على القطاع المصرفي في تمويل التزاماتها ونفقاتها، وأحدث ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الائتمان الممنوح للحكومة المركزية (نحو 17.9%) مقارنة بالعام السابق، ليبليغ 1,540 مليون دولار، غالبية العظمى (نحو 73%) بعملة الشيكال. وبالتالي فإن النسبة الأكبر من هذا الائتمان عرضة لمخاطر التغيرات في سعر صرف الشيكال مقابل الدولار

ويعتبر صافي التمويل من المصارف والائتمان الممنوح للحكومة من أهم مؤشرات الاستقرار المالي، أي أنه يمثل فائض/احتياج الحكومة في المدد القصير.

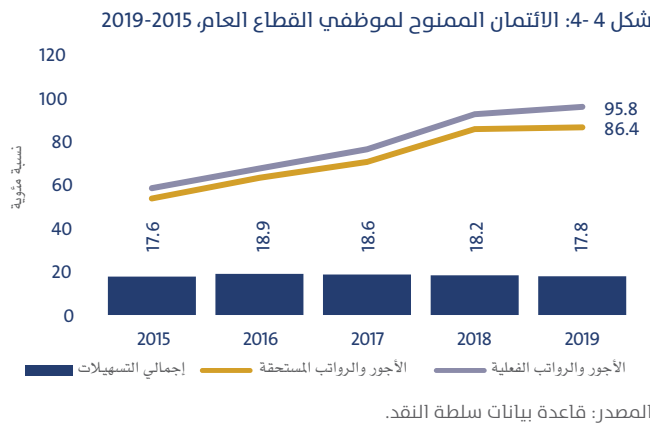
[18] يمثل صافي التمويل من المصارف والإيداعات الحكومية لدى المصارف والاقتراض قصير الأجل من النظام المصرفي، أي أنه يمثل فائض/احتياج الحكومة في المدد القصير.

الأمريكي. ومع تحييد أثر سعر الصرف^[19]، يتبين أن التغيير الفعلي في الائتمان الممنوح للحكومة المركزية قد ارتفع بنحو 16.7% مقارنة بالعام السابق. وقد استخدم هذا الافتراض بشكل أساسي لتغطية نفقات الأجور والرواتب (عبارة عن نفقات جارية استهلاكية)، الأمر الذي يشير إلى ضعف وعدم قابلية استدامة هذا النوع من الاستدانة في المدى البعيد، خصوصاً في ظل تحكّم إسرائيل بتدفق إيرادات المقاصة وتراجع وتذبذب الدعم الخارجي، وهو ما قد يُنذر بتزايد درجة انكشاف القطاع المصرفي تجاه الحكومة. وقد أدى التزايد في الائتمان المقدم للحكومة المركزية خلال العام 2019 إلى ارتفاع نسبة هذا الائتمان من حقوق ملكية المصارف لتبلغ نحو 77.6% مقارنة بنحو 68.3% نهاية العام السابق، مما يشير إلى زيادة انكشاف القطاع المصرفي تجاه الحكومة.

• الائتمان الممنوح لموظفي القطاع العام والموردين من القطاع الخاص

يتأثر القطاع المصرفي بشكل غير مباشر بأداء الحكومة (إضافة إلى التأثير المباشر) من خلال الائتمان الممنوح لموظفي القطاع العام وللموردين من القطاع الخاص المتعاملين مع الحكومة. إذ أن عدم انتظام الحكومة في دفع الالتزامات المترتبة عليها تجاه موظفي القطاع العام والموردين وغيرهم من فئات القطاع الخاص الأخرى المرتبطة بالحكومة، يؤثر بشكل سلبي على قدرة هذه الفئات على الوفاء بالتزاماتها تجاه القطاع المصرفي، الأمر الذي يزيد من تعرض القطاع المصرفي تجاه الحكومة.

وفي هذا الإطار أظهرت بيانات سلطة النقد زيادة بنسبة 4.7% في حجم الائتمان الممنوح لموظفي القطاع العام عما كان عليه في العام 2018، ليليج حوالي 1,607 مليون دولار، مشكلاً نحو 17.8% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة خلال العام 2019. وبالرغم من الأثر الإيجابي المتوقع لهذه التسهيلات على الاستهلاك الخاص بشكل رئيسي (نظراً لطبيعتها الاستهلاكية) وبالتالي زيادة الطلب وارتفاع معدلات النمو، إلا أن هذه الزيادة محفوفة بالمخاطر نظراً لارتهاق قدرة موظفي القطاع العام على السداد بقدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها تجاههم، والتي هي مرهونة بمدى انتظام تحويل إيرادات المقاصة وتدفق المنح والمساعدات الخارجية بشكل أساسي.



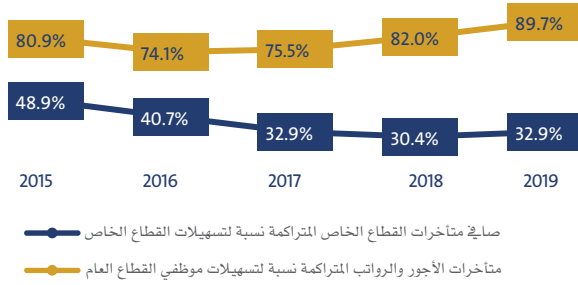
وقد شكلت التسهيلات الممنوحة لموظفي القطاع العام نحو 86.4% من فاتورة الأجور والرواتب المستحقة (الالتزام) خلال العام 2019، وحوالي 95.8% من فاتورة الأجور والرواتب الفعلية (المدفوعة). وتشير هذه النسب إلى أن التسهيلات الممنوحة لموظفي القطاع العام ارتفعت خلال السنوات الماضية لتشكّل ما يقارب كامل فاتورة الأجور والرواتب الفعلية، الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على أداء القطاع المصرفي في حال تأخرت الحكومة عن دفع أجور ورواتب موظفيها لفترة من الزمن ولأي سبب من الأسباب. وتجدر الإشارة إلى أنه وبالرغم من تأخر الحكومة في سداد فاتورة الأجور والرواتب في بعض الأحيان، إلا أنها تبقى ملتزمة بسدادها ودفعها، وهو ما يقلل من مخاطر التأخر، ويوفر الطمأنينة للقطاع المصرفي.

ولابد من الإشارة إلى أن حجم المتأخرات المستحقة لموظفي القطاع العام على الحكومة (متأخرات الأجور والرواتب) قد بلغت خلال العام 2019 ما يقارب 673 مليون شيكل (تعاادل 183.4 مليون دولار) مرتفعةً بشكل ملحوظ (نحو 141%) مقارنة بالعام السابق، الأمر الذي يؤكد عدم قدرة الحكومة على تغطية فاتورة الأجور والرواتب، وهو ما يمثل شكلاً من أشكال المخاطر الكامنة التي قد تؤثر في استقرار القطاع المصرفي بشكل خاص واستقرار القطاع المالي بشكل عام. وتشير البيانات أن متأخرات الأجور والرواتب المتراكمة في ارتفاع مستمر خلال الأعوام الثلاثة الماضية، إذ شكلت نحو 89.7% من التسهيلات الممنوحة لموظفي القطاع العام نهاية العام 2019 مقارنة بنحو 82.0% نهاية العام 2018. وكذلك الحال فيما يتعلق بصافي متأخرات القطاع الخاص المتراكمة على الحكومة، والتي ارتفعت لتشكّل نحو 32.9% من التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص مقارنة بنحو 30.4%

[19] تم تحييد أثر سعر الصرف على التسهيلات الممنوحة بعملة الشيكيل فقط، نظراً لكونها الوحيدة التي تتأثر بتغيرات سعر الصرف، إذ يرتبط الدينار بسعر صرف ثابت مقابل الدولار، وبالتالي فإن تغيرات سعر صرف الدولار لن تؤثر في حجم التسهيلات المقدمة بعملة الشيكيل. وقد تم تحييد أثر سعر صرف الشيكيل مقابل الدولار على التسهيلات بعملة الشيكيل من خلال ما يلي:

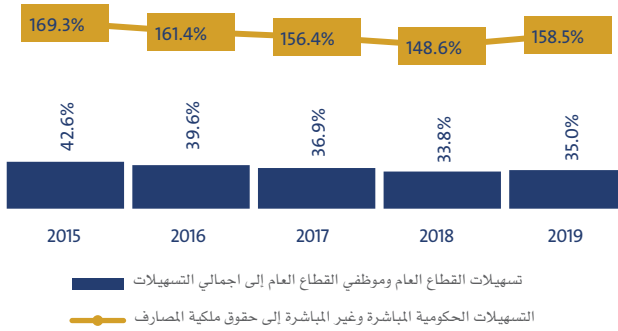
1. ضرب التسهيلات بعملة الشيكيل والمقومة بالدولار الأمريكي بسعر الصرف نهاية الفترة (نهاية كانون أول من كل عام).
 2. حساب معدل التغيير في التسهيلات المحسوبة في الخطوة السابقة.
 3. حساب الوزن الترجيحي لمعدل التغيير في التسهيلات بعملة الشيكيل والعملة الأخرى (نسبة التغيير × حصة التسهيلات بكل عملة).
- وعليه، فإن التغيير في حجم التسهيلات الممنوحة للحكومة بعد تحييد أثر سعر الصرف = معدل التغيير في التسهيلات بمختلف العملات المختلفة × وزن كل عملة.

شكل 4-5: المتأخرات المترتبة على الحكومة، 2015-2019



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 4-6: المحفظة الائتمانية للقطاع العام، 2015-2019



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

والتحغطية اللازمة، لتمكين القطاع المصرفي من امتصاص أية صدمات قد تنجم عن ضعف هذا الأداء.

خلال العام 2018. وتظهر هذه النسب مدى تعرض القطاع المصرفي غير المباشر لتطورات الأداء في مالية الحكومة. فمع تراكم المتأخرات وعدم قدرة الحكومة على سداد التزاماتها تجاه القطاع الخاص، تتأثر قدرة الأخير على الوفاء بالتزاماته تجاه القطاع المصرفي بشكل كلي أو جزئي، وتدفعه إلى زيادة استدانته من القطاع المصرفي من أجل الاستمرار في ممارسة أعماله وتغطية التكاليف المرتبطة بهذه الأعمال، إذ عادةً ما يكون الانتظام في سداد الالتزامات تجاه المصارف رهناً بحصول القطاع الخاص على مستحقته من الحكومة.

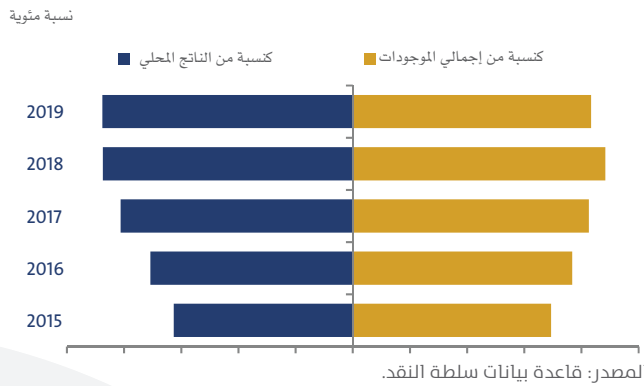
وفي المحصلة، شكل الائتمان الممنوح للحكومة وللموظفين العموميين (الانكشاف المباشر وغير المباشر للقطاع المصرفي تجاه الحكومة) نحو 35.0% من إجمالي الائتمان الممنوح خلال العام 2019 مقارنة بنحو 33.8% عام 2018^[20]. أي أن أكثر من ثلث الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي عرضة لمخاطر الحكومة في حال عدم انتظام أو توقف مصادر الإيراد لديها. كما شهد العام 2019 ارتفاع نسبة الائتمان الممنوح للحكومة وللموظفي القطاع العام ليشكل نحو 158.5% من حقوق ملكية المصارف مقارنة مع 148.6% خلال العام السابق. ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى اعتماد الحكومة بشكل كبير على القطاع المصرفي في تمويل الالتزامات المترتبة عليها في فترة الأزمات، وبالتالي زيادة تعرض القطاع المصرفي للحكومة خاصة في الأزمات. إذ أن حجم التسهيلات الحكومية المباشرة وغير المباشرة يفوق إجمالي حقوق ملكية المصارف بشكل كبير، الأمر الذي يستدعي متابعة حثيثة لتطورات مالية الحكومة، وأخذ الإجراءات الاحترازية والتحوطية اللازمة، لتمكين القطاع المصرفي من امتصاص أية صدمات قد تنجم عن ضعف هذا الأداء.

القطاع الخاص

يمثل القطاع الخاص بكافة قطاعاته وأنشطته جوهر عملية الوساطة المالية ومحورها الرئيس. كما يمثل في نفس الوقت مبعثاً لبعض المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على سلامة القطاع المصرفي بشكل خاص والاستقرار المالي بشكل عام، نظراً لضخامة محفظته الائتمانية، التي وصلت في نهاية العام 2019 إلى 7,478.5 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 82.8% من إجمالي المحفظة الائتمانية للقطاع المصرفي مقارنة مع 84.4% في العام 2018. كما شكلت هذه المحفظة نحو 41.7% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي مقارنة مع 44.1%، وحوالي 43.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 43.7% في العام 2018.

وتتوزع محفظة القطاع الخاص الائتمانية بين المصارف المحلية بنسبة 63.4% والوافدة بنسبة 36.6%، مقارنة مع 62.4% و37.6% على التوالي في العام 2018. يُشار إلى أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص قد ارتفع خلال العام 2019 بنحو 5.1% عما كان عليه في العام 2018، وأن 83.6% من هذه الزيادة جاءت من المصارف المحلية، التي رفعت حجم

شكل 4-7: تسهيلات القطاع الخاص، 2015-2019



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

[20] تجدر الإشارة أن حجم التسهيلات الممنوحة لشركات وموردي القطاع الخاص، الذين يتعاملون مع الحكومة غير مدرجة ضمن هذه البيانات نظراً لعدم توفرها، وهو ما يرفع تعرض الجهاز المصرفي لمخاطر الحكومة بنسبة أعلى من تلك المذكورة هنا.

جدول 4-1: الائتمان الممنوح حسب القطاع والمصرف، 2015-2019
(نسبة مئوية)

المصرف	القطاع المستفيد	2015	2016	2017	2018	2019
محلي	قطاع خاص	78.1	80.8	83.6	86.0	82.9
	قطاع عام	21.9	19.2	16.4	14.0	17.1
وافد	قطاع خاص	71.0	77.3	78.8	81.9	82.4
	قطاع عام	29.0	22.7	21.2	18.1	17.6
الإجمالي	قطاع خاص	75.1	79.4	81.6	84.4	82.8
	قطاع عام	24.9	20.6	18.4	15.6	17.2
الإجمالي (مليون دولار)	قطاع خاص	4372.2	5453.1	6550.0	7115.5	7478.5
	قطاع عام	1452.6	1418.8	1476.0	1316.8	1558.1

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

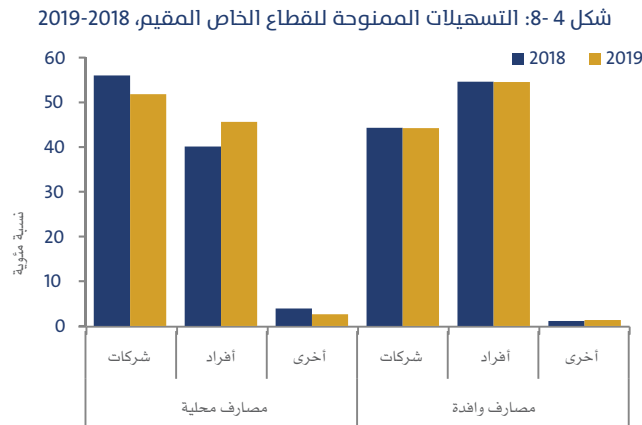
محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة 6.8% مقابل 2.2% للمصارف الوافدة، وتشكل المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص نحو 82.9% من إجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف المحلية (تعادل 4,743.6 مليون دولار)، وحوالي 82.4% من قبل المصارف الوافدة (تعادل 2,734.8 مليون دولار).

ومع ارتفاع المحفظة الائتمانية للقطاع الخاص، تترادى احتمالية المخاطر المرافقة لها، وتتفاوت حدتها تبعاً للفئة الممنوح لها هذا الائتمان (شركات، أفراد، مؤسسات خدمات الأسر المعيشية غير الربحية، بطاقات ائتمانية). وإن كان أغلب هذه المخاطر يرتبط بالتطورات الاقتصادية والسياسية وتأثيرها على الحركة الاقتصادية، والقدرة على سداد الأقساط المستحقة، خاصة وأن الشركات والأفراد يستحوذون على نحو 98% من المحفظة الائتمانية للقطاع الخاص المقيم.

جدول 4-2: الائتمان الممنوح للقطاع الخاص المقيم حسب المستفيد، 2015-2019

الجهة المستفيدة	2015	2016	2017	2018	2019
شركات	41.8	49.2	50.6	51.7	49.0
أفراد	55.5	48.2	47.3	45.5	48.9
بطاقات ائتمان	1.4	1.3	1.0	0.9	0.8
مؤسسات غير ربحية	0.5	0.5	0.3	0.9	0.7
جاري مدين جامد	0.8	0.8	0.8	1.0	0.6
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

ورغم أن هذا التحليل يُظهر تزايداً في حجم الائتمان الممنوح للشركات خلال العام 2019 من قبل القطاع المصرفي، إلا أنه يُظهر أيضاً تفاوتاً في تعرض المصارف لمخاطره المحتملة، إذ يبدو أن درجة تعرض المصارف المحلية للمخاطر المحتملة لهذا النوع من الائتمان أعلى من المصارف الوافدة، نظراً لارتفاع الوزن النسبي لهذه الشريحة الائتمانية من إجمالي محفظتها الائتمانية مقارنة مع المصارف الوافدة.



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

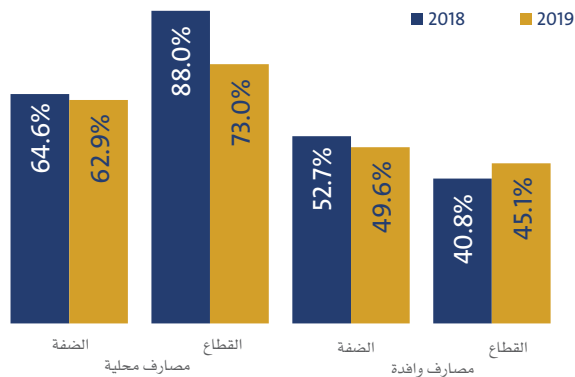
كما شهدت المحفظة الائتمانية الممنوحة للأفراد ارتفاعاً بنحو 13.2% عما كانت عليه في العام 2018، لتصل إلى 3,621.2 مليون دولار، مشكلة نحو 48.9% من إجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص المقيم. وساهمت المصارف المحلية بنحو 59.5% من هذه المحفظة، إثر ارتفاع الائتمان الممنوح من جانبها للأفراد بنسبة 21.7% ليصل إلى 2,154.1 مليون دولار، مشكلاً نحو 45.6% من إجمالي محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم. في حين ساهمت المصارف الوافدة بنحو 40.5% من إجمالي محفظة الائتمان الممنوح للأفراد، لتصل إلى 1,467.1 مليون دولار، بارتفاع نسبته 2.7%، وتشكل نحو 54.5% من إجمالي محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم خلال العام 2019.

ويعكس هذا التحليل تزايداً في حجم الائتمان الممنوح للأفراد خلال العام 2019، من حيث الحجم والأهمية، على مستوى المصارف المحلية والوافدة على حد سواء. ومع ذلك لا تزال المصارف الوافدة عرضة لمستوى أعلى من المخاطر المحتملة المرافقة لهذا النوع من الائتمان، نظراً لارتفاع الوزن النسبي لهذه الشريحة الائتمانية من إجمالي محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم مقارنة بالمصارف المحلية.

أما بقية أنواع الائتمان الأخرى الممنوحة للقطاع الخاص المقيم (بطاقات ائتمان، مؤسسات خدمات الأسر المعيشية غير الربحية، الجاري مدين الجامد)، فهي ذات نسب منخفضة بشكل عام ولا تشكل تهديداً حقيقياً للاستقرار المالي نظراً لمحدوديتها وصغر حجمها مقارنة بالائتمان الممنوح للشركات أو الأفراد، وإن كان تأثيرها على المصارف المحلية أكبر كونها المساهم الأكبر فيها. فالائتمان الممنوح على شكل بطاقات ائتمان (للأشخاص أو الشركات) لا يزال في حدود 58.3 مليون دولار، متراجعاً بنحو 4.8% عما كان عليه في العام 2018، ومشكلاً نحو 0.8% من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص المقيم، وأن حوالي 81.9% من هذا الائتمان مقدم من المصارف المحلية. وكذلك الحال بالنسبة للائتمان الممنوح للمؤسسات غير الربحية والجاري مدين الجامد، فلا تزال نسبتها 1.3% من إجمالي المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم (0.7% للمؤسسات غير الربحية، و0.6% للجاري مدين الجامد)، وأن أكثر من 81% منه مرتبط بالمصارف المحلية.

ويعكس هذا التوسع في محفظة القطاع الخاص الائتمانية جهود سلطة النقد الرامية إلى تحسين مؤشرات العمق المالي في الاقتصاد المحلي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع محفظة القطاع الخاص الائتمانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 43.9%، وكنسبة من ودائعه إلى 58.1% في العام 2019. ومع ذلك فقد يثير هذا التوسع بعض المخاوف، وخصوصاً عند النظر إليه على مستوى المنطقة وجنسية المصرف، وتحديدًا في قطاع غزة، حيث شكلت محفظة القطاع الخاص الائتمانية نحو 70.0%

شكل 4-9: تسهيلات القطاع الخاص كنسبة من ودائعه، 2018-2019



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

من ودائعه في العام 2019. وكان الجزء الأكبر منها مرتبطاً بالمصارف المحلية، التي وصلت فيها النسبة إلى 73.0% مقابل 45.1% للمصارف الوافدة. ورغم تراجع هذه النسبة مقارنة بالعام 2018، إلا أنها لا تزال تشير إلى أن درجة تعرض المصارف المحلية للقطاع الخاص في قطاع غزة أعلى بكثير من المصارف الوافدة، وخصوصاً إذا ما اتجه الوضع الاقتصادي (والسياسي) في القطاع نحو مزيد من التردّي، حيث سيواجه المقترضون مزيداً من الصعوبات في سداد أقساط الديون المستحقة عليهم، مما سينعكس سلباً على بعض مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي بشكل عام، وللمصارف المحلية بشكل خاص، كارتفاع نسب التعثر وتراجع الأرباح وتزايد الشيكات المعادة وغيرها.

ومما لا شك فيه أن مثل هذا الوضع يستوجب مزيداً من الحيطة والحذر، لذلك تحرص سلطة النقد على متابعة ورصد أية تطورات قد تحدث في المخاطر المتعلقة بالمحفظة الائتمانية، من خلال تبني العديد من الأنظمة والإجراءات الاحترازية والتحوطية (عمليات التطوير المستمر لنظم معلومات الائتمان، الرقابة المصرفية الفعالة المبنية على المخاطر) التي تساعد في نفس الوقت المصارف على التوسع المبرر في منح الائتمان، مع تقليل درجة المخاطر المصاحبة إلى أدنى درجة ممكنة، وتجنب الاقتصاد بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص أية تداعيات غير مرغوبة.

ولهذه الغاية تستخدم سلطة النقد مجموعة من مؤشرات الإنذار المبكر، ومنها مؤشر فجوة الائتمان^[21]، الذي يقيس مدى استدامة حجم الائتمان الممنوح وقدرته على الاستمرار والزيادة دون التعرض لمخاطر. ويهدف هذا المؤشر (فجوة الائتمان) إلى مساعدة السلطة الرقابية على الإيعاز للمصارف لتكوين وإنشاء مصد رأسمال إضافي أثناء فترات الرخاء التي تمتاز بزيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ليتم استخدامه في حال تعرض القطاع المصرفي للأزمات في المستقبل، الأمر الذي من شأنه الحفاظ على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي. وقد تم احتساب مؤشر فجوة الائتمان بافتراض أن دورة الائتمان تساوي أربعة أضعاف دورة الأعمال (أي أن $\lambda = 400,000$)، وذلك بشكل ربع سنوي مستخدمين الأسلوب الإحصائي (One-Sided Hodrick-Prescott Filter).

وتظهر البيانات أن معدل نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (على أساس سنوي) قد بلغ بالمتوسط نحو 16.4% خلال الفترة الربع الأول 2015 حتى الربع الرابع 2019، مقابل 3.3% معدل النمو الحقيقي، فيما بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الاسمي نحو 4.2% خلال نفس الفترة. ويظهر الشكل أن

[21] تعرف فجوة الائتمان بأنها نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاسمي مطروحاً منها اتجاه ونزعة هذه النسبة على المدى الطويل (Trend).

هناك تراجعاً ملحوظاً في نسب زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص خلال العام 2019 مقارنة بالأعوام السابقة، وبالرغم من هذا التراجع إلا أن نسب نمو الائتمان تبقى أعلى بكثير من معدلات نمو الاقتصاد الحقيقي المتدني والمتذبذب. فقد بلغ معدل نمو هذا الائتمان نحو 5.1% نهاية العام 2019، على أساس سنوي، مقابل تراجع النمو الحقيقي بنحو 1.8% خلال نفس الفترة.

وقد أدت الزيادة الملحوظة في حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي (سواءً الحقيقي أو الاسمي) إلى ارتفاع حصة هذا الائتمان نسبة للناتج المحلي الاسمي، لتبلغ نحو 43.8% بنهاية العام 2019، مقارنة بنحو 31.3% نهاية العام 2015، ونحو 20.4% نهاية العام 2005. وعند النظر إلى الاتجاه العام طويل الأمد (الاتجاه التاريخي) لهذه النسبة، يلاحظ ارتفاع ملحوظ في الفجوة فيما بين النسبة الحقيقية ومتوسط النسبة على المدى الطويل.

شكل 4-10: نمو الناتج المحلي مقابل نمو تسهيلات القطاع الخاص، 2019-2015



ويظهر الشكل (4-10) ضعف تأثير الناتج المحلي الحقيقي بالزيادة الكبيرة في حجم التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص، والذي يعزى إلى تأثير الناتج المحلي الإجمالي بمجموعة من العوامل الخارجية خاصة السياسية منها. كما يظهر أيضاً ضعف دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يظهر من الشكل تراجع وتذبذب الناتج المحلي الإجمالي في كافة فترات عدم الاستقرار السياسي. في حين شهدت هذه الفترات زيادات وارتفاعات ملحوظة في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

ورغم أن النتائج تظهر تراجعاً في فجوة الائتمان خلال أرباع العام 2019 مقارنة بالأعوام السابقة، لتصل إلى نحو 4.34%

في نهاية الربع الرابع 2019، إلا أنها مع ذلك لا تزال أعلى من الحد المتعارف عليه بحسب مقررات بازل III البالغ 2%، الأمر الذي يستدعي زيادة الاهتمام بهذا الجانب واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة ومراقبة القطاع المصرفي عن كثب من أجل الحيلولة دون مواجهة أية أزمات أو مخاطر مالية مستقبلية. فالزيادة الكبيرة في الائتمان والتي لا تكون مصحوبة بزيادة في الناتج المحلي، قد تحمل في طياتها العديد من المخاطر التي تؤدي

إلى خلل هيكلي في النظام المالي، والذي قد ينعكس بدوره سلباً على الأداء الاقتصادي، وعلى الحساب الجاري وبالتالي تؤدي إلى خلل هيكلي على مستوى الاقتصاد الكلي.

شكل 4-11: فجوة الائتمان المقدر للقطاع الخاص، 2019-2015



ونظراً لأن الاقتصاد الفلسطيني يعمل في ظل مجموعة من الظروف الاستثنائية، فهو معرض بشكل كبير للعديد من الصدمات سواء الاقتصادية و/أو السياسية، التي تزيد من احتمالية التعثر وتؤثر سلباً على أداء القطاع المصرفي بشكل خاص، والقطاع المالي بشكل عام. كما أن الزيادة الكبيرة في الائتمان الخاص تؤدي إلى زيادة الاستهلاك (الممول من خلال زيادة الاستيراد بشكل أساسي) وارتفاع الأسعار وأسعار الأصول (تحديداً أسعار السكن) وزيادة الواردات وهو ما يؤدي إلى زيادة كل من العجز التجاري.

وبناءً على المعطيات السابقة، وتقدير فجوة الائتمان بنحو 4.34% في نهاية الربع الرابع 2019، واستناداً إلى إرشادات بازل، فإنه يتوجب تكوين مصد رأس مال مضاد للتقلبات الدورية بنحو 0.73% من أصول المصارف المرجحة بالمخاطر، كما هو موضح أدناه:

$$\text{مصد رأس المال المضاد للتقلبات الدورية} = (2\% - 4.34\%) \times \frac{2.5}{8} = 0.730\% \text{ من الأصول المرجحة بالمخاطر}$$

قطاع الإسكان والرهن العقاري

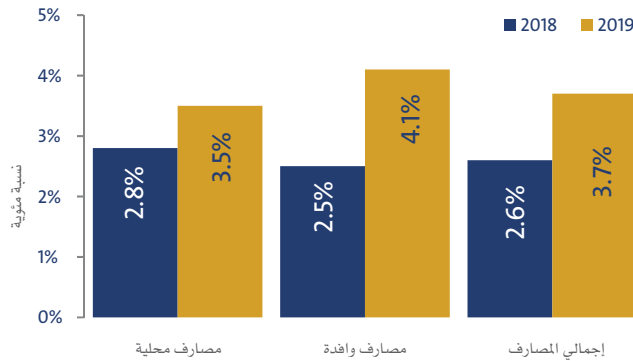
جدول 4-3: الائتمان الممنوح لقطاع الإسكان والرهن العقاري حسب جنسية المصرف، 2015-2019

(مليون دولار)

المصرف	السنة	إجمالي محفظة القروض	التعثر في المحفظة	
			القيمة	النسبة (%)
محلي	2015	555.9	13.9	2.5
	2016	793.7	10.1	1.3
	2017	951.8	18.4	1.9
	2018	1,165.0	25.3	2.8
	2019	1,314.1	45.4	3.5
وافد	2015	525.1	80.1	1.5
	2016	575.9	8.9	1.5
	2017	668.9	10.7	1.6
	2018	696.1	17.2	2.5
	2019	701.6	28.8	4.1
الإجمالي	2015	1,081.0	22.0	2.0
	2016	1,369.6	19.1	1.4
	2017	1,620.7	29.1	1.8
	2018	1,861.1	42.5	2.3
	2019	2,015.7	74.2	3.7

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 4-12: التعثر في قروض الإسكان والرهن العقاري، 2018-2019



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

شهد العام 2019 مزيداً من الارتفاع في حجم القروض الممنوحة من قبل القطاع المصرفي لقطاع الإسكان والرهن العقاري (يحتل هذا القطاع بأهمية خاصة في الاقتصاد الفلسطيني) وبنسبة 8.3% عما كانت عليه في العام 2018، لتصل إلى حوالي 2,015.7 مليون دولار، مشكلة نحو 26.9% من إجمالي المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم، مقارنة مع 26.2% في العام 2018.

ويشير تحليل محفظة قروض الإسكان والرهن العقاري إلى أنه وكما في السنوات السابقة، جاءت غالبية الزيادة في هذه المحفظة (96.4%) من قبل المصارف المحلية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مساهمة المصارف المحلية في التمويل العقاري من 62.6% في العام 2018 إلى 65.2% في العام 2019، وبالتالي ارتفاع محفظة التمويل العقاري من إجمالي محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم من 26.4% إلى 27.8% خلال نفس الفترة. وفي المقابل، أدى تراجع مساهمة المصارف الوافدة في التمويل العقاري من 37.4% إلى 34.8%، إلى تراجع محفظة التمويل العقاري من 26.6% إلى 26.1% من إجمالي محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم خلال نفس الفترة.

وتمخضت هذه التغيرات عن ارتفاع درجة تعرض كل من المصارف المحلية والوافدة للمخاطر المحتملة التي قد تنأى من هذا القطاع. وفي هذا السياق تشير البيانات إلى أن نسبة القروض المتعثرة من إجمالي محفظة قروض هذا القطاع قد ارتفعت خلال العام 2019 لتبلغ 3.7% على مستوى القطاع المصرفي مقارنة مع 2.6% في العام 2018، وذلك على خلفية تزايد هذه النسبة لدى المصارف المحلية من 2.8% إلى 3.5%، وكذلك ارتفاعها لدى المصارف الوافدة من 2.5% إلى 4.1% خلال نفس الفترة. وفي ذلك إشارة إلى تزايد انكشاف المصارف المحلية والوافدة على حد سواء للمخاطر المحتملة في قطاع الإسكان والرهن العقاري، مع تباين في حدة هذا الانكشاف.

وبذلك شكل التعثر في محفظة قروض الإسكان والرهن العقاري حوالي 20.0% من إجمالي التعثر في القطاع المصرفي مقارنة مع 16.6% في العام 2018. ومما لا شك فيه أن مثل هذا المستوى من التعثر يستدعي متابعة حثيثة وتعزيز الإجراءات التحوطية بشأن أية تطورات محتملة في هذا القطاع، حتى لا يشكل تهديداً حقيقياً للاستقرار المالي.

قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة

وتولي سلطة النقد قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة اهتماماً كبيراً، باعتباره محورياً أساسياً لتعزيز التنمية الاقتصادية والشمول المالي، لما له من دور متميز في توليد وتنويع مصادر الدخل وتشجيع الريادة وخلق فرص عمل جديدة، كونه قطاع يتميز بالعمالة الكثيفة، كما أنه يستحوذ على نحو 98% من إجمالي المشاريع القائمة في الاقتصاد الفلسطيني.

ويمثل النفاذ لمصادر التمويل المختلفة (القطاع المصرفي باعتباره مصدر التمويل الأساسي، مؤسسات الإقراض المتخصصة) أحد أهم عوامل نجاح هذا القطاع وقدرته على الاستمرار. وفي سبيل تعزيز فرص نفاذ قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمصادر التمويل وتخفيض المخاطر المحيطة به، أطلقت سلطة النقد خلال السنوات الماضية قاعدة بيانات خاصة بهذا القطاع تحتوي على بيانات شاملة لجميع القروض الممنوحة لهذه المنشآت.

جدول 4-4: التسهيلات القائمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الاقتصادي، 2016-2019 (مليون دولار)

القطاع	المصارف				مؤسسات الإقراض			
	2019	2018	2017	2016	2019	2018	2017	2016
الإنشآت والعقارات	118.7	155.9	161.2	221.2	0.2	0.4	0.8	1.3
التجارة	463.4	678.7	716.9	600.9	44.1	44.3	46.5	43.1
الصناعة والتعدين	134.0	196.9	160.9	164.8	9.7	11.0	10.8	9.0
الزراعة	25.3	29.4	36.8	41.5	13.2	18.5	20.2	21.2
السياحة	112.2	114.1	110.9	168.9	22.5	22.4	20.9	19.2
الخدمات	6.4	3.4	5.8	19.8	5.0	7.3	9.6	8.3
أخرى	158.5	179.6	185.4	123.4	0.6	0.6	1.9	2.2
الإجمالي	1,018.5	1,358.0	1,377.9	1,340.5	95.3	104.5	110.7	104.3

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

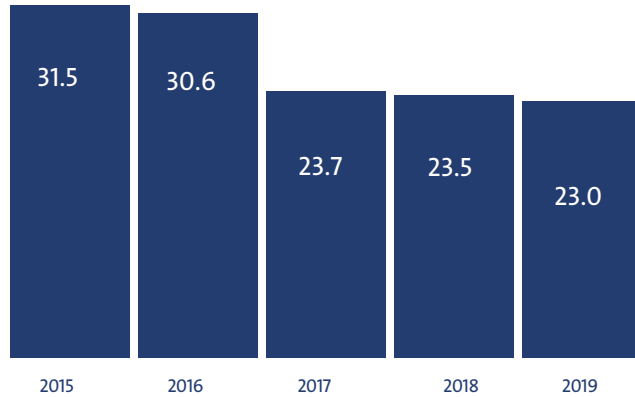
واستناداً إلى قاعدة البيانات الخاصة بالمشاريع الصغيرة، فقد بلغت قيمة المحفظة الائتمانية الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة في نهاية العام 2019 حوالي 1,435.8 مليون دولار^[22]، متراجعة بنحو 3.2% عما كانت عليه في العام 2018. وجاءت المساهمة الأكبر في هذه المحفظة من قبل المصارف وبنسبة 93.4% وبقيمة 1,340.5 مليون دولار، بتراجع نسبته 2.7% عما كانت عليه في العام 2018، في حين ساهمت مؤسسات الإقراض بنسبة 6.6% من هذه المحفظة وبقيمة 95.3 مليون دولار، متراجعة بنحو 8.8% عما كانت عليه في العام 2018.

ورغم ما يحظى به هذا القطاع من اهتمام من قبل المصارف، إلا أن الأهمية النسبية لمحفظة هذا القطاع قد تراجعت خلال العام 2019 إلى نحو 17.9% من إجمالي المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم، مقارنة مع 19.4% في العام 2018. وقد يكون مرد ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية التي سادت في العام 2019، وما رافقها من ارتفاع في المخاطر المحيطة بهذا القطاع، التي حالت دون قدرته على النفاذ لمزيد من الفرصة التمويلية، وخصوصاً فيما يتعلق بضعف الضمانات.

التعرض للقطاعات الخارجية

تتضمن التعاملات المالية مع المؤسسات والأسواق المالية الإقليمية والعالمية بعض المخاطر المحتملة، التي يتفاوت تأثيرها تبعاً لمصدرها ونوعها. وفي هذا السياق يمكن رصد أربع قنوات رئيسة لمخاطر محتملة يمكن أن تنتقل للقطاع المصرفي الفلسطيني من خلال تعامله مع المؤسسات والأسواق الخارجية: التوظيفات الخارجية، معدلات الفائدة، أسعار الصرف، والتسهيلات الممنوحة لغير المقيمين.

شكل 4-13: التوظيفات الخارجية كنسبة من إجمالي الودائع، 2015-2019



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

التوظيفات الخارجية

شهد العام 2019 تزايداً بنسبة 9.0% في حجم التوظيفات الخارجية^[23] للقطاع المصرفي عما كانت عليه في العام 2018، لتصل إلى حوالي 3,395.0 مليون دولار. ومع ذلك فقد استمرت نسبتها من إجمالي الودائع في الانخفاض وللعام السادس على التوالي إلى 23.0% مقارنة مع 23.5% في العام 2018 (علماً أن السقف الأعلى المحدد في تعليمات سلطة النقد هو 40%)، وإلى نحو 18.9% من إجمالي أصول الجهاز المصرفي مقارنة مع 19.3% خلال نفس الفترة.

[22] تم الاستناد في تحليل جزئية المشاريع الصغيرة والمتوسطة على البيانات المستقاة من نظام معلومات الائتمان.

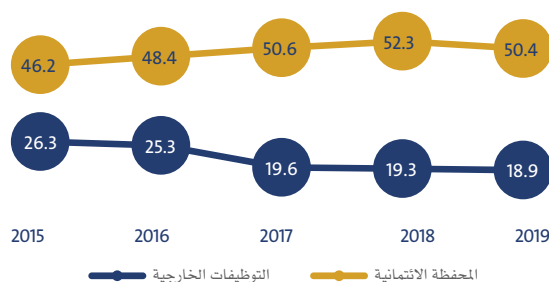
[23] تعرف التوظيفات الخارجية وفقاً لتعليمات سلطة النقد رقم (2008/5 بند 7/5) بأنها «الأرصدة النقدية المودعة لدى مؤسسات مالية مصرفية خارج فلسطين، بالإضافة إلى الاستثمارات سواء في أسواق المال أو على شكل تسهيلات منحت بهدف استغلالها خارج فلسطين. وتشمل أيضاً شهادات الإيداع والسندات والصكوك الصادرة عن حكومات ومؤسسات أجنبية، والاستثمار في أسهم الشركات الأجنبية والصناديق الاستثمارية الخارجية وقروض التجمع البنكي والتسهيلات الأخرى الممنوحة لغرض استخدامها خارج فلسطين». كما وتجدر الإشارة إلى أن البند 7/5 من تعليمات 2008/5 قد تم إلغاؤه بموجب تعليمات رقم 1 لسنة 2020 بشأن التوظيفات الخارجية.

وتوزعت هذه التوظيفات بين المصارف المحلية بنحو 32.9%، أو ما نسبته 10.7% من إجمالي أصولها، ونحو 13.0% من إجمالي ودائعها. والمصارف الوافدة التي بلغت حصتها نحو 67.1% من التوظيفات الخارجية، مشكلة حوالي 30.3% من إجمالي أصولها، ونحو 37.1% من إجمالي ودائعها. وبشكل عام تشير هذه النسب إلى أن الفرص المتاحة أمام المصارف الوافدة للتوظيف الخارجي أكبر مقارنة بالمصارف المحلية، الأمر الذي يبقي المصارف الوافدة عرضة للمخاطر الخارجية بدرجة أكبر من المصارف المحلية، والتي قد تتنوع ما بين مخاطر أسعار الصرف والفائدة، ومخاطر الدولة، ومخاطر السوق والتقلبات الاقتصادية وغيرها.

وتشكل أرصدة القطاع المصرفي الموظفة في الخارج أحد أبرز أدوات التوظيفات الخارجية وقناة من أهم قنوات انتقال الخطر الخارجي، خاصة وأن هذه الأرصدة قد استحوذت في نهاية العام 2019 على 66.7% من إجمالي التوظيفات، بقيمة 2,266.1 مليون دولار، مرتفعة بنحو 15.0% عما كانت عليه في نهاية العام 2018. ونظراً لكون الجزء الأكبر من هذه الأرصدة موظف على شكل ودائع في الخارج، فإن المخاطر المترتبة عليها تكون متدنية، وغالباً ما ترتبط بتغيرات معدلات الفائدة العالمية. بينما ترتبط القناة الثانية لانتقال المخاطر بمخاطر وتقلبات اليورصات والأسواق المالية العالمية، ممثلة بالاستثمارات الخارجية للمصارف التي تتركز في الأوراق المالية المختلفة، والتي استحوذت على 28.1% من هذه التوظيفات بقيمة 955.5 مليون دولار، متراجعة بنحو 0.8% عما كانت عليه في العام 2018. ونظراً لكون تأثير هذه القناة أكثر خطراً من القناة الأولى، فإن هذا النوع من الاستثمارات مقيد بضرورة الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد، واشترط التوظيف في استثمارات ذات تصنيف ائتماني مرتفع، مع الأخذ بعين الاعتبار درجة التركيز على مستوى المؤسسة الواحدة وعلى مستوى الدولة أيضاً، وذلك استناداً لما ورد في التعليمات رقم (2008/5)، بند (7/5)، في حين تتمثل القناة الثالثة لانتقال المخاطر في التسهيلات الممنوحة خارج فلسطين، والتي تشكل ما نسبته 5.2% وبقيمة 173.4 مليون دولار، منخفضة بنحو 3.7% عما كانت عليه في العام 2018. ونظراً لكونها ذات نسبة منخفضة، فهي لا تشكل تهديداً حقيقياً لاستقرار المالي، لا سيما في ضوء الضوابط التي تفرضها سلطة النقد على هذا النوع من

الائتمان والذي يستلزم موافقة مسبقة منها.

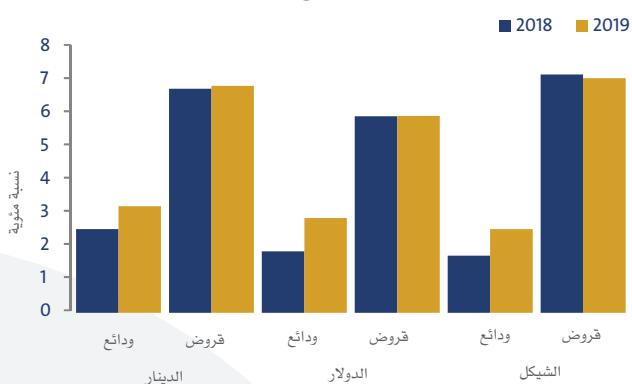
شكل 4- 14: التوظيفات الخارجية والتسهيلات الائتمانية كنسبة من إجمالي الموجودات، 2015-2019



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وبشكل عام، تشير البيانات إلى أن الأهمية النسبية لأصول القطاع المصرفي الموظفة بصورة توظيفات خارجية أخذت بالانخفاض التدريجي، مما أدى إلى تراجع درجة انكشاف القطاع المصرفي للمخاطر الخارجية، مقابل ارتفاع درجة انكشافه للمخاطر المحلية، خاصة وأن التراجع في نسبة التوظيفات الخارجية صاحبه ارتفاع في نسبة الأصول الموظفة محلياً. وهي سياسة اتبعتها سلطة النقد منذ فترة من أجل تعميق الروابط بين القطاع المصرفي والاقتصاد المحلي والتركيز على التوظيف المحلي. وعلى ضوءها اتخذت التسهيلات الائتمانية اتجاهاً تصاعدياً، سواء كنسبة من ودائع الجمهور إلى 67.5%، أو كنسبة من إجمالي الموجودات إلى 50.4%.

شكل 4- 15: معدلات الفائدة الدائنة والمدينة في فلسطين، 2018-2019



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

معدلات الفائدة

في ظل عدم وجود عملة وطنية، فإن معدلات الفائدة (الإيداع والإقراض) السائدة في السوق الفلسطيني تُحدد وفقاً لآليات السوق والمنافسة بين المصارف، ودرجة المخاطر، ومعدلات الفائدة السارية في الدول المصدرة للعملة المتداولة في فلسطين (الدولار الأمريكي، الدينار الأردني، الشيكل الإسرائيلي).

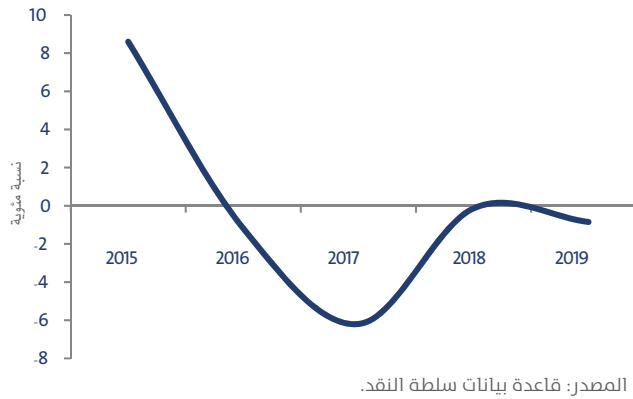
غير أن هذا الوضع يبقي القطاع المصرفي الفلسطيني عرضة لمخاطر التغيير في معدلات الفائدة على هذه العملات. وفي هذا السياق يشير التحليل إلى أنه وبالرغم من ارتفاع معدلات الفائدة الدائنة والمدينة على حد سواء (باستثناء تراجع طفيف في فائدة الإقراض بالشيكل)، إلا أن الهامش بين أسعار فائدة الإقراض وفائدة الإيداع قد تراجع على

جميع العملات المتداولة في السوق الفلسطيني، حيث تراجع هذا الهامش على عملة الدولار من 4.07 نقطة مئوية في العام 2018 إلى 3.08 نقطة في العام 2019، وعلى عملة الدينار من 4.23 نقطة إلى 3.63 نقطة، وعلى عملة الشيكل من 5.46 نقطة إلى 4.55 نقطة.

ورغم هذا الانخفاض، إلا أن الهامش يبقى مرتفعاً نسبياً، خاصة فيما يتعلق بالشيكل، والذي يعزى إلى ارتفاع درجة المخاطرة المحيطة بالبيئة المصرفية والاقتصادية في فلسطين، جراء تأثيرها الكبير بالتغيرات السياسية، إضافة إلى تأثير حجم السيولة وتكلفة توفيرها. آخذين بعين الاعتبار أن الهامش بين أسعار فائدة الإيداع والإقراض يعتبر مؤشراً على الكفاءة التشغيلية للمصارف (تحسين كفاءة الوساطة المالية والتنافسية)، وعلى الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي وعلى الاستقرار المالي بشكل عام، خاصة وأن مخاطر الفائدة لا تقتصر فقط على القطاع المصرفي، وإنما تشمل جميع الأطراف المتعاملة بهذه العملات طالما استمر التداول بها في السوق الفلسطيني.

أسعار الصرف

شكل 4-16: تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الشيكل، 2015-2019



عادة ما يكون المتعاملون والمستثمرون في الأسواق المالية هم الأكثر عرضة لتذبذب أسعار صرف العملات التي يتعاملون بها والمخاطر التي قد تنشأ عن هذا التذبذب. وتعتبر مخاطر أسعار الصرف من المخاطر الرئيسية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، والقطاع المصرفي بشكل خاص، جراء استخدام وتداول أكثر من عملة في السوق الفلسطيني. ويذكر في هذا السياق أن متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي (وبالتبعية الدينار الأردني) قد واصل تراجعته أمام الشيكل الإسرائيلي خلال العام 2019، وبوتيرة أعلى من العام 2018، حيث فقد الدولار نحو 0.85% في المتوسط من قيمته أمام الشيكل، مقارنة مع 0.14% في العام 2018 (بلغ متوسط سعر الصرف 3.565 شيكل/دولار في العام 2019، مقارنة مع 3.595 شيكل/دولار في العام 2018).

وطال تأثير التقلبات في سعر الصرف أكثر من جانب في الاقتصاد الفلسطيني. فمن جهة أثرت هذه التغيرات على مالية الحكومة، جراء حصولها على منح ومساعدات خارجية بعملة كالدولار واليورو، في حين أن معظم إنفاقها بعملة الشيكل، وغالباً ما يظهر الأثر المباشر لهذه التغيرات في عجز الموازنة والدين العام. كما يظهر أثر هذه التقلبات على أصول القطاع المصرفي، لذلك تحاول المصارف باستمرار مواءمة أصولها وخصومها بالعملات المختلفة، والتحوط لمثل هذه المخاطر، خاصة وأن الدولار الأمريكي والشيكل الإسرائيلي يستحوذان على نحو 75% من أصول الجهاز المصرفي في نهاية العام 2019 (37.3% للشيكل، و36.8% للدولار)، بينما شكلت الأصول بعملة الدينار نحو 23.0%، وبقية العملات الأخرى بنحو 2.9%.

تسهيلات غير المقيمين

لا تزال التسهيلات الممنوحة لغير المقيمين هامشية، ليس لها أي تأثير يذكر على الاستقرار المالي، إذ بقيت نسبتها في نهاية العام 2019 كما في السنوات السابقة، في حدود 1% من إجمالي المحفظة الائتمانية، وبقية لم تتجاوز 69.7 مليون دولار. توزعت بين المصارف المحلية بنسبة 35.4%، تمثل نحو 0.4% من إجمالي محفظتها الائتمانية، والمصارف الوافدة بنسبة 64.6%، تمثل نحو 1.4% من إجمالي محفظتها الائتمانية. ويذكر في هذا السياق إلى أن هناك العديد من الإجراءات الرقابية التي تحكم وتضبط آلية منح هذا النوع من التسهيلات، وذلك بهدف حث المصارف على توجيه توظيفاتها وتركيزها نحو الاقتصاد المحلي. ومع ذلك تبقى المصارف الوافدة أكثر تعرضاً للمخاطر المحتملة من قبل غير المقيمين.

الفصل الخامس

السلامة المالية في القطاع المصرفي

نظرة عامة

يُندرج تحليل وتقييم السلامة المالية للقطاع المصرفي ضمن السياسات الاحترازية الكلية^[24] التي تسعى إلى إبقاء القطاع المصرفي بشكل خاص والقطاع المالي بشكل عام بعيداً عن الأزمات المالية والاقتصادية، أو على الأقل التخفيف من تداعياتها. فمؤشرات هذه السياسة تعمل كأداة إنذار مبكر لأي خطر محتمل، كما تعمل من ناحية ثانية كأداة للمقارنات بين الدول للكشف عن الأزمات المالية والحد منها، كونها أداة فعالة لقياس سلامة القطاع المصرفي والإفصاح عنها وإتاحتها لمتخذي القرار والمهتمين. وعادة ما يتم تحليل سلامة القطاع المصرفي من خلال أربعة مجموعات فرعية: مؤشرات رأس المال، وجودة الأصول، والعائد والربحية، والسيولة.

لقد أظهر تحليل السلامة المالية للقطاع المصرفي الفلسطيني نتائج إيجابية بشكل عام، جراء السياسات والتعليمات الحصيفة التي تتبناها سلطة النقد. ومع ذلك تدرك سلطة النقد أن هذا القطاع يبقى عرضة لبعض المخاطر والتحديات شأنه في ذلك شأن باقي قطاعات الاقتصاد الفلسطيني. ويتناول هذا الفصل تحليل وتقييم أهم التطورات في وضع السلامة المالية في القطاع المصرفي الفلسطيني خلال العام 2019 للوقوف على مدى سلامة هذا القطاع، والمخاطر المحيطة به، تمهيداً لاتخاذ التدابير المناسبة.

مؤشرات رأس المال

أولت سلطة النقد أهمية خاصة لتعزيز قاعدة رأس المال للمصارف العاملة في فلسطين، باعتبارها خط الدفاع الأول أمام المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، وذلك من خلال رفع رؤوس أموالها وتشجيعها على الاندماج، وتعزيز احتياطياتها بما يكفل تعزيز قدرتها على تحمل المخاطر والصدمات.

وفي هذا السياق شهد العام 2019 ارتفاعاً في حقوق ملكية الجهاز المصرفي بنحو 3.6% عما كانت عليه في العام 2018، لتصل إلى 1,981.3 مليون دولار. ويعتبر رأس المال المدفوع المكون الأهم في حقوق الملكية، ويحتل مركز الصدارة، والذي نما بنسبة 3.3%، ليصل إلى 1,255.3 مليون دولار، مشكلاً نحو 63.2% من صافي حقوق الملكية، تلاه في الأهمية الاحتياطيات المختلفة بنسبة 22.5%^[25]، ثم والقروض المساندة^[26] بحوالي 6.6%، والأرباح قيد الموافقة بنسبة 6.1%، وبنود أخرى في حقوق الملكية بنسبة 1.4%^[27]. ومن أبرز المؤشرات التي تقيس كفاية رأس المال ما يلي:

• رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (كفاية رأس المال)

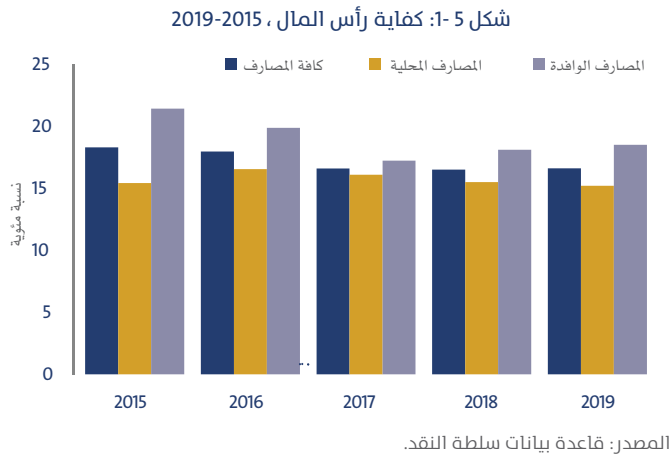
يعتبر هذا المؤشر من أهم مؤشرات كفاية رأس المال، ويظهر مدى تغطية رأسمال المصرف لموجوداته المعرضة للمخاطر. وقد شهد العام 2019 ارتفاعاً طفيفاً إلى 16.6% في قدرة رأسمال القطاع المصرفي على تغطية موجوداته المعرضة للمخاطر مقارنة مع 16.5% في العام السابق، مما يعني أن نحو 16.6% من موجودات القطاع المصرفي المعرضة للمخاطر مغطاة من خلال رأسماله. ويشير هذا التحليل لمكونات رأس المال إلى أن المصارف تحتفظ بنوعية ممتازة من رأس المال، نظراً لكون الشريحة الأولى من رأس المال تستحوذ على نحو 95% قاعدة رأس المال، وحوالي 16% من الأصول المرجحة بالمخاطر. كما ويعزى هذا الارتفاع الطفيف في نسبة كفاية رأس المال إلى نمو قاعدة رأس المال خلال العام 2019 بنسبة أكبر

[24] تشمل السياسة الاحترازية الكلية كلاً من: المؤشرات الاحترازية الجزئية المجمعة لتقييم سلامة القطاع المالي، ومؤشرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بمؤشرات القطاع المالي، كالنمو والتضخم وميزان المدفوعات، وأسعار الفائدة والصرف وغيرها.

[25] تشمل بنود: الاحتياطي القانوني بنسبة 11.0%، والاحتياطيات المعلنة بنسبة 8.1%، والاحتياطيات العامة للعمليات المصرفية بنسبة 2.8%، واحتياطيات إعادة التقييم بنسبة 0.6% من حقوق الملكية.

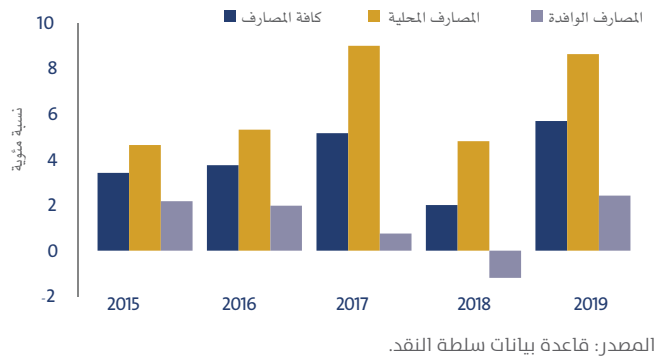
[26] تجدر الإشارة إلى أن القروض المساندة تدرج كجزء من حقوق الملكية لأغراض رقابية فقط تتعلق باحساب رأسمال المال التنظيمي للمصارف.

[27] تشمل بنود: فائض (مفلة) رأس المال بنسبة 1.4%، والأرباح غير الموزعة بنسبة 0.9%، وأرباح (خسائر) الاستثمارات طويلة الأجل غير المتحققة بنسبة 0.9% من حقوق الملكية.



ورغم الارتفاع الطفيف في نسبة كفاية رأس المال على مستوى إجمالي المصارف، إلا أن التباين في أداء هذه النسبة على مستوى جنسية المصرف كان واضحاً، جراء تباين نسبة التسهيلات للأصول، وطبيعة استخدامات الأموال المتاحة لدى كل من المصارف المحلية والوافدة، وما تمخض عنها من تباين في قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر وقاعدة رأس المال. ويشار في هذا السياق إلى أن نسبة كفاية رأس المال قد ارتفعت لدى المصارف الوافدة إلى 18.6% مقارنة مع 18.1% في العام 2018، متأثرة بارتفاع الأصول المرجحة بالمخاطر بنحو 2.1% مقابل زيادة قاعدة رأس المال بنحو 4.4%. في حين تراجعت نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف المحلية إلى 15.2% مقارنة مع 15.5%، متأثرة بارتفاع الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة أعلى من الارتفاع في قاعدة رأس المال، حيث ارتفعت الأولى بنحو 6.0%، والثانية بنحو 3.7%. ورغم هذا التباين إلا أن نسبة كفاية رأس المال بقيت على مستوى كل من المصارف المحلية والوافدة أعلى من الحدود الدنيا المنصوص عليها في توصيات لجنة بازل (ألا تقل النسبة عن 8%)، وفي تعليمات سلطة النقد (ألا تقل النسبة عن 12%).

شكل 5-2: التسهيلات المتعثرة (بعد المخصصات) إلى رأس المال، 2015-2019



• صافي التسهيلات المتعثرة (بعد المخصصات) إلى رأس المال الأساسي

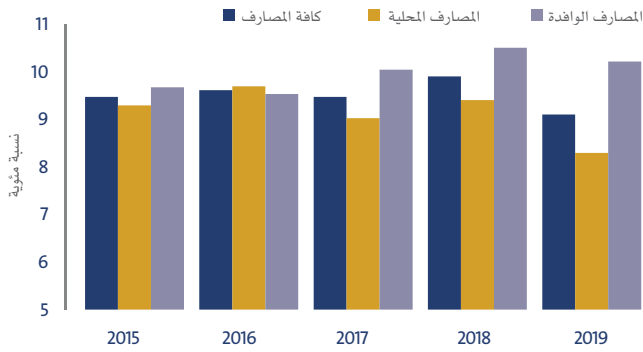
يقيس هذا المؤشر مقدرة رأس المال على امتصاص الخسائر المتوقعة. فكلما كانت قيمة هذا المؤشر متدنية، كلما كانت قدرة المصرف على امتصاص الخسائر المتوقعة أفضل. وفي هذا السياق تشير بيانات العام 2019 إلى ارتفاع هذا المؤشر على مستوى القطاع المصرفي إلى نحو 5.7% مقارنة مع 2.0% في العام 2018، على إثر تراجع وضعه لدى المصارف المحلية بارتفاعه إلى 8.6% مقارنة مع 4.8% في العام 2018. وكذلك اتجاه هذا المؤشر نحو التراجع لدى المصارف الوافدة بارتفاعه إلى حوالي 2.4% مقارنة مع -1.2% خلال نفس الفترة.

• رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول

يظهر هذا المؤشر مدى تغطية رأس المال الأساسي لإجمالي أصول المصرف، (يعتبر مؤشراً على مستوى الرفع المالي، ومقياساً آخر لكفاية رأس المال^[28])، ويجب ألا تقل هذه النسبة عن 3% حسب متطلبات لجنة بازل. وبشكل عام يتأثر هذا المؤشر بالتغيرات في كل من رأس المال ومكونات الأصول، وخاصة بند التسهيلات الذي يظهر نمواً متواصلاً عبر الزمن (المكون الأكثر أهمية في جانب الأصول). فمع الارتفاع المتواصل لموجودات القطاع المصرفي، يميل هذا المؤشر إلى الانخفاض.

[28] يعتبر أحد نسب الرفع المالي، التي استخدمت لقياس كفاية رأس المال قبل معيار بازل، وأحد أبرز سلبياته أنه لا يعطي اعتباراً للمخاطر المختلفة المرتبطة بأنواع الأصول. بسط المؤشر يمثل رأس المال الأساسي وهو عبارة عن الشريحة الأولى (Tier 1 Capital).

شكل 3-5: رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول، 2015-2019



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

غير أن العام 2019 شهد تراجعاً في هذا المؤشر على مستوى القطاع المصرفي ككل إلى 9.1% مقارنة مع 9.9% خلال العام 2018، جراء تراجع على مستوى المصارف المحلية والوافدة على حد سواء، حيث تراجع لدى المصارف المحلية إلى 8.3% مقارنة مع 9.4%، ولدى المصارف الوافدة إلى 10.2% مقارنة مع 10.5% في نهاية العام 2018. ومع ذلك لا تزال هذه النسب أعلى بكثير من النسبة المشار إليها في متطلبات بازل (لا تقل هذه النسبة عن 3%).

مؤشرات جودة الأصول

هناك ارتباط وثيق بين مؤشرات رأس المال ومؤشرات جودة الأصول، إذ أن أغلب مخاطر العسر المالي للمصارف ترتبط بنوعية الأصول،

والقدرة على تحويل الأصول إلى سيولة. وبالتالي من الضروري أخذ مخاطر الائتمان بعين الاعتبار عند تقييم جودة الأصول، بما في ذلك العمليات خارج الميزانية والمتاجرة بالمشتقات المالية. وفي هذا السياق تشير بيانات القطاع المصرفي الفلسطيني إلى تحقيق أداء جيد مع وصول المحفظة الائتمانية إلى أكثر من 9 مليار دولار في نهاية العام 2019، في ظل نسب التعثر في حدود 4%، في إشارة إلى قدرة المصارف على اغتنام الفرص الإقراضية الجيدة حتى في ظل الفترات الاقتصادية الصعبة. ومع استمرار النمو في المحفظة الائتمانية، ارتفعت نسبة هذه المحفظة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 53.0% مقارنة مع 51.8% في العام 2018، الأمر الذي يشير إلى تزايد محفظة الائتمان بنسبة أعلى من تزايد الناتج المحلي (7.2% للتسهيلات مقابل 0.9% للناتج المحلي الإجمالي).

وبشكل عام تقيس هذه النسب مدى التناسب بين نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مع حجم النشاط الاقتصادي، وبالتالي توجيه الائتمان نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة، كما تقيس أيضاً المخاطر النظامية من منظور مالي واقتصادي من خلال الإشارة إلى مدى التناغم والانسجام في تحرك مؤشرين هامين: التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص، والناتج المحلي الإجمالي (فجوة الائتمان).

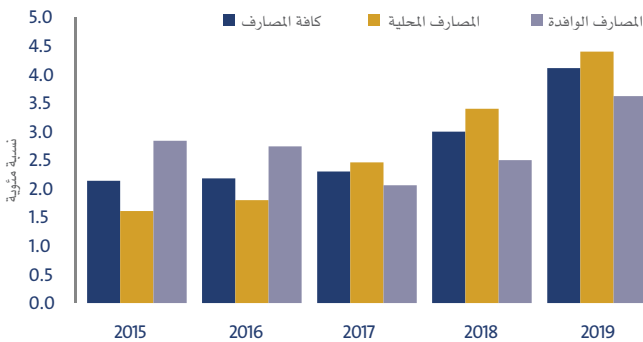
وتعتبر المخاطر الائتمانية الأهم من بين المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف، خاصة وأن قناة الائتمان هي القناة الرئيسية المتاحة للتمويل في الحالة الفلسطينية، وهي شديدة التأثر بالظروف الأمنية والسياسية (استمرار الاحتلال وتفاقم الاستيطان وانسداد أفق الحل السياسي، وتزايد درجات عدم اليقين السياسي والاقتصادي، والانقسام الداخلي، والاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار في المنطقة العربية) وانعكاسها على البيئة والمناخ الاستثماري السائد. وفي مثل هذه الظروف تكون قناة الائتمان عرضة للعديد من المخاطر، جراء تزايد احتمالات عدم الوفاء بالالتزامات المستحقة في مواعيدها كلياً أو جزئياً (الفائدة وأصل المبلغ المقترض أو كليهما)، وبالتالي تزايد حالات التعثر، وما قد ينتج عنها من خسارة تؤثر على إيرادات المصرف وأرباحه، والتي قد تؤثر في المحصلة على جودة أصوله. وللاستدلال على جودة الأصول تستخدم مجموعة من المؤشرات، ومن أبرزها:

• التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات

تعتبر مؤشرات التعثر في المحفظة الائتمانية من المؤشرات المتأخرة (اللاحقة) التي تؤثر على جودة الأصول. وفي هذا السياق شهد العام 2019 تزايداً في مستوى التعثر لدى القطاع المصرفي ليرتفع الرصيد الإجمالي للقروض المتعثرة إلى 371.5 مليون دولار، أو ما يعادل 4.1% من إجمالي القروض مقارنة مع 3.0% في العام 2018. ويعزى هذا الارتفاع في حجم ونسب التعثر إلى التراجع في مؤشرات الاقتصاد الكلي جراء أزمة إيرادات المقاصة مع الجانب الإسرائيلي وتأثيرها على العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، ومؤشرات القطاع المصرفي، بما في ذلك حجم ونسب التعثر.

وبشكل عام تتباين نسب التعثر من قطاع إلى آخر، حيث تشير البيانات إلى ارتفاع هذه النسب في قطاع التجارة العامة إلى 27.3%

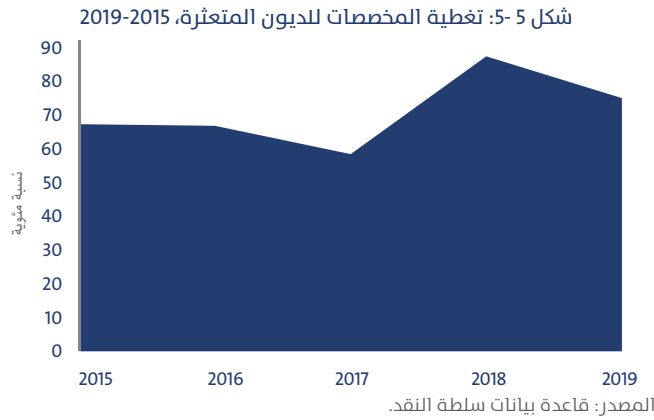
شكل 4-5: التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات، 2015-2019



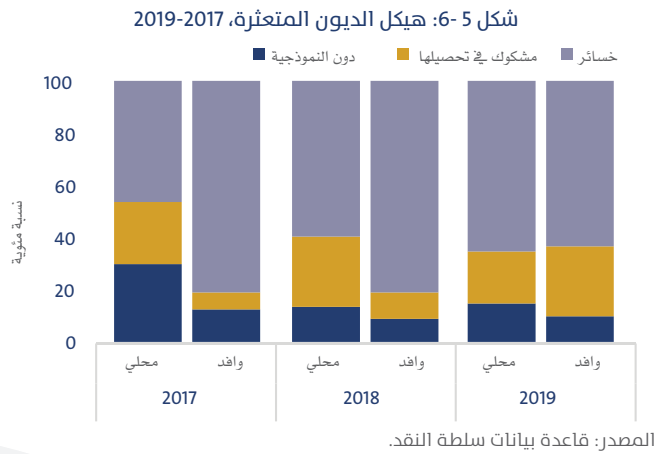
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

من إجمالي القروض المتعثرة، خاصة وأن هذا القطاع يستحوذ على نسبة كبيرة من المحفظة الائتمانية (20.5%). تلاه التعثر في قطاع العقارات والإنشاءات والأراضي الذي وصلت نسبته إلى نحو 20.0%، علماً بأن هذا القطاع يستحوذ على نحو 26.9% من إجمالي المحفظة الائتمانية، ثم التعثر في تمويل السلع الاستهلاكية التي وصلت إلى 18.9%، حيث يستحوذ هذا القطاع على نحو 18.3% من إجمالي المحفظة الائتمانية. وبشكل عام، تستحوذ هذه القطاعات الثلاثة (التجارة العامة، والعقارات والإنشاءات، وتمويل السلع الاستهلاكية) على نحو 66% من إجمالي المحفظة الائتمانية، وكذلك على نحو 66% من إجمالي التعثر في هذه المحفظة. أما التعثر في بقية القطاعات فكان أكثر اعتدالاً، وتراوح بين 8.8% في قطاع الصناعة والتعدين، و8.2% في قطاع الخدمات، و3.5% في قطاع السياحة، و2.3% في قطاع النقل والمواصلات. أما قطاع تمويل شراء السيارات، فيعتبر من القطاعات قليلة المخاطر، إذ لم تتعد نسبة التعثر فيه 0.8% من إجمالي المحفظة المتعثرة.

كما تباينت نسب التعثر أيضاً على مستوى جنسية المصرف، حيث ارتفعت هذه النسبة لدى المصارف المحلية إلى 4.4% في العام 2019 مقارنةً مع 3.4% في العام السابق، ولدى المصارف الوافدة إلى 3.6% مقارنةً مع 2.5% خلال نفس الفترة. ورغم هذا الارتفاع في نسب التعثر، إلا أنها لا تزال متدنية إذا ما قورنت ببعض الدول (كما سبقت الإشارة إليه في الفصل الثالث)، نظراً لارتفاع درجة الكفاءة في اتخاذ القرار الائتماني في ضوء تبني مفهوم الرقابة المصرفية الفعالة المبنية على المخاطر، وعمليات التطوير المتواصلة التي تقوم بها سلطة النقد لتنظيم معلومات الائتمان، وما لذلك من تأثير واضح في تخفيض المخاطر الائتمانية، وتحسن جودة المحفظة الائتمانية.



وفي ظل هذا الارتفاع في قيم ونسب التعثر، ولمواجهة أية خسائر متوقعة أو غير متوقعة في المحفظة الائتمانية، لجأت المصارف إلى مزيد من الإجراءات التحوطية من خلال رفع مخصصات الديون المتعثرة وتوفير مستوى ملائم منها، والتي شهدت ارتفاعاً بنحو 24.3% عما كانت عليه في العام السابق. ومع ذلك تراجع نسبة تغطية هذه المخصصات إلى القروض المتعثرة إلى حوالي 75.0% مقارنةً مع 87.4% في العام 2018، جراء تراجع هذه النسبة لدى المصارف المحلية إلى 70.5%، ولدى المصارف الوافدة إلى 84.6%. آخذين بعين الاعتبار أن المخصصات الإضافية لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) قد تم تكوينها في العام 2018.

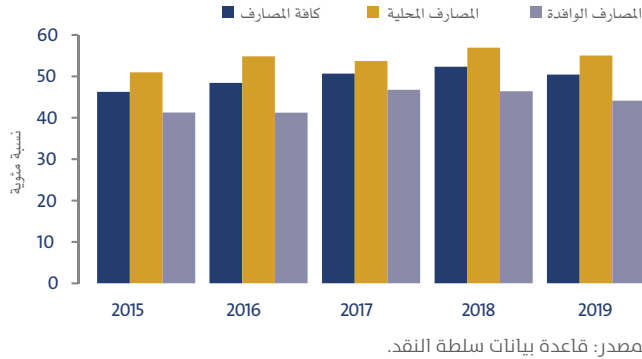


كما تباينت مخصصات القروض المتعثرة تبعاً لهيكل هذه القروض، حيث تتفاوت نسبة المخصصات المقابلة لكل فئة من فئات الديون المتعثرة بحسب فترة التعثر^[29]. وفي هذا السياق تشير البيانات إلى ارتفاع الأهمية النسبية للتسهيلات دون النموذجية من 11.9% من إجمالي القروض المتعثرة إلى 13.1% (ارتفعت للمصارف المحلية من 13.4% إلى 14.7%، وللوافدة من 8.8% إلى 9.8%)، وكذلك ارتفاع الأهمية النسبية للتسهيلات المشكوك في تحصيلها من 21.6% إلى 22.2% (جاء ارتفاعها للمصارف الوافدة من 10.1% إلى 26.8%)، وتراجعها للمحلية من 26.9% إلى 19.9%). في حين تراجع التسهيلات المصنفة كخسائر من 66.5% إلى 65.7% (جاء تراجعها للمصارف الوافدة من 81.1% إلى 63.4%)، وارتفاعها للمحلية من 59.7% إلى 65.4%.

[29] وفقاً لتعليمات سلطة النقد رقم (2008/1) تصنف التسهيلات التي فات على موعد تسديدها مدة 91 إلى 180 يوماً بالتسهيلات دون النموذجية، وتستلزم تكوين مخصصات لها بنسبة 20% من قيمتها. في حين تصنف التسهيلات التي فات على موعد تسديدها مدة 181 إلى 360 يوماً بالتسهيلات المشكوك في تحصيلها، وتستلزم تكوين مخصصات لها بنسبة 50% من قيمتها. أما التسهيلات التي فات على موعد استحقاقها أكثر من 360 يوماً فتصنف كخسائر، وتستلزم تكوين مخصصات بنسبة 100% من قيمتها.

• التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول

شكل 5-7: التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول، 2015-2019

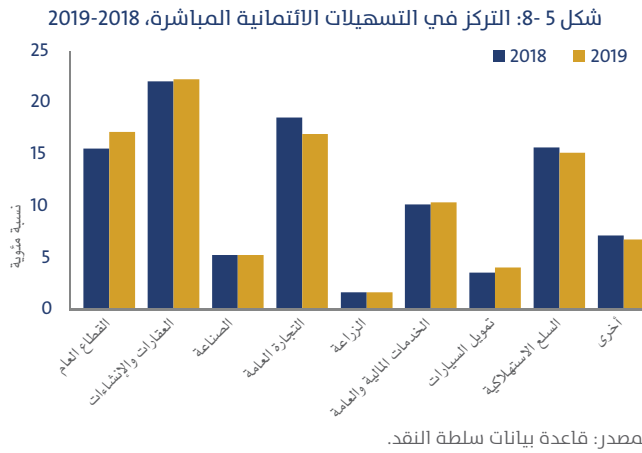


تراجعت نسبة التسهيلات إلى إجمالي أصول الجهاز المصرفي في العام 2019 إلى 50.4% مقارنة مع 52.3% في العام السابق. وبشكل عام تميل هذه النسبة نحو التباين على مستوى جنسية المصرف، حيث انخفضت لدى المصارف المحلية من 56.9% إلى 55.0%، ولدى المصارف الوافدة من 46.4% إلى 44.1% خلال نفس الفترة. ويذكر في هذا السياق أن الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان تشكل حوالي 87% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر للمصارف، تليها الأصول المرجحة بالمخاطر التشغيلية بنسبة 11%، ثم الأصول المرجحة بمخاطر السوق (تتسم بكونها شديدة التقلب) والتي شكلت الحصة الأقل من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر 2% فقط. وبشكل عام، ساعدت اللوائح التنظيمية والضوابط السليمة

والمعايير الدولية المستخدمة، المصارف على التوسع في محافظها الائتمانية مع الإبقاء على المخاطر عند مستوى متدنٍ. ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن المحفظة الائتمانية استمرت بتحقيق أداء جيد نسبياً حتى في الفترات التي سجلت تراجعاً في الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من حدوث بعض الارتفاع في القروض المتعثرة في الفترة الأخيرة، إلا أنها ظلت عند مستويات منخفضة، مما يشير إلى أن جودة محفظة الائتمان لدى المصارف بقيت جيدة.

• التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات

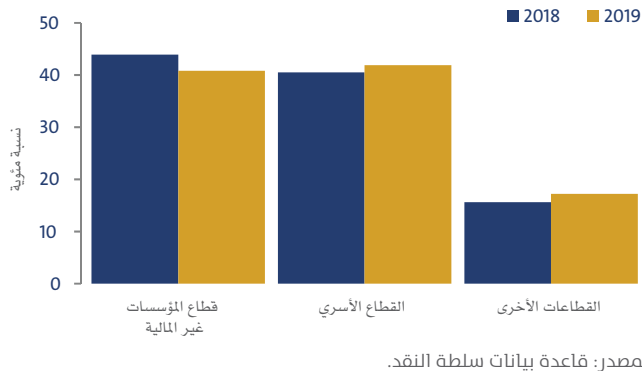
يعكس هذا المؤشر درجة تركيز التسهيلات الممنوحة لقطاع/نشاط اقتصادي معين، إذ أن ارتفاع درجة التركيز يزيد من درجة المخاطر المحتملة



التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي، نظراً لارتباط القدرة على السداد بالتطورات والتقلبات الاقتصادية والتطورات غير المتوقعة المصاحبة لهذا القطاع أو النشاط. وفي هذا السياق تشير البيانات إلى عدم وجود تركيز في نسب الائتمان الممنوح لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد المختلفة، وبقيتها دون نسبة 20% من إجمالي التسهيلات، وإن كانت حصة بعض القطاعات والأنشطة تقترب من هذه النسبة، باستثناء قطاع العقارات والإنشاءات (بما في ذلك تطوير الأراضي) الذي استحوذ على حصة تمويلية بنحو 22.3% من إجمالي التسهيلات مقارنة مع 21.1% في العام 2018.

ومن بين الأنشطة والقطاعات الأخرى التي تستدعي اهتماماً خاصاً نظراً لارتفاع حصتها التمويلية، نشاط تمويل التجارة العامة الذي استحوذ على 17.0% من إجمالي المحفظة الائتمانية في العام 2019، مقارنة مع 18.6% في العام 2018، فيما بلغت حصة تمويل السلع الاستهلاكية نحو 15.2% مقارنة مع 15.7%، والخدمات المالية وخدمات عامة بنحو 10.4% مقارنة مع 10.2%. وعلى العكس من ذلك، كانت حصة بعض الأنشطة الإنتاجية متدنية، تراوحت ما بين 1.7% للزراعة، و5.3% للصناعة خلال نفس الفترة.

شكل 5-9: التوزيع المؤسسي لإجمالي المحفظة الائتمانية، 2018-2019



أما على مستوى القطاعات المؤسسية، فيشير التحليل إلى استحواذ القطاع الأسري على مزيد من الاهتمام من قبل القطاع المصرفي خلال العام 2019، وذلك باستحواذه على نحو 42.0% من إجمالي المحفظة الائتمانية مقارنة مع 40.5% في العام 2018. وجاءت المساهمة الأكبر من قبل المصارف المحلية التي رفعت تمويلها

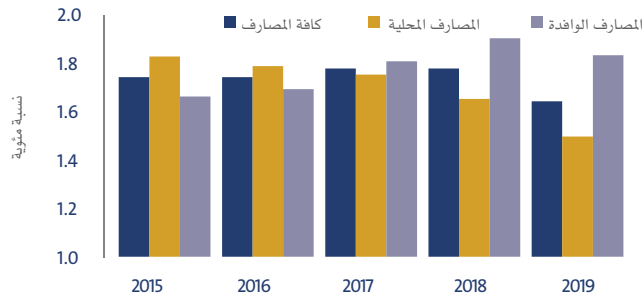
لهذا القطاع إلى 39.3% من إجمالي محفظتها الائتمانية مقارنة مع 36.8% في العام 2018، في حين حافظت المصارف الوافدة تقريباً على تمويلها المقدم لهذا القطاع (46.5% مقارنة مع 46.4% خلال نفس الفترة).

وفي المقابل، شهد التمويل الممنوح لقطاع المؤسسات غير المالية تراجعاً إلى 40.8% من إجمالي المحفظة الائتمانية مقارنة مع 43.9% في العام 2018، على خلفية تراجع مساهمة المصارف المحلية في تمويل هذا القطاع إلى 43.6% من إجمالي محفظتها الائتمانية مقارنة مع 49.2%، وثبات مساهمة المصارف الوافدة في تمويل هذا القطاع عند مستوى 35.9% خلال نفس الفترة. كما ارتفعت الأهمية النسبية لبقية القطاعات الأخرى إلى نحو 17.2% من إجمالي التمويل مقارنة مع 15.6% في العام 2018، جراء تزايد مساهمة المصارف المحلية في تمويل هذه القطاعات إلى 17.1% من إجمالي محفظتها الائتمانية مقارنة مع 14.0%، وتراجع مساهمة المصارف الوافدة إلى 17.6% من إجمالي محفظتها الائتمانية مقارنة مع 18.1% خلال نفس الفترة.

مؤشرات العائد والربحية

تعكس مؤشرات العائد والربحية محصلة النشاط المصرفي خلال فترة معينة، ورغم التحسن الذي ظهر في صافي الدخل المتحقق من الفوائد ومن غير الفوائد على حد سواء وبنسبة 3.8% و3.9% على الترتيب مقارنة مع العام 2018، إلا أن صافي الدخل المتحقق للقطاع المصرفي (قبل الضريبة) قد انخفض بنسبة 8.3% عما كان عليه في العام 2018، ليصل إلى 209.0 مليون دولار، على إثر الزيادة الكبيرة التي طرأت في بند المخصصات. وقد انعكست هذه التطورات على أداء مؤشرات الربحية للجهاز المصرفي كما يلي:

شكل 5-10: العائد على معدل الأصول، 2015-2019

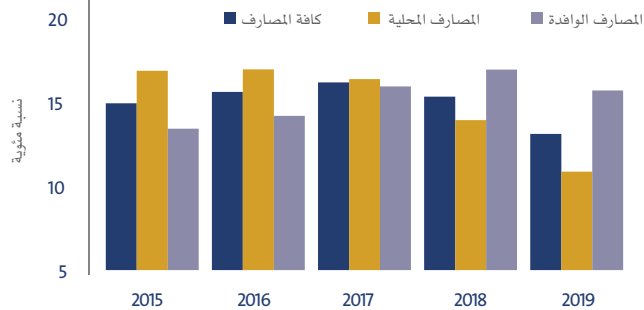


المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

• العائد على معدل الأصول

يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة المصارف في توظيف أصولها، أي أن ارتفاع هذا العائد يأتي نتيجة لاستخدام أفضل لأصول المصرف من خلال القنوات الاستثمارية المتاحة. وفي هذا السياق تراجع مؤشر العائد على الأصول للقطاع المصرفي إلى مستوى 1.3% مقارنة مع 1.5% في العام 2019، وذلك على خلفية تراجع قيمته على مستوى المصارف المحلية والوافدة. إذ تراجع هذا المؤشر لدى المصارف المحلية من 1.3% في نهاية العام 2018 إلى 1.0% في نهاية العام 2019، ولدى المصارف الوافدة من 1.8% إلى 1.7% خلال نفس الفترة.

شكل 5-11: العائد على معدل حقوق الملكية، 2015-2019



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

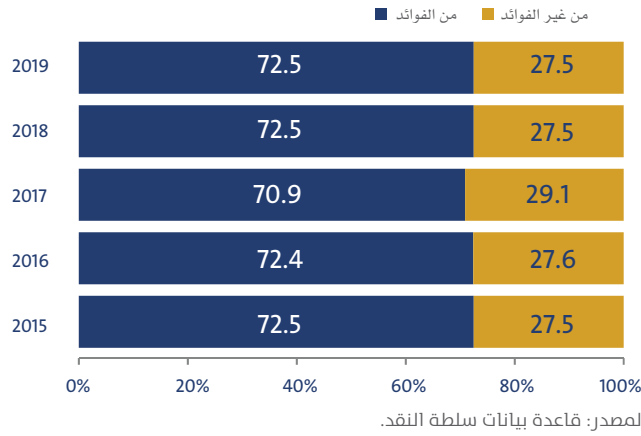
• العائد على معدل حقوق الملكية (الشريحة الأولى من رأس المال)

سجل العائد على معدل حقوق الملكية لإجمالي المصارف تراجعاً إلى 13.1% في نهاية العام 2019 مقارنة مع 15.3% في نهاية العام 2018، جراء تراجعته لدى كل من المصارف المحلية والمصارف الوافدة، حيث تراجع لدى المصارف المحلية إلى 10.8% في نهاية العام 2019 مقارنة مع 13.9% في نهاية العام 2018، ولدى المصارف الوافدة إلى 15.7% مقارنة مع 16.9% خلال نفس الفترة.

• صافي الدخل من الفوائد (هامش الفائدة) إلى إجمالي الدخل

يعكس مؤشر صافي الدخل من الفوائد مدى الربح المتولد من النشاط الرئيسي للمصارف، ويعتبر مقياساً للأهمية النسبية لصافي إيرادات الفائدة (الفائدة المقبوضة - الفائدة المدفوعة) في الدخل الإجمالي. ويشير في هذا السياق إلى أن مساهمة صافي الدخل من الفوائد قد حافظت على ثباتها عند مستوى 72.5% من إجمالي الدخل خلال عامي 2018 و2019، متأثراً بارتفاعه لدى المصارف المحلية من جهة، وانخفاضه لدى المصارف الوافدة من جهة أخرى، حيث ارتفع هذا المؤشر لدى المصارف المحلية إلى 69.6% من إجمالي دخلها المتحقق من كافة العمليات مقارنة مع 69.3% في العام 2018، مقابل انخفاضه لدى المصارف الوافدة إلى نحو 76.5% مقارنة مع 76.7% خلال نفس الفترة.

شكل 5- 12: توزيع صافي الدخل، 2015-2019



والجدير بالذكر أن صافي الدخل المتحقق من الفوائد على مستوى القطاع المصرفي قد ارتفع خلال العام 2019 بنسبة 3.8% عما كان عليه في العام 2018، ليصل إلى نحو 526.5 مليون دولار، متأثراً بارتفاع الفوائد المقبوضة بنسبة 6.2%، لتصل إلى 670.4 مليون دولار، وذلك بالرغم من ارتفاع الفوائد المدفوعة بنسبة 15.7%، لتصل إلى 143.9 مليون دولار. أما على مستوى جنسية المصرف، فقد ارتفع صافي الدخل من الفوائد للمصارف المحلية بنسبة 7.0% ليصل إلى 292.9 مليون دولار، وللمصارف الوافدة بنسبة 0.1%، ليصل إلى 233.6 مليون دولار خلال نفس الفترة.

• الدخل من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل

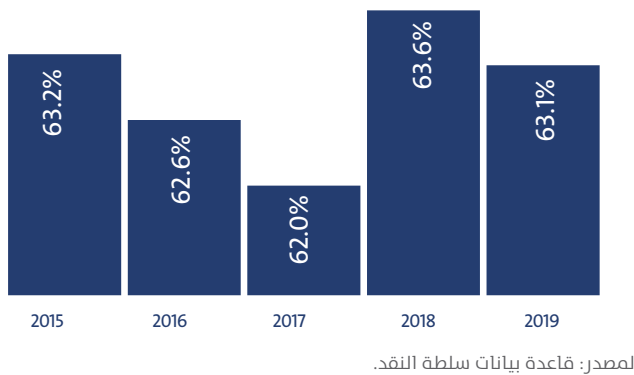
يقيس هذا المؤشر حصة دخل المصارف من الأنشطة الأخرى بخلاف الفائدة مثل الدخل من تداول العملة والأرباح على الأدوات المالية المختلفة. ومع نهاية العام 2019 حافظ هذا المؤشر على ثبات مساهمته كما كانت في العام 2018 عند مستوى 27.5% من إجمالي الدخل المتحقق للمصارف من كافة العمليات. جدير بالذكر أن صافي الدخل من غير الفوائد قد ارتفع بنحو 3.9% عما كان عليه في العام 2018 ليصل إلى 199.4 مليون دولار. توزعت بين صافي الدخل المتحقق من الرسوم والعمولات^[30] بقيمة 119.4 مليون دولار، ومن الأدوات المالية (أوراق الدين المالية والاستثمارات) بقيمة 14.9 مليون دولار، ومن عمليات أخرى (تبديل وتقييم العملات، عمليات خارج الميزانية، الدخل التشغيلية) بقيمة 65.1 مليون دولار.

أما على مستوى جنسية المصرف، فقد ارتفع صافي الدخل من غير الفوائد للمصارف المحلية بنسبة 5.4% عما كان عليه في العام 2018، ليبلغ 127.6 مليون دولار، مشكلاً نحو 30.4% من إجمالي دخلها المتحقق من كافة العمليات خلال العام 2019 مقارنة مع 30.7% في العام السابق. كما ارتفع هذا المؤشر بنسبة 1.2% للمصارف الوافدة، ليصل إلى 71.8 مليون دولار، مشكلاً نحو 23.5% من إجمالي دخلها المتحقق من كافة العمليات مقارنة مع 23.3% في العام 2018.

• النفقات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل

يقيس هذا المؤشر الأهمية النسبية للنفقات (بخلاف مدفوعات الفوائد)، كالأجور والرواتب، وغيرها من النفقات الإدارية التي ساهمت في تحقيق الأرباح، وينعكس ارتفاعه سلباً على مؤشرات الربحية. وخلال العام 2019 بلغت نسبة الإنفاق على غير الفوائد 63.1% من إجمالي الدخل مقارنة مع 63.6% في العام 2018، وذلك على خلفية ارتفاع نفقات غير الفوائد بنحو 3.1% عما كانت عليه في العام 2018، لتصل إلى 458.1 مليون دولار، متأثرة بارتفاع النفقات التشغيلية الأخرى بنسبة 7.9%، مقابل تراجع نفقات الموظفين بنحو 1.1%.

شكل 5- 13: النفقات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل، 2015-2019



أما على مستوى جنسية المصرف، فعلى الرغم من ارتفاع نفقات غير الفوائد لدى المصارف المحلية بنسبة 3.6% مقارنة مع العام 2018، لتصل إلى 282.1 مليون دولار، إلا أن نسبتها إلى إجمالي دخلها المتحقق من كافة العمليات قد تراجعت إلى 67.1% مقارنة مع 69.0% في العام 2018. كما ارتفعت نسبة نفقات غير الفوائد لدى المصارف الوافدة بنحو 2.2% لتبلغ 176.0 مليون دولار، لترتفع نسبتها إلى إجمالي دخلها المتحقق من كافة العمليات إلى 57.6% مقارنة مع 56.6% خلال نفس الفترة. وبشكل عام استحوذت نفقات الموظفين خلال العام 2019 على أكثر من نصف نفقات غير الفوائد (51.7%) لدى كافة المصارف (50.1% لدى المصارف المحلية مقابل 53.8% لدى المصارف الوافدة).

[30] تتضمن العمولات المستوفاه على الفروض والجاري مدين والبنود خارج الميزانية وعمولات الحسابات بالإضافة إلى أية عمولات أخرى.

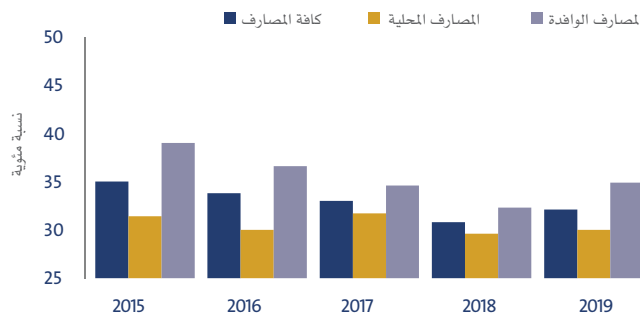
مؤشرات السيولة

تعكس مؤشرات السيولة مدى كفاية الأصول السائلة التي تمكّن المصارف من الوفاء بالتزاماتها دون التعرض لخسائر. ورغم أن العام 2019 قد شهد مزيداً من التوسع في حجم الائتمان والودائع، مما تسبب في تزايد فجوة النمو بين الودائع والتسهيلات، وتراجع لنسبة القروض إلى الودائع، نظراً لنمو المحفظة الائتمانية بنسبة أقل من نمو الودائع، الأمر الذي أثار على مؤشرات السيولة المختلفة للقطاع المصرفي. ومن أبرز المؤشرات الرئيسية المستخدمة لقياس السيولة ما يلي:

• الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

شهدت الأصول السائلة إلى إجمالي أصول المصارف في نهاية العام 2019 ارتفاعاً إلى حوالي 32.1% مقارنةً مع 30.8% في العام 2018. ويرتبط الارتفاع في هذا المؤشر بتباطؤ نسبي في درجة توظيف الأموال في عناصر أقل سيولة كمنح الائتمان، والاستثمارات المختلفة منخفضة السيولة ذات آجال استحقاق أكثر من سنة. وبشكل عام لا تزال الأصول السائلة لدى القطاع المصرفي الفلسطيني تشكل نسبة جيدة من إجمالي أصول المصارف، مما يشير إلى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

شكل 5-14: الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، 2015-2019



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

كما يشير التحليل إلى ارتفاع هذه المؤشر على مستوى جنسية المصارف، حيث ارتفع هذا المؤشر لدى المصارف المحلية إلى 30.0% في نهاية العام 2019 مقارنةً مع 29.6% في نهاية العام 2018، ولدى المصارف الوافدة إلى حوالي 34.9% مقارنةً مع 32.3% خلال نفس الفترة. وبشكل عام لا تزال المصارف تحتفظ بنسبة جيدة من إجمالي أصولها على شكل أصول سائلة لمواجهة أية التزامات طارئة والوفاء بها.

• الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل

يعبر هذا المؤشر عن مدى التوافق في آجال الاستحقاق بين التزامات المصارف قصيرة الأجل وأصولها السائلة، بحيث تكون قادرة على مواجهة هذه الالتزامات دون الوقوع في أزمات سيولة وخسائر. ويقاس هذا المؤشر من خلال نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل. وقد اتجه هذا المؤشر خلال العام 2019 نحو الارتفاع ليصل إلى 45.0% مقارنةً مع 42.2% في العام السابق، على خلفية تحسنه لدى المصارف المحلية إلى 42.9% مقارنةً مع 41.4% في العام 2018، ولدى المصارف الوافدة إلى نحو 47.7% مقارنةً مع 43.2% خلال نفس الفترة.

وقد استطاعت المصارف خلال العام 2019 أن تحافظ على مرونتها تجاه صدمات السيولة، وذلك من خلال ضمان توافر مخزون كافٍ من الأصول السائلة عالية الجودة لتلبية احتياجات السيولة. ويشار في هذا السياق إلى أن نسب تغطية السيولة ونسب صافي التمويل المستقر قد تجاوزت المتطلبات التنظيمية، أي تجاوزت نسبة تغطية السيولة (مرونة المصارف تجاه ضغوط السيولة في الأمد القصير) الحد الأدنى المطلوب والبالغ 100%.

ومن جانبٍ آخر، تواصلت جهود سلطة النقد للتغلب على أزمة (فائض) السيولة النقدية بعملة الشيك، حيث تم خلال العام 2019 ترحيل 17.1 مليار شيكل إلى إسرائيل، منها نحو 10.0 مليار شحنت من خلال بنك فلسطين، و5.9 مليار شحنت من خلال المصارف الأردنية. كما تم شحن نحو 1.2 مليار شيكل من خلال مصارف أخرى.

واستناداً إلى تعليمات سلطة النقد الخاصة بالسيولة النقدية (تعليمات رقم 2013/4، وتعليمات رقم 2013/8)، فإن المصارف ملزمة بالاحتفاظ بنسبة 3% لكل من عملة الشيك والدينار واليورو على مستوى المصرف، و2% على مستوى الفرع، وبنسبة 6% لإجمالي العملات على مستوى

جدول 5-1: عمليات شحن الشيكال (مليون شيكل)، 2015-2019

البيان	2019	2018	2017	2016	2015
فروع المصارف العاملة في الضفة الغربية إلى إسرائيل					
من خلال البنوك الأردنية	5,917.7	5,175.4	5,184.1	4,526.4	3,455.9
من خلال بنك فلسطين	10,025.0	8,764.0	7,564.0	7,900.0	5,300.0
من خلال بنوك أخرى	1,158.9	605.7	-	-	-
إجمالي عمليات الشحن	17,101.6	14,545.1	12,748.1	12,426.4	8,755.9

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

المصرف و4% على مستوى الفرع كحد أدنى. أما فيما يتعلق بعملة الدولار فينبغي الاحتفاظ بما نسبته 4.5% كحد أدنى على مستوى المصرف، و3% على مستوى الفرع.

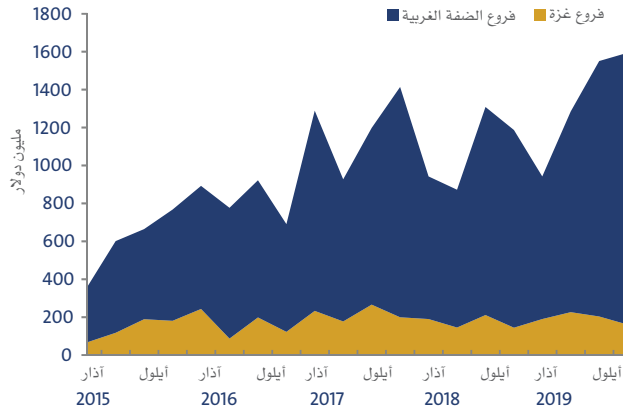
غير أن الواقع العملي يشير إلى احتفاظ المصارف بنسب سيولة أعلى من تلك المشار إليها، وخصوصاً من عملة الشيكال، مع تزايد في حدتها

خلال العام 2019 قياساً على ما كانت عليه في العام 2018 لتصل نسبتها إلى أكثر من 82% من إجمالي السيولة النقدية مقومة بالدولار، أو ما يعادل نحو 5.5 مليار شيكل في نهاية العام 2019 (حوالي 1.6 مليار دولار).

على الرغم من الجهود التي بذلتها سلطة النقد لشحن هذا الفائض. ومع ذلك فقد ارتفعت نسبة السيولة النقدية بعملة الشيكال من إجمالي أصول المصارف بنفس العملة إلى نحو 24.4% مقارنة مع 21.7% في العام 2018.

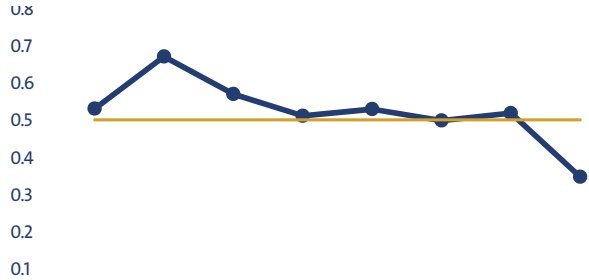
ومما لاشك فيه أن هذه المشكلة تعد أحد أبرز التحديات التي تواجه الاستقرار المالي، إذ أن تراكم الشيكال يؤدي إلى تزايد التكاليف التي تتكبدها المصارف في سبيل الاحتفاظ بهذا الفائض، الأمر الذي يؤثر سلباً على أرباحها. وقد يدفع بالمصارف العاملة في فلسطين إلى فرض قيود (أو حتى التوقف) على استقبال عملة الشيكال من الجمهور، الأمر الذي قد يخلق مشاكل جديدة تتعلق بتسوية الشيكات والحوالات بعملة الشيكال، وبالتالي التأثير سلباً على الاستقرار المالي.

شكل 5-16: السيولة النقدية بعملة الشيكال (مقومة بالدولار)، 2015-2019



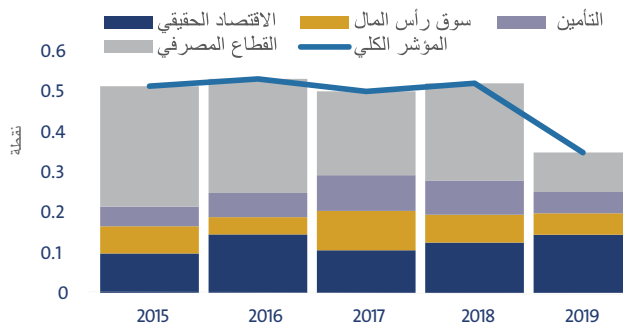
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 5-17: المؤشر الكلي للاستقرار المالي في فلسطين، 2015-2019



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 5-18: المؤشر الكلي للاستقرار المالي في فلسطين ومؤشراته الفرعية، 2015-2019



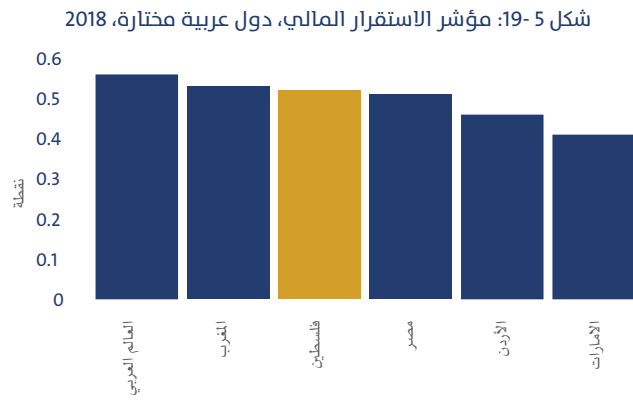
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

المؤشر الكلي للاستقرار المالي

لا تقتصر محاولة لرصد حالة الاستقرار المالي على مراقبة الأوضاع الخاصة بالقطاع المصرفي فقط، بل تتعداه لتشمل الاقتصاد الكلي وبقية القطاعات المالية الأخرى. وقد أثار هذا الفهم اهتماماً متزايداً في بناء مؤشر لقياس حالة الاستقرار المالي بناءً على بيانات من القطاع المصرفي، وميزان المدفوعات والمالية العامة وسوق رأس المال وقطاع التأمين، ومؤشرات الاقتصاد الكلي.

وتتراوح قيمة المؤشر الكلي للاستقرار المالي بين الصفر والواحد، إذ كلما اقتربت القيمة من الصفر دل ذلك على وجود ضعف في النظام المالي، وكلما اقتربت من الواحد ازدادت درجة الاستقرار في النظام المالي. وفي ذات السياق تشير البيانات إلى تراجع قيمة المؤشر من 0.52 نقطة في العام 2018، إلى 0.35 نقطة في العام 2019، على خلفية التراجعات التي أصابت معظم المؤشرات الفرعية، وخاصة مؤشر القطاع المصرفي. إذ من الواضح من خلال الشكل المقابل مدى أهمية ودور مؤشر القطاع المصرفي في توجيه المؤشر الكلي للاستقرار المالي.

ورغم التراجع الذي أصاب المؤشر خلال العام 2019، إلا أنه لا يزال يعكس درجة جيدة من الاستقرار للنظام المالي في فلسطين مقارنة



المصدر: تقرير الاستقرار المالي للدول العربية، 2019.

ببعض الدول المجاورة، آخذين بعين الاعتبار خصوصية الوضع الفلسطيني والتطورات الاقتصادية وأثرها على الاستقرار المالي. وبالمقارنة مع بعض الدول الأخرى التي طورت مثل هذا المؤشر، فإن فلسطين لا تزال تتميز بقطاع مالي سليم ومستقر.

الفصل السادس

المؤسسات المالية غير المصرفية

نظرة عامة

يمثل القطاع المالي غير المصرفي بشقيه، سواء الخاضع لإشراف ورقابة سلطة النقد (القطاع المصرفي وقطاع الإقراض المتخصص)، أو الخاضع لإشراف ورقابة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (بورصة فلسطين، وقطاع التأمين، وقطاع الرهن العقاري، وقطاع التأجير التمويلي) المكون الثاني بعد نظيره المصرفي من حيث الأهمية في خلق وتعزيز مصادر التمويل في الاقتصاد الفلسطيني، ورافداً هاماً في تعزيز النمو الاقتصادي. على الرغم من كون بعض مؤسسات هذا القطاع لا تزال غير قادر على ممارسة دورها بكفاءة وفعالية.

ومن منطلق كون هذا القطاع جزءاً من مكونات النظام المالي، فإن له تأثير على اتجاهات الاستقرار المالي، ولكن بدرجة أقل من القطاع المصرفي، الأمر الذي يستلزم متابعة التطورات المختلفة في عمله سواء على المستوى القانوني والبنية التحتية، أو على مستوى نشاطه المالي.

وعادة ما يواجه القطاع المالي غير المصرفي أطراً تنظيمية أقل صرامة مقارنة بالقطاع المصرفي، مما ينتج عنه انتقال بعض الأنشطة التمويلية إلى المؤسسات المالية غير المصرفية. ورغم صغر حصة المؤسسات المالية غير المصرفية في القطاع المالي، إلا أنها مع ذلك تلعب دوراً مهماً من خلال توفير خدمات مالية متكاملة لخدمات المؤسسات المالية المصرفية، ووجودها إلى جانب القطاع المصرفي بإمكانه أن ينتج سوقاً مالية تتمتع بالعمق والشمول، الأمر الذي يعزز النمو الاقتصادي. ويتولى هذا الفصل استعراض أهم التطورات التي حدثت في جانب المؤسسات المالية غير المصرفية خلال العام 2019.

قطاع الصيرفة

جدول 6-1: الصرافون المرخصون حسب الشكل القانوني والمنطقة، 2015-2019

2019	2018	2017	2016	2015	المنطقة والشكل القانوني
207	254	233	220	238	الضفة الغربية
43	59	59	56	54	قطاع غزة
207	266	243	224	222	شركات
43	45	49	52	70	أفراد
250	311	292	276	292	الإجمالي

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

تواصل شركات ومحال الصرافة لعب دور مهم في النشاط المالي، وبالأخص تبديل العملات وتحويل الأموال. وخلال العام 2019 استمرت جولات التفتيش الميداني على الصرافين وذلك استمرارا لجهود سلطة النقد الحديثة في تنظيم هذا القطاع، وضبط أوضاعه ورفع كفاءة عمله، والحد من مخاطره المحتملة. فقد هدفت هذه الجولات لتعزيز التزام الصرافين بالقوانين والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد، والتأكد من عدم حصول الصرافين على أمانات ومنح تسهيلات لجمهور المتعاملين مع القطاع المصرفي.

وفي مجال تطوير التعليمات المنظمة للقطاع المصرفي، فقد أصدرت سلطة النقد تعليماتها رقم (2019/1) بشأن منح شركات الصرافة للوكالة الفرعية للحوالات السريعة. وفضلت هذه التعليمات شروط منح الوكالات الفرعية، بحيث يحظر على الصراف الحاصل على وكالة الحوالات السريعة منح وكالات فرعية لأي شخص دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من سلطة النقد.

جدول 6-2: عدد الصرافين وفروع الشركات حسب المحافظة، 2019

الصرافين الأفراد	عدد الفروع	عدد الشركات	المؤشرات
10	25	45	رام الله والبيرة
0	9	28	الخليل
9	9	27	نابلس
2	5	21	غزة
10	4	15	بيت لحم
1	3	14	جنين
2	3	13	طولكرم
2	1	11	خانيونس
0	1	9	القدس
7	8	24	باقي المحافظات
43	68	207	المجموع

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وفي ختام العام 2019 بلغ عدد الصرافين المرخصين من قبل سلطة النقد 250 صرافاً، منهم 207 يعملون في الضفة الغربية و43 يعملون في قطاع غزة. أما من حيث الشكل القانوني، فقد بلغ عدد الصرافين الذين يزاولون المهنة من خلال شركات 207 شركة، لها 68 فرعاً عاملة في مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، مقابل 43 صرافاً يزاولون المهنة بصورة أفراد.

وعلى مستوى التطورات المالية، فقد بلغ رأس المال العامل لشركات ومحال الصرافة نهاية العام 2019 نحو 70.0 مليون دولار، موزعة بنحو 35.2 مليون دولار لشركات مساهمة خصوصية، و31.0 مليون دولار لشركات عادية عامة، و1.4 مليون دولار لشركات عادية محدودة، و2.5 مليون دولار لصرافين أفراد.

قطاع الإقراض المتخصص

ارتفع عدد مؤسسات الإقراض المتخصصة المرخصة من قبل سلطة النقد خلال العام 2019 ليصل إلى ثماني شركات: شركة أكاد للتنمية والتمويل، وشركة الإبداع للتمويل متناهي الصغر، وشركة أصالة للتنمية والإقراض، وشركة فيتناس فلسطين، والشركة الفلسطينية للإقراض والتنمية «فاتن»، وشركة ريف للتمويل الصغير، إضافة إلى برنامج الإقراض الصغير التابع للأونروا، والمؤسسة المصرفية واللجان حصلتا على ترخيص نهائي من سلطة النقد في العام 2019. وتعمل هذه الشركات من خلال شبكة من الفروع والمكاتب عددها 100 فرع ومكتب موزعة على الضفة الغربية وقطاع غزة. كما توفر هذه المؤسسات نحو 910 وظيفة.

وخلال العام 2019 نمت أصول هذه المؤسسات بنسبة 50.6% عما كانت عليه في العام 2018 لتبلغ 326.2 مليون دولار. ويرتبط جزء من هذا النمو بحصول مؤسستين جديدتين على ترخيص من سلطة النقد (برنامج الإقراض الصغير التابع للأونروا، والمؤسسة المصرفية). كما ارتفع حجم محفظة الإقراض لدى مؤسسات الإقراض بنحو 27.6% ليصل إلى 262.5 مليون دولار، مشكلاً ما نسبته 2.9% من إجمالي تسهيلات المصارف. ولا يزال النشاط التمويلي هو المكون الأبرز في أصول مؤسسات الإقراض المتخصصة، باستحواده على نحو 70.3% من إجمالي الأصول (56.3% قروض تقليدية و14.0% قروض إسلامية) الأمر الذي يعكس كفاءة توظيف الأصول، تلاها بند أخرى بنسبة 16.7% (بواقع 13.0% للأصول الأخرى، و3.3% للأصول الثابتة، و0.4% للنقد)، وتأتي أرصدة (ودائع) هذه المؤسسات لدى المصارف في المرتبة الثالثة بنسبة 13.0% من إجمالي الأصول (8.4% وودائع جارية و4.6% وودائع لأجل). في حين توزعت مطلوبات وحقوق ملكية مؤسسات الإقراض بين المطلوبات بنسبة 60.8%، وحقوق الملكية بنحو 39.2%.

جدول 3-6: أهم المؤشرات المالية لقطاع الإقراض المتخصص، 2015-2019

(نسبة مئوية)

المؤشرات	2019	2018	2017	2016	2015
حقوق الملكية/إجمالي الأصول	39.2	32.4	33.1	32.3	42.8
العائد على الأصول	2.05	1.22	1.39	1.97	1.23
العائد على حقوق الملكية	5.24	3.77	4.12	6.10	2.88
الموجودات/ الناتج المحلي	1.91	1.33	1.45	1.41	1.07

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد

ويظهر تحليل النشاط الإقراضي لهذه المؤسسات أن عدد المقترضين قد بلغ 75,444 مقترضاً في نهاية العام 2019، موزعين بنسبة 36% من الإناث و64% من الذكور. وبلغ إجمالي المحفظة القائمة حوالي 262.5 مليون دولار، منها 82% في الضفة الغربية، و18% في قطاع غزة. توزعت على مختلف الأنشطة ذات العلاقة بطبيعة عمل هذه المؤسسات، حيث سيطر القطاع العقاري على الحصة الأكبر بنسبة 33% وبقيمة 85.0 مليون دولار، تلاه القطاع التجاري بنسبة 28% وبقيمة 73.3 مليون دولار، ثم القطاع الزراعي وقطاع الخدمات العامة بنسبة 11% لكل منهما وبقيمة 29.8 مليون دولار و29.6 مليون دولار لكل قطاع على الترتيب، والقطاع الاستهلاكي بنسبة 8%، والقطاع الصناعي بنسبة 6%، وأخيراً القطاع السياحي بنسبة 3%. أما جغرافياً، فسيطرت محافظة نابلس على النصيب الأعلى من محفظة القروض بنسبة بلغت 13.5% من إجمالي المحفظة، تلاها محافظة جنين بنسبة 11.9%، ثم محافظة رام الله بنسبة بلغت 10.6%.

29.6 مليون دولار لكل قطاع على الترتيب، والقطاع الاستهلاكي بنسبة 8%، والقطاع الصناعي بنسبة 6%، وأخيراً القطاع السياحي بنسبة 3%.

وتشير المؤشرات المالية إلى ارتفاع نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول لتصل إلى 39.2% مقارنة بنحو 32.4% في العام السابق، كما ارتفع مؤشر العمق المالي (موجودات مؤسسات الإقراض إلى الناتج المحلي الإجمالي) إلى 1.9% مقارنة مع 1.3% في العام 2018. كما تشير البيانات إلى زيادة حجم القروض المتعثرة لدى مؤسسات الإقراض بمقدار 5.3 مليون دولار مقارنة بالعام السابق، نتيجة لترخيص مؤسسات جديدة إضافة لاستخدام معايير محاسبية جديدة، حيث قامت مؤسسات الإقراض المتخصصة بعكس أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (16) بشأن عقود الإيجار، كما تم عكس تطبيق التعليمات الميسرة رقم (2019/02) بشأن تعديل تصنيف القروض والتمويلات وتكوين المخصصات. وعليه، فقد ارتفعت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض لتصل إلى 7.9% مقارنة مع 7.5% في العام 2018، وهي أعلى بكثير من نظيرتها في القطاع المصرفي، كون هذه المؤسسات عرضة لمخاطر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير، والتي تعتبر أكثر عرضة للتأثر سلباً في حالة التباطؤ الاقتصادي. فبلغت قيمة القروض المتعثرة في نهاية العام 2019 نحو 20.7 مليون دولار مرتفعة بنسبة 34% عما كانت عليه في العام 2018. وشكلت المحفظة غير المنتظمة لأكثر من 180 يوم أكثر من ثلثي القروض المتعثرة وبنسبة 87.4% من إجمالي القروض المتعثرة، مقابل 4.6% للمحفظة غير المنتظمة من 121 يوم إلى 180 يوم، و2.4% للمحفظة غير المنتظمة من 91-120 يوم، أما القروض المتعثرة من 61-90 يوم فشكلت 3.2%، في حين شكلت القروض والتمويلات المجدولة نتيجة التعثر 2.4% من إجمالي القروض والتمويلات المتعثرة في نهاية العام 2019.

من ناحية أخرى، شهدت الإيرادات التشغيلية لمؤسسات الإقراض نمواً ملحوظاً خلال العام 2019 بارتفاعاً بنسبة 20% مقارنة بالعام السابق لتبلغ 41.4 مليون دولار. ويعزى هذا النمو بدرجة أساسية إلى نمو الإيرادات من كل من القروض التقليدية بنحو 17%، وإيرادات القروض الإسلامية بنسبة 50%، إلى جانب نمو الإيرادات التشغيلية الأخرى بخلاف إيرادات القروض بنسبة 32%. وفي المقابل، انخفضت النفقات المالية بنسبة 13.3% إلى نحو 5.9 مليون دولار مقابل ارتفاع التكاليف التشغيلية بنسبة 39% نتيجة لارتفاع مصروفات الموظفين بدرجة أساسية بنسبة 43% عما كانت عليه قبل عام. وبالرغم من ذلك حققت هذه المؤسسات مستوى جيد من الأرباح، حيث بلغ مجموع أرباحها قبل الضريبة حوالي 6.7 مليون دولار، مقارنة مع 2.6 مليون دولار خلال العام 2018. وعلى نحو مشابه، تحسنت مؤشرات الربحية، حيث ارتفع العائد على الأصول إلى 2.1% مقارنة مع 1.2%، والعائد على حقوق الملكية إلى 5.2% مقارنة مع 3.8% في العام 2018.

قطاع الأوراق المالية (بورصة فلسطين)

يتكون قطاع الأوراق المالية من بورصة فلسطين، ومركز الإيداع والتحويل، والشركات المساهمة العامة، وشركات الأوراق المالية الأعضاء في بورصة فلسطين، وممتهني المهن المالية، وصناديق الاستثمار. وتتولى هيئة سوق رأس المال الفلسطينية عملية الرقابة والإشراف عليها بموجب قانون الأوراق المالية رقم "12" وقانون هيئة سوق رأس المال رقم "13" لسنة 2004.

وخلال العام 2019 قامت الهيئة بإصدار العديد من التعليمات لتنظيم قطاع الأوراق المالية، منها تعليمات رقم (1) لسنة 2019 الخاصة بالتعامل في الأوراق المالية، والتعليمات رقم (2) لسنة 2019 المتعلقة بترخيص الحافظ الأمين. أما على صعيد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فقد تم تطوير أوراق عمل وملفات مخاطر خاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال المؤسسات العاملة بقطاع الأوراق المالية. كما تم خلال العام 2019 تنفيذ أول تفتيش متخصص بمكافحة عمليات غسل الأموال على الشركات المالية الأعضاء في بورصة فلسطين.

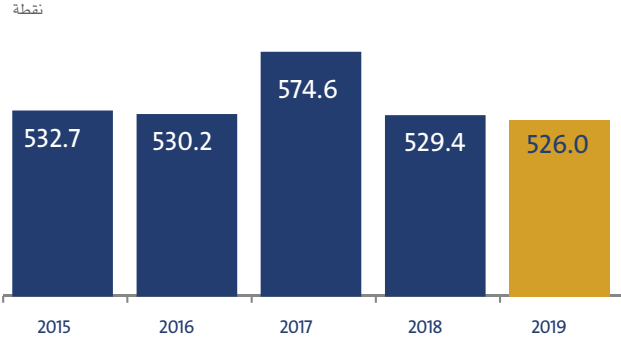
جدول 4-6: مؤشرات بورصة فلسطين، 2015-2019

المؤشرات	2019	2018	2017	2016	2015
عدد الشركات الأعضاء	8	8	8	8	8
عدد الشركات المدرجة	48	48	48	47	49
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	142.8	185.1	271.2	232.8	175.2
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	273.9	353.5	469.1	445.1	320.4
القيمة السوقية للشركات (مليون دولار)	3,757.5	3,734.9	3,891.5	3,390.1	3,339.2
قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي (%)	1.6	2.2	2.9	2.9	2.3
القيمة السوقية إلى الناتج المحلي (%)	22.0	22.9	24.1	22.0	23.9
معدل دوران الأسهم* (%)	7.3	9.8	15.0	13.7	10.5
عدد الصفقات (صفقة)	29,276	35,030	53,205	34,010	31,014
عدد جلسات التداول (جلسة)	246	243	243	245	246
مؤشر القدس (نقطة)	526.0	529.4	574.6	530.2	532.7

* معدل الدوران = قيمة الأسهم المتداولة/القيمة السوقية.
المصدر: قاعدة بيانات بورصة فلسطين.

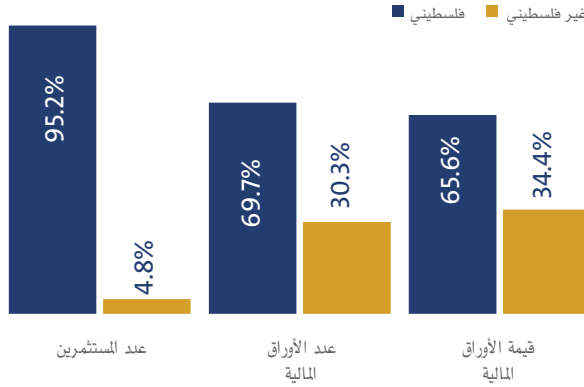
وعلى صعيد تطورات الأداء التشغيلي للبورصة، فقد بقي عدد الشركات المدرجة في البورصة خلال العام 2019 مستقرًا عند 48 شركة دون أي تغيير عن العام السابق. موزعة بين 7 شركات في قطاع البنوك والخدمات المالية، و13 شركة صناعية، و11 شركة في قطاع الخدمات، و10 شركات استثمارية، بالإضافة إلى 7 شركات تأمين.

شكل 6-1: المؤشر العام لبورصة فلسطين، 2015-2019



المصدر: قاعدة بيانات بورصة فلسطين.

شكل 6-2: هيكل المحفظة الاستثمارية في بورصة فلسطين حسب الجنسية، 2019



المصدر: قاعدة بيانات بورصة فلسطين.

وفي سياق آخر، بلغ عدد المتعاملين في البورصة نحو 70,193 متعامل، منهم نحو 3,380 مساهم أجنبي يشكلون ما نسبته 4.8% من إجمالي عدد المساهمين معظمهم يحملون الجنسية الأردنية. في حين بلغت قيمة الأسهم المملوكة من طرفهم حوالي 1,291 مليون دولار، تشكل نحو 34.4% من إجمالي القيمة السوقية للبورصة، وبالرغم من أن المستثمرين غير الفلسطينيين في البورصة يشكلون نسبة قليلة من حيث العدد، إلا أنهم في المقابل يسيطرون على أكثر من ثلث عدد وقيمة الأوراق المالية. وفي ذلك إشارة إلى أن المخاطر المحيطة في بورصة فلسطين هي مخاطر داخلية بدرجة أساسية، في حين أن المخاطر الخارجية تؤثر على ثلث عدد وقيمة الأوراق المالية.

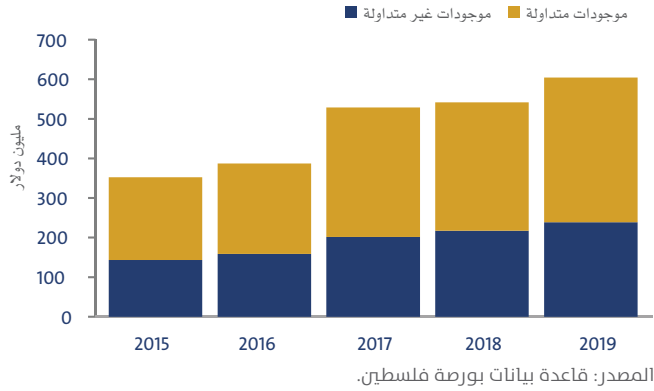
قطاع التأمين

بلغ عدد شركات التأمين المرخص لها بالعمل من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية خلال العام 2019 عشرين شركات، منها شركتان تمارسان أعمال التأمين وفق أحكام الشريعة الإسلامية (التأمين التكافلي). وتعمل شركات التأمين في أنواع التأمين المختلفة من خلال 160 فرع ومكتب، و300 وكيل ومنتج تأمين مرخص، ويساعدتهم في ذلك 1,532 موظف.

وقد شهد النشاط المالي والتشغيلي لشركات التأمين بعض التغيرات خلال العام 2019، حيث ارتفع إجمالي موجودات/مطلوبات شركات التأمين بنسبة 11.6% قياساً على ما كان عليه قبل عام، ليصل إلى حوالي 604.3 مليون دولار. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بدرجة أساسية بنمو الموجودات غير المتداولة (بالأخص الاستثمارات العقارية) بنسبة 12.7% عن العام السابق مقابل نمو أقل في الموجودات المتداولة بنسبة 10.0%.

وتشير المؤشرات المستخدمة لقياس مستوى التطور في قطاع التأمين إلى توافر حيز كبير لنمو القطاع في فلسطين، فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة اختراق التأمين (نسبة أقساط التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي) حوالي 1.8% مقارنة مع 1.7% في العام السابق. وبلغ إجمالي أقساط التأمين

شكل 6-3: موجودات قطاع التأمين، 2015-2019



المكتتبه 302.5 مليون دولار، مسجلةً ارتفاعاً بنسبة 8.3% مقارنة بقيمتها قبل عام. يذكر في هذا السياق، أن محفظة التأمين تشهد تركباً كبيراً لصالح تأمين المركبات (بنسبة 67.5% من إجمالي المحفظة التأمينية)، تلاه التأمين الصحي (بنسبة 11.6%)، وتلاه في المرتبة الثالثة تأمين العمال (بنسبة 8.2%). كما أن سوق التأمين يشهد تركباً عالياً، حيث تستحوذ ثلاث شركات من أصل عشر شركات في قطاع التأمين على أكثر من 50% من إجمالي الأقساط المكتتبه في قطاع التأمين الفلسطيني في نهاية العام 2019. كما سجل إجمالي التعويضات المدفوعة ارتفاعاً بنسبة 9.9% لتبلغ قيمتها 189.5 مليون دولار، وتتبع إلى حد كبير نفس توزيع أقساط التأمين من حيث تركب الجزء الأكبر من المطالبات المدفوعة مقابل تأمين المركبات.

وتعتبر المحفظة الاستثمارية لقطاع التأمين المكون الرئيسي لموجودات هذا القطاع ومن أهم المؤشرات الدالة على جودة أصوله، والتي بلغت قيمتها نحو 259.9 مليون دولار في نهاية العام 2019. ومن خلال تحليل التوزيع النوعي والمكاني للاستثمارات يتبين أن استثمارات قطاع التأمين تتوزع داخل فلسطين وخارجها بنسبة 81.4% و 18.6% على الترتيب، مما يعني أن قطاع التأمين يضح معظم استثماراته في الاقتصاد المحلي الأمر الذي يؤدي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص عمل.

أما من حيث التوزيع النوعي لهيكل الاستثمارات، فقد استحوذ الاستثمار في قطاع العقارات على نحو 36.3% من إجمالي المحفظة الاستثمارية (2.1% منها استثمار في عقارات خارج فلسطين). وجاء في المرتبة الثانية الودائع المصرفية التي استحوذت على 30.1% من إجمالي المحفظة الاستثمارية (جميعها داخل فلسطين). أما الاستثمارات في الأسهم فشكّلت نحو 22.8% من إجمالي المحفظة الاستثمارية (31.1% منها استثمارات في أسهم خارجية)، كما استحوذ الاستثمار في السندات على 10.7%، جميعها سندات خارجية، نظراً لعدم توفر هذا النوع من الأدوات الاستثمارية في السوق الفلسطيني. واستحوذت الاستثمارات الأخرى على نسبة هامشية لا تكاد تذكر (0.1%) والتي غالباً ما تكون على شكل قروض لجهات ذات علاقة. وفي هذا السياق، يلاحظ أن معظم المخاطر التي من الممكن أن تواجه استثمارات قطاع التأمين هي مخاطر داخلية نتيجة لتركز الاستثمارات في الاقتصاد المحلي وخاصة في قطاعي العقارات والمصارف.

قطاع الرهن العقاري

عملت هيئة سوق رأس المال خلال العام 2019 على استكمال مراجعة تعليمات ترخيص المخمنين العقاريين رقم (3) لسنة 2012 للتأكد من مواءمتها للتطورات في الواقع الفلسطيني وتغييرات السوق، وذلك بالتزامن مع متابعة الهيئة مع مجلس الوزراء لإقرار مسودة قانون الرهن العقاري. أما على مستوى الشركات العاملة، فلا تزال شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري وذراعها التمويلية التابعة لها شركة تمويل الرهن العقاري الفلسطينية، الشركات العاملة في قطاع تمويل الرهن العقاري وتحديداً السوق الثانوي (إعادة تمويل الرهن العقاري).

وقد شهد العام 2019 ترخيص مخمن عقاري واحد، ليصبح عدد المخمنين العقاريين المرخصين 54 مخمناً عقارياً. كما تم اعتماد تقرير التخمين الموحد، بالتعاون مع جمعية البنوك، بعد التأكد من توافق النموذج مع متطلبات تعليمات الهيئة بالخصوص واحتياجات المصارف، وبشكل يضمن توحيد الأسس والممارسات في السوق العقاري، ويعزز كفاءة المخمنين العقاريين المرخصين، ويعطي الثقة لمستخدمي هذا التقرير المعد وفق أفضل الممارسات العالمية.

كما تجدر الإشارة إلى وجود تعاون بين سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال من خلال مجموعة من المخمنين العقاريين المرخصين بالإعداد والتحضير لاحتساب مؤشر أسعار السكن، والذي سيكون بمثابة مؤشر استرشادي للمخمنين العقاريين يسترشد به في تقدير قيمة العقار في منطقة معينة، وبالتالي التخفيف من المخاطر المرتبطة بعملية التمويل وتحقيق الاستقرار في سوق تمويل الرهن العقاري.

قطاع التأجير التمويلي

تستند هيئة سوق رأس المال في أعمالها الرقابية والإشرافية والتنظيمية على قطاع التأجير التمويلي إلى قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004، والقرار بقانون رقم (6) لسنة 2014 بشأن التأجير التمويلي، وتعليمات رقم (1) لسنة 2016 بشأن ترخيص شركات التأجير التمويلي والرقابة عليه، وقرار معلومات عقد التأجير التمويلي رقم (1) لسنة 2016 الصادر بالاستناد لأحكام التعليمات. وقد شهد العام 2019 بعض التطورات المتعلقة بعدم تمكن بعض الشركات من تصويب أوضاعها وفق أحكام تعليمات التأجير التمويلي والرقابة عليها رقم (1) لسنة 2016، وعدم اجتيازها فترة تصويب الأوضاع بنجاح، مما أدى إلى اتخاذ إجراءات عقابية من قبل الهيئة بحق هذه الشركات وإيقاف أعمالها. وعلى هذا الأساس، فقد انخفض عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال إلى تسع شركات مقارنة مع 13 شركة في العام 2018.

جدول 5-6: عقود التأجير التمويلي، 2015-2019

البيان	2019	2018	2017	2016	2015
قيمة عقود التأجير التمويلي (مليون دولار)	90.9	92.1	84.4	97.2	63.0
عدد عقود التأجير التمويلي	1,998	1,645	1,368	2,001	1,206

المصدر: قاعدة بيانات هيئة سوق رأس المال.

ولعلى صعيد أداء ونشاط قطاع التأجير التمويلي فقد بلغ عدد العقود المنفذة 1,998 عقداً، بقيمة استثمار إجمالي بلغ نحو 90.9 مليون دولار، منخفضة بنحو 1% عما كانت عليه في العام 2018، مقابل ارتفاع بنسبة 21% في عدد العقود المنفذة، وذلك على خلفية زيادة عدد عقود التأجير التمويلي للأفراد. أما من حيث طبيعة الأصول المؤجرة فكانت الغالبية العظمى منها عقود للسيارات بنسبة 94.2%، و83.6% من قيمتها، في حين شكلت عقود الشاحنات والمركبات الثقيلة نحو 2.7% من عدد العقود و9.4% من قيمتها، وشكل المال المنقول (مثل المعدات وخطوط الإنتاج) نحو 3.2% من عدد العقود و7.0% من قيمتها.

وما يزال قطاع التأجير التمويلي يعاني من تركيز كبير في عدد عقود التأجير التمويلي، وتحديداً في محافظة رام الله ونسبة 35.3%، تليها محافظة نابلس بنسبة 15.3%، ثم محافظة الخليل بنسبة 14.6%. وتستحوذ بقية المحافظات مجتمعة على 34.8% من إجمالي عدد العقود. ومن الملاحظ أن هناك استقراراً في توزيع هذه النسب على مدار السنوات السابقة نتيجة عوامل تتعلق بهيكيلية الاقتصاد وتركز الأعمال في بعض المحافظات.

الفصل السابع

اختبارات التحمل «الضغط المالي»

نظرة عامة

تعتبر اختبارات التحمل (الضغط المالي) من الأدوات المهمة لإدارة المخاطر سواء للمصارف أو للجهات الرقابية كجزء من إدارتها الشاملة للمخاطر. ولهذه الغاية تحرص سلطة النقد على إجراء هذه الاختبارات بشكل دوري لتقييم قدرة المصارف على تحمل الأزمات في ظل التعرض لمخاطر مختلفة تحاكي الواقع الاقتصادي والسياسي السائد في فلسطين. وتسهم هذه الاختبارات في تعزيز قدرة سلطة النقد على وضع إجراءات وسياسات تحوطية تمكن المصارف من تجاوز المخاطر التي قد تنتج عن تلك السيناريوهات حال وقوعها، وذلك في سياق حفاظها على الاستقرار المالي.

لقد أظهرت نتائج هذه الاختبارات للعام 2019 محافظة القطاع المصرفي على متانته بشكل عام في مواجهة الصدمات، وقدرة رأسمال المصارف على امتصاص تأثيراتها. ومع ذلك، تدرك سلطة النقد أن القطاع المصرفي لا يزال عرضة لبعض المخاطر المحتملة جراء الوضع الفلسطيني الخاص، والتي تختلف حدتها حسب شدة الصدمات المفترضة وعدد المتغيرات التي تتكون منها كل صدمة. ويستعرض هذا الفصل أهم نتائج اختبارات التحمل التي أجرتها سلطة النقد في العام 2019.

اختبارات التحمل على مستوى القطاع المصرفي

واصلت سلطة النقد خلال العام 2019 تنفيذ اختبارات التحمل المالي على مستوى القطاع المصرفي، لفحص قدرته على تحمل المخاطر والصدمات المحتملة الحدوث وبدرجات متفاوتة، لا سيما في ضوء التغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الفلسطيني. ويركز هذا النوع من الاختبارات بدرجة أساسية على مدى تأثير الشريحة الأولى من رأس المال نسبة إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (Tier1 capital/RWA)، والتي ينبغي ألا تقل عن 4% حسب مقررات بازل II، وعن 6% بحسب مقررات بازل III، وعن 8% بحسب تعليمات سلطة النقد السارية. وبشكل عام، أظهرت نتائج اختبارات فحص التحمل المالي التي أجرتها سلطة النقد على مستوى القطاع المصرفي نتائج إيجابية في ضوء السيناريوهات المختلفة، سواء في حالة المتغير الواحد أو في حالة أكثر من متغير.

• نتائج الاختبارات في حالة المتغير الواحد

تم إجراء اختبارات التحمل المالي للمصارف العاملة في فلسطين بافتراض تعرضها لصدمات بمتغير واحد فقط، مع تفاوت في شدتها كما هو موضح في الجدول (1-7). وقد أظهرت هذه الاختبارات نتائج متباينة تبعاً لمدى تأثير نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (Tier1/RWA) حسب تعليمات بازل II (بنسبة 4%)، وبازل III (بنسبة 6%)، وتعليمات سلطة النقد (بنسبة 8%). وبالرغم من ذلك فقد نجحت غالبية المصارف في اجتياز الصدمات، واستطاعت الاحتفاظ بنسبة أكبر من 4%، و6%، و8% للشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، فيما لو تعرضت لأحد الصدمات الموضحة في الجدول، باستثناء فشل بعضها (تراوح عددها بين مصرف واحد وثلاثة مصارف على الأكثر). وفيما يلي تفصيل نتائج هذه الاختبارات.

• في حال زيادة المخصصات الخاصة لدى المصرف لتغطي كامل الديون المصنفة، بغض النظر عن الضمانات القائمة مقابل هذه الديون. فإن النتائج تظهر فشل مصرف واحد في اجتياز تعليمات بازل II (4%)، وفشل مصرف واحد في اجتياز تعليمات بازل III (6%)، مقابل نجاح 12 مصرفاً في اجتياز تعليمات بازل II، وبازل III، وتعليمات سلطة النقد، مع بقاء نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر أعلى من 8% لهذه المصارف.

- في حال زيادة المخصصات الخاصة من قيمة الائتمان القائم على الحكومة بنسبة 25%، فإن مصرف واحد يفشل في اجتياز تعليمات بازل III (6%)، مقابل نجاح 13 مصرفاً في اجتياز تعليمات بازل II، وبازل III، وتعليمات سلطة النقد. أما في حال رفع حدة الصدمة لتصبح بنسبة 35% فإن مصرف واحد يفشل في اجتياز تعليمات بازل II (4%)، كما يفشل مصرف واحد في اجتياز تعليمات سلطة النقد، مقابل 12 مصرفاً تنجح في اجتياز تعليمات بازل II وبازل III وتعليمات سلطة النقد.
- في حال زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على موظفي القطاع العام بنسبة 25%، فإن مصرف واحد يفشل في اجتياز تعليمات سلطة النقد، بينما ينجح 13 مصرفاً في اجتياز تعليمات بازل II وبازل III وتعليمات سلطة النقد. أما في حال رفع حدة الصدمة لتصبح بنسبة 35%، فإن مصرف واحد يفشل في اجتياز تعليمات بازل II (4%)، كما يفشل مصرف واحد في اجتياز تعليمات سلطة النقد، مقابل نجاح 12 مصرفاً في اجتياز تعليمات بازل II وبازل III وتعليمات سلطة النقد.
- في حال تعثر مؤسسة مالية يحتفظ المصرف بأرصدة لديها تزيد على 10% من إجمالي أرصده الموظفة خارج فلسطين، فإن مصرف واحد يفشل في اجتياز تعليمات بازل II (4%)، وكذلك يفشل مصرف واحد في اجتياز تعليمات بازل III (6%)، كما فشل مصرف واحد في اجتياز تعليمات سلطة النقد، مقابل نجاح 11 مصرفاً في اجتياز تعليمات بازل II وبازل III وتعليمات سلطة النقد.
- في حال زيادة المخصصات الخاصة بنسبة 100% من صافي قيمة الائتمان القائم على أكبر ثلاثة مقترضين (يستثنى من ذلك التسهيلات الحكومية)، تفشل أربعة مصارف في اجتياز تعليمات بازل II (4%)، كما يفشل مصرف في اجتياز تعليمات سلطة النقد، مقابل نجاح 9 مصارف في اجتياز تعليمات بازل II وبازل III وتعليمات سلطة النقد.
- في حال زيادة المخصصات الخاصة بنسبة 100% من صافي قيمة الائتمان القائم على أكبر خمسة مقترضين (يستثنى من ذلك التسهيلات الحكومية)، فإن خمسة مصارف تفشل في اجتياز تعليمات بازل II (4%)، كما تفشل أربعة مصارف في اجتياز تعليمات سلطة النقد، مقابل نجاح خمسة مصارف في اجتياز تعليمات بازل II وبازل III وتعليمات سلطة النقد.
- في حال زيادة المخصصات الخاصة بنسبة 25% من صافي قيمة الائتمان القائم الخاص بقطاع الإسكان والرهن العقاري، فإن ثلاثة مصارف تفشل في اجتياز تعليمات سلطة النقد، مقابل نجاح 11 مصرفاً في اجتياز تعليمات بازل II وبازل III وتعليمات سلطة النقد. وفي حال رفع حدة الصدمة لتصبح بنسبة 50%، تفشل أربعة مصارف في اجتياز تعليمات بازل II (4%)، مقابل نجاح 10 مصارف في اجتياز تعليمات بازل II وبازل III وتعليمات سلطة النقد.
- في حال زيادة المخصصات الخاصة بنسبة 25% من صافي قيمة الائتمان القائم الخاص بقطاع التجارة، فإن ثلاثة مصارف تفشل في اجتياز تعليمات سلطة النقد، مقابل نجاح 11 مصرفاً في اجتياز تعليمات بازل II وبازل III وتعليمات سلطة النقد. وفي حال رفع حدة الصدمة لتصبح بنسبة 50%، تفشل ثلاثة مصارف في اجتياز تعليمات بازل II (4%)، كما يفشل مصرفين في اجتياز تعليمات بازل III (6%)، مقابل نجاح 9 مصارف في اجتياز تعليمات بازل II وبازل III وتعليمات سلطة النقد.
- في حال زيادة المخصصات الخاصة بنسبة 50% من صافي قيمة الائتمان القائم الخاص بقطاع الخدمات، يفشل مصرف واحد في اجتياز تعليمات بازل III (6%)، كما يفشل مصرفين في اجتياز تعليمات سلطة النقد، مقابل نجاح 11 مصرفاً في اجتياز تعليمات بازل II وبازل III وتعليمات سلطة النقد.
- في حال زيادة المخصصات الخاصة بنسبة 25% من صافي قيمة الائتمان القائم الخاص بقطاع القروض الاستهلاكية، يفشل مصرف واحد في اجتياز تعليمات سلطة النقد، مقابل نجاح 13 مصرفاً في اجتياز تعليمات بازل II وبازل III وتعليمات سلطة النقد. وفي حال رفع حدة الصدمة لتصبح بنسبة 50%، فإن النتائج تظهر فشل ثلاثة مصارف في اجتياز تعليمات بازل II (4%)، مقابل نجاح 11 مصرفاً في اجتياز تعليمات بازل II وبازل III وتعليمات سلطة النقد.

جدول 7-1: نتائج اختبارات التحمل المالي للقطاع المصرفي في حالة أكثر من متغير، نهاية العام 2019

نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (Tier1/RWA)						الصدمة
المجموع (مصرف)	أكثر من 8 % رسملة جيدة	أكثر أو يساوي 6 % وأقل من 8 % رسملة جيدة	أكثر أو يساوي 4 % وأقل من 6 % رسملة مناسبة	أقل من 4 % بحاجة لإعادة رسملة	حدة الصدمة	
14	12	0	1	1	100%	زيادة المخصصات الخاصة لتغطي كامل الديون المصنفة، بغض النظر عن الضمانات القائمة مقابل هذه الديون.
14	13	0	1	0	25%	زيادة المخصصات الخاصة بـ ... من قيمة الائتمان القائم على الحكومة
14	12	1	0	1	35%	
14	13	1	0	0	25%	زيادة المخصصات الخاصة القائمة بـ ... من صافي الائتمان القائم على موظفي القطاع العام
14	12	1	0	1	35%	
14	14	0	0	0	15%	انخفاض أسعار الأسهم المستثمر فيها المصرف بـ ...، وبغض النظر عن مكان الاستثمار
14	14	0	0	0	30%	
14	14	0	0	0	10%	انخفاض أسعار السندات الصادرة عن حكومات وبنوك مركزية في الخارج بـ ...، وبغض النظر عن عملة الإصدار
14	14	0	0	0	20%	
14	14	0	0	0	15%	انخفاض أسعار السندات غير الحكومية بـ ...، وبغض النظر عن مكان الاستثمار
14	14	0	0	0	30%	
14	11	1	1	1	-	تعثر مؤسسة مالية يحتفظ المصرف بأرصدة لديها تزيد عن 10% من إجمالي أرصده الموظفة في الخارج
14	14	0	0	0	15% ارتفاع	انخفاض أو ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى بنسبة
14	14	0	0	0	15% انخفاض	
14	14	0	0	0	200 نقطة زيادة	تغير سعر الفائدة على عملة الدولار بـ ...
14	14	0	0	0	200 نقطة انخفاض	
14	9	1	0	4	أكبر 3 مقترضين	زيادة المخصصات الخاصة بقيمة صافي الائتمان القائم على... (باستثناء تسهيلات الحكومة)
14	5	4	0	5	أكبر 5 مقترضين	
14	11	3	0	0	25%	زيادة المخصصات الخاصة القائمة بـ ... من صافي الائتمان القائم لقطاع قروض الإسكان والرهن العقاري
14	10	0	0	4	50%	
14	11	3	0	0	25%	زيادة المخصصات الخاصة القائمة بـ ... من صافي الائتمان القائم لقطاع التجارة
14	9	0	2	3	50%	
14	14	0	0	0	25%	زيادة المخصصات الخاصة القائمة بـ ... من صافي الائتمان القائم لقطاع الخدمات
14	11	2	1	0	50%	
14	13	1	0	0	25%	زيادة المخصصات الخاصة القائمة بـ ... من صافي الائتمان القائم لقطاع القروض الاستهلاكية
14	11	0	0	3	50%	

• نتائج الاختبارات في حالة أكثر من متغير

تم إجراء اختبارات التحمل المالي للمصارف بافتراض حدوث صدمتين رئيسيتين، الأولى ذات طبيعة سياسية والثانية ذات طبيعة اقتصادية. تتضمن كل منهما سيناريوهين (سيناريو مخفف، وسيناريو مشدد) وفق أكثر من متغير. وقد أظهرت النتائج الموضحة في الجدول (7-2) قدرة المصارف على امتصاص الصدمات بشكل عام، حيث استطاعت غالبية المصارف الاحتفاظ بنسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر أعلى من الحد الأدنى لمتطلبات بازل (ألتقل عن 4% حسب مقررات بازل II، وألتقل عن 6% حسب مقررات بازل III)، وبدرجة أقل في المحافظة على النسبة المحددة في تعليمات سلطة النقد، التي تشترط ألتقل النسبة عن 8%.

• في حال التعرض للصدمة المركبة الأولى

أظهرت نتائج اختبارات التحمل للسيناريو المخفف وبحسب نسب الزيادة في المخصصات الخاصة المحددة لكل متغير من متغيرات الصدمة كما هو موضح في الجدول (7-2)، نجاح المصارف بنسبة 92.9% في الاختبارات، حيث عانى مصرف واحد فقط من انخفاض نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر عن 8% (الحد الأدنى المحدد في تعليمات سلطة النقد)، ورغم ذلك تبقى النسبة لديه أكبر من 6%. وهذا يشير بشكل عام إلى متانة الجهاز المصرفي وقدرة رأسمال المصارف على تحمل الصدمات المركبة.

في حين أظهرت نتائج اختبارات التحمل للسيناريو المشدد نتائج مغايرة وأكثر تأثيراً على القطاع المصرفي، حيث عانى مصرفان من انخفاض نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر عن 4% حسب مقررات بازل II، وثلاثة مصارف من انخفاض النسبة عن 6% حسب بازل III، ومصرفين من انخفاض النسبة عن 8% (الحد الأدنى المحدد في تعليمات سلطة النقد). وبالرغم من متانة رأسمال المصارف وقدرتها على تحمل الصدمات إذا ما قورنت بالتعليمات المحددة من قبل بازل، فهي بحاجة إلى المزيد من تدعيم رأسمالها بحسب تعليمات سلطة النقد التي تعتبر أكثر تشدداً وتحوطاً في المحافظة على الاستقرار المالي ومتانة القطاع المصرفي لا سيما في ضوء الظروف السياسية والاقتصادية المتقلبة التي تعيشها فلسطين.

• في حال التعرض للصدمة الثانية المركبة

أظهرت نتائج اختبارات التحمل للصدمة الثانية المركبة (السيناريو الأول المخفف) نجاح المصارف بنسبة 78.6% في الاختبارات، حيث استطاع 11 مصرف الاحتفاظ بنسبة أكبر من النسب المحددة لنسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر من قبل بازل، وكذلك أعلى من الحد الأدنى المحدد من قبل سلطة النقد، بينما فشلت ثلاثة مصارف في تحقيق الالتزام بالنسبة المحددة من سلطة النقد. في حين أظهرت نتائج اختبارات التحمل للصدمة الثانية (السيناريو الثاني المشدد) نجاح سبعة المصارف في المحافظة على نسبة تزيد عن الحد الأدنى المقرر بحسب تعليمات سلطة النقد، مقابل خمسة مصارف تنخفض فيها نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر عن 4% حسب مقررات بازل II، ومصرف واحد تنخفض النسبة فيه عن 6% حسب مقررات بازل III مع بقائها فوق 4%.

جدول 2-7: نتائج اختبارات التحمل المالي للقطاع المصرفي في حالة أكثر من متغير، نهاية العام 2019

نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (Tier1/RWA)					الصدمة		حدة الصدمة	
المجموع (مصرف)	أكثر من % 8	أكثر أو يساوي % 6 وأقل من % 8	أكثر أو يساوي % 4 وأقل من % 6	أقل من % 4				إعادة رسملة
	رسملة جيدة	رسملة جيدة	رسملة مناسبة	رسملة				
السيناريو الأول (الضعيف)								
14	13	1	0	0	10%	زيادة المخصصات الخاصة من قيمة الائتمان القائم على الحكومة	الصدمة الزاوي (ذات طبيعة سياسية)	
					5%	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على موظفي القطاع العام		
					5%	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على القطاع الخاص لغايات تمويل مشاريع ونشاطات حكومية		
					3%	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على القطاع الخاص باستثناء الائتمان القائم على موظفي القطاع العام والائتمان القائم على القطاع الخاص لغايات تمويل مشاريع ونشاطات حكومية		
					15%	انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة في فلسطين		
السيناريو الثاني (الأشد)								
14	7	2	3	2	20%	زيادة المخصصات الخاصة من قيمة الائتمان القائم على الحكومة	الصدمة الزاوي (ذات طبيعة سياسية)	
					15%	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على موظفي القطاع العام		
					10%	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على القطاع الخاص لغايات تمويل مشاريع ونشاطات حكومية		
					5%	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على القطاع الخاص باستثناء الائتمان القائم على موظفي القطاع العام والائتمان القائم على القطاع الخاص لغايات تمويل مشاريع ونشاطات حكومية		
					25%	انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة في فلسطين		
السيناريو الأول (الضعيف)								
14	11	3	0	0	5%	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على القطاع الخاص باستثناء موظفي القطاع العام.	الصدمة الثانية (ذات طبيعة اقتصادية)	
					3%	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على موظفي القطاع العام		
					10%	انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة خارج فلسطين		
					10%	انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة في فلسطين		
						أسعار الفائدة على العملات الرئيسية الثلاث (USD, JD, NIS):		
					25 نقطة أساس	تخفيض سعر الفائدة على السلف والفروض		
						تخفيض سعر الفائدة على الجاري مدين		
	زيادة سعر الفائدة على حسابات التوفير							
	زيادة سعر الفائدة على الحسابات لأجل							
السيناريو الثاني (الأشد)								
14	7	1	1	5	15%	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على القطاع الخاص باستثناء موظفي القطاع العام.	الصدمة الثانية (ذات طبيعة اقتصادية)	
					5%	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على موظفي القطاع العام		
					20%	انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة خارج فلسطين		
					20%	انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة في فلسطين		
						أسعار الفائدة على العملات الرئيسية الثلاث (USD, JD, NIS):		
					50 نقطة أساس	تخفيض سعر الفائدة على السلف والفروض		
						تخفيض سعر الفائدة على الجاري مدين		
					25 نقطة أساس	زيادة سعر الفائدة على حسابات التوفير		
	زيادة سعر الفائدة على الحسابات لأجل							

• نتائج اختبارات التحمل المالي الخاصة بالسيولة

تم إجراء اختبارات التحمل المالي التي تركز على أوضاع السيولة في القطاع المصرفي، بافتراض أربعة أنواع من الصدمات بنسب معينة كما هو موضح في الجدول (3-7) وتحليل مدى تأثيرها على نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل (Liquid Assets/Short term liabilities within 1 month). وبالرغم من تباين نتائج هذه الاختبارات، إلا أنه في جميع الأحوال تبقى هذه النسبة أكبر من 25% لدى معظم المصارف (الحد الأدنى للسيولة القانونية حسب تعليمات سلطة النقد). ورغم وجود بعض الفروقات بين النسبتين، إلا أن كليهما تقيسان مدى تعرض المصارف لمخاطر السيولة قصيرة الأجل، والتي تشير إلى تحسن وضع السيولة مقارنة بالعام السابق.

جدول 3-7: نتائج اختبارات التحمل المالي الخاصة بالسيولة، نهاية العام 2019

المجموع (مصرف)	الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل أكبر أو يساوي 100 %	الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل أقل من 100 % وأكثر من 50 %	الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل أقل من 50 %	الصدمة	
				عدد المصارف قبل الصدمة	عدد المصارف بعد محاكاة الصدمة
14	2	7	5	قيام العملاء بسحب ما نسبته 20 % من ودائعهم خلال شهر	الأولى
14	0	3	11	سحب أكبر ثلاثة مودعين لودائعهم بما في ذلك ودائع الحكومة	الثانية
14	2	4	8	سحب أكبر خمسة مودعين لودائعهم بما في ذلك ودائع الحكومة	الثالثة
14	2	2	10	انخفاض الموجودات السائلة بنسبة 25 %	الرابعة

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

اختبارات التحمل الخاصة بمخاطر انتقال العدوى بين المصارف

تم إجراء اختبارات فحص التحمل الخاصة بمخاطر انتقال العدوى فيما بين المصارف (interbank solvency contagion)، لمعرفة ما يحدث لنسبة كفاية رأس المال المصارف في حال فشل أحدها عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصارف الأخرى. وقد استند هذا الفحص على البيانات الخاصة بسوق ما بين المصارف (الودائع ما بين المصارف) في نهاية العام 2019.

وتشير البيانات بشكل عام إلى ضعف سوق ما بين المصارف في فلسطين (Interbank Market)، حيث بلغ حجم أرصدة (ودائع) المصارف لدى بعضها البعض حوالي 508 مليون دولار نهاية العام 2019، استحوذ البنك B12^[31] على نحو 26.2% من حجم هذه الودائع (أو ما يعادل 133.4 مليون دولار). وقد حلَّ البنك B13 ثانياً بنحو 22.2% (أو ما يعادل 113.0 مليون دولار). فيما جاء البنك B2 ثالثاً بحصه بلغت نحو 13.6% من حجم الودائع فيما بين

المصارف (ما يعادل 69.3 مليون دولار)، وهو ما قد يجعل هذه المصارف أكثر عرضه لتعثر أو فشل غيرها من المصارف الأخرى. أما من حيث الاقتراض فقد كانت حصة كل من البنك B13 والبنك B12 هي الأكبر بنحو 22% (لكل منها) من إجمالي الاقتراض فيما بين المصارف، أو ما يعادل 112.5 مليون دولار و 111.7 مليون دولار على الترتيب. وقد بلغ حجم اقتراض البنك B1 نحو 80.1 مليون دولار أو ما يعادل 15.8% من إجمالي حجم الاقتراض فيما بين المصارف، فيما حلَّ البنك B11 رابعاً بنحو 49.5 مليون دولار وهو ما يعادل 9.8%.

وقد ساهم اعتبار الودائع البينية بين المصارف على أنها ودائع تبادلية، في تخفيف حدة الصدمات التي قد تواجهها المصارف نظراً لقدرتها على استخدام هذه الودائع في سداد الالتزامات المترتبة عليها تجاه المصارف الأخرى. فقد أظهرت النتائج عدم تأثير المصارف على المستوى الكلي بتعثر أو فشل أحدها، إذ تراوحت نسبة كفاية رأس مال المصارف بعد محاكاة الصدمة ما بين 12.6% في أسوأ النتائج إلى 16.1% في أقلها تأثيراً، وهي في جميع الحالات أعلى من الحد الأدنى المقرر بحسب تعليمات سلطة النقد (12%). وقد بينت النتائج أن تعثر البنك B1 كان له الأثر الأكبر على نسبة كفاية رأس المال لإجمالي المصارف والتي انخفضت إلى أدنى مستوى لها بعد محاكاة هذا السيناريو لتبلغ نحو 12.6% مقارنة بنحو 16.6% قبل الصدمة. كما أن تعثر أو فشل البنك B1 يؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف المحلية لتصل 8.8% مقارنة بنحو 15.2% قبل الصدمة، وفيما عدا ذلك تراوحت نسبة كفاية رأس المال للمصارف المحلية ما بين 13.1% إلى 15.2%. في حين حافظت المصارف الوافدة على نسبة أعلى

[31] تم ترميز المصارف بهذه الرموز بهدف الحفاظ على مبدأ السرية المصرفية.

من كفاية رأس المال مقارنة بالمصارف المحلية، تراوحت بين 15.8% و18.5%، لكن هذه النسبة تنخفض لتبلغ نحو 11.7% في حال افتراض تعثر أو فشل البنك B5. أما على مستوى إجمالي القطاع المصرفي فإن تعثر أو فشل البنك B5 يؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال القطاع المصرفي ككل لتصل نحو 13.7% وهي ثاني أدنى نسبة بعد تلك النسبة الخاصة بافتراض فشل أو تعثر البنك B1.

كذلك أظهرت النتائج أن البنك B12 والبنك B11 أكثر عرضة للمخاطر، إذ تنخفض نسبة كفاية رأس المال لديهما إلى ما دون الحد المسموح به في حال تعثر أو فشل بعض المصارف الأخرى، حيث تنخفض هذه النسبة لدى البنك B12 لتصل إلى 11.0% في حال تعثر البنك B10 مقارنة بنحو 13.0% قبل الصدمة. كذلك فإن نسبة كفاية رأس المال لدى البنك B11 تنخفض لتصل إلى 11.1% في حال تعثر أو فشل البنك B1. ومن الملاحظ أيضاً أن نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف التي تأثرت بفشل أو تعثر غيرها كانت بالأساس قريبة من الحد الأدنى المحدد بحسب تعليمات سلطة النقد، مما جعلها أكثر حساسية لتعثر أي من المصارف الأخرى المرتبطة بها، الأمر الذي يستلزم ضرورة الاستمرار بتعزيز رأس المال هذه المصارف، وجعلها أكثر قدرة على امتصاص الصدمات والمخاطر.

اختبارات قدرة المصارف على تحمل مخاطر الاقتصاد الكلي

أشارت العديد من الأدبيات الاقتصادية إلى وجود علاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي والنشاط الائتماني للمصارف، إذ في حالة تحسن الأوضاع الاقتصادية تزداد وتيرة النشاط الاستهلاكي والاستثماري وبالتالي يزداد الطلب على التسهيلات الائتمانية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على مؤشرات الأداء للمصارف. والعكس في حالة تراجع وتيرة النشاط الاقتصادي، وما يرافقه من مخاطر تؤدي إلى انخفاض حجم الائتمان وتراجع قدرة بعض العملاء على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصارف.

وبهدف دراسة أثر المخاطر التي تنشأ في القطاع الحقيقي على مؤشرات الجهاز المصرفي، تم إجراء اختبار مدى مرونة المصارف على تحمل حدوث صدمات في بعض مؤشرات القطاع الحقيقي (النمو الاقتصادي، معدل البطالة) وأثر هذه الصدمات على القروض المتعثرة (Non-Performing Loans)، باعتبارها مؤشراً على التعثر المالي، إضافة إلى تأثيرها المباشر على قائمة الدخل، وصافي الأرباح للمصارف.

وتم تحليل آلية انتقال الصدمات من القطاع الحقيقي إلى القطاع المصرفي، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتجه (Vector Autoregressive Correction Model)، حيث أشارت الاختبارات الإحصائية إلى وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ونسبة القروض المتعثرة. وعلاقة طردية بين سعر الفائدة على القروض ونسبة القروض المتعثرة، إضافة إلى العلاقة الطردية بين معدل البطالة ونسبة القروض المتعثرة. ولغايات التنبؤ بنسبة القروض المتعثرة تم استخدام النموذج التالي:

$$\Delta L(NPL_t) = \alpha + \gamma * e_t + \sum_{i=1}^4 a_i * \Delta L(NPL_{t-i}) + \sum_{i=1}^4 b_i * \Delta L(RGDP_{t-i}) + C * \Delta il + D * \Delta UNEMP$$

حيث:

• e_t : معامل تصحيح الخطأ

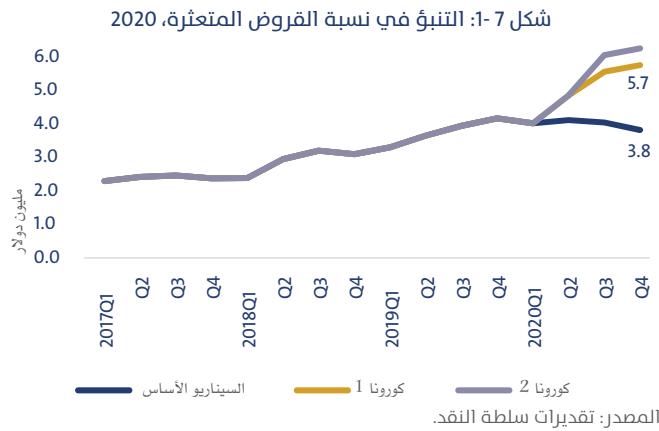
• $\Delta L(NPL_{t-i})$: نسبة النمو في القروض المتعثرة خلال الفترة السابقة

• $\Delta L(RGDP_{t-i})$: نسبة النمو في الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة السابقة

• Δil : التغيير في سعر الفائدة على الاقراض.

• $\Delta UNEMP$: التغيير في معدل البطالة.

وكان من المفترض استناداً إلى السيناريو الأساس (الذي يعكس الواقع الاقتصادي قبل جائحة كورونا) أن يطرأ تراجع في نسبة القروض المتعثرة في العام 2020 إلى 3.8% مقارنة مع 4.1% في عام 2019. لكن ظهور جائحة كورونا وما تبعها من إجراءات حكومية أحدث صدمة قوية على مستوى الاقتصاد والقطاع المصرفي. وبهدف تحليل هذه المخاطر تم إعداد السيناريوهات المضادة (Adverse) أو السيناريوهات المتشائمة (سيناريو



كورونا 1، وسيناريو كورونا 2^[32]، وهما مشتقان من السيناريوهات التي تم إعدادها في التقرير السنوي لسلطة النقد لعام 2019، حيث يفترض سيناريو (كورونا 1) استمرار تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الفلسطيني لمدة أربعة شهور (آذار- حزيران)، والذي أشارت نتائجه إلى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى 5.7% خلال عام 2020، خاصة وأن إجراءات وتعليمات سلطة النقد (تعليمات رقم 2020/02) قد ساهمت في الحد من ارتفاع نسبة القروض المتعثرة. ومن أهم الإجراءات التي قامت بها سلطة النقد في هذا الإطار: (1) تأجيل الأقساط الشهرية لكافة المقترضين لمدة أربعة شهور، (2) تأجيل الأقساط الشهرية للقروض في قطاع السياحة والفندقة لمدة ستة شهور، (3) استمرار تسديد القروض التجارية مقابل شيكات في حالة ورود الدفعات حوالات الحق.

وفي حال تأخر التعافي الاقتصادي واستمرار الإجراءات والتدابير الحكومية المصاحبة لأزمة كورونا لفترة أطول حتى نهاية شهر آب من عام 2020 (سيناريو أزمة كورونا 2)، فمن المتوقع تعمق وتيرة الانكماش الاقتصادي إلى نحو 8.5%، واستمرار الارتفاع في معدلات البطالة، والذي من المتوقع أن يتسبب في ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى 6.2% من إجمالي المحفظة الائتمانية.

جدول 4-7: التنبؤ بحجم التغير في القروض المتعثرة وفقاً للسيناريوهات المختلفة

(نسبة مئوية)

الفترة	السيناريو الأساس			سيناريو كورونا 1			سيناريو كورونا 2		
	التغير في الناتج المحلي	التغير في البطالة	التغير في الفائدة الإقراض	التغير في الناتج المحلي	التغير في البطالة	التغير في الفائدة الإقراض	التغير في الناتج المحلي	التغير في البطالة	التغير في الفائدة الإقراض
الربع الأول	2.1	0.5	0.1-	2.1	0.5	0.1-	2.1	0.5	0.1-
الربع الثاني	1.9	0.2-	0.1-	1.9	0.2-	0.1-	1.9	0.2-	0.1-
الربع الثالث	2.8	0.4	0.1-	2.8	0.4	0.1-	2.8	0.4	0.1-
الربع الرابع	2.2	0.1-	0.1-	2.2	0.1-	0.1-	2.2	0.1-	0.1-
2020	2.3	0.2	0.1-	2.3	0.2	0.1-	2.3	0.2	0.1-

[32] للمزيد من المعلومات حول الافتراضات المتعلقة بهذه السيناريوهات، يرجى مراجعة التقرير السنوي لسلطة النقد للعام 2019، الصادر في شهر تموز 2020، والمنشور على موقع سلطة النقد www.pma.ps.

الملحق

منهجية بناء المؤشر الكلي للاستقرار المالي في فلسطين

جاءت عملية اختيار المتغيرات الفرعية للقطاعات في النظام المالي والمستخدم في بناء مؤشر الاستقرار المالي (التجميعة) ضمن إطار علاقتها بالاستقرار المالي. ويتكون المؤشر التجميعة للاستقرار المالي، ويرمز له بالرمز (AFSi) من أربعة مؤشرات فرعية، يحتوي كل منها على مجموعة من المتغيرات التي يعكس تحليلها ودراساتها واقع الاستقرار المالي في فلسطين.

• مؤشر القطاع المصرفي

يتكون مؤشر القطاع المصرفي من عشرة مؤشرات فرعية تمثل مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي (FSI's) التي تستخدم لقياس متانة القطاع المصرفي، ويشكل مؤشر القطاع المصرفي نحو 52.6% من إجمالي مؤشر الاستقرار المالي. وتمثل المتغيرات الفرعية بشكل أساسي في أربعة جوانب تتعلق بكفاية رأس المال، وجودة الأصول، والسيولة، والربحية، كما يلي:

• رأس المال

تم استخدام متغيرين لقياس جودة رأس المال: الأول، كفاية رأس المال والذي يعبر عن مدى تغطية رأسمال المصارف لموجوداتها، وهو من أهم النسب التي تقيس سلامة المراكز المالية. إذ أن تعزيز كفاية رأس المال تزيد من قدرة المصارف على مواجهة الصدمات، فكلما زادت هذه النسبة ضمن حدود معينة زاد أثرها الإيجابي على الاستقرار المالي. أما المتغير الثاني فهو نسبة الرفع المالي (leverage ratio).

• جودة الأصول

ترتبط أغلب مخاطر العسر المالي للمصارف بنوعية الأصول، والقدرة على تحويل الأصول إلى سيولة. وقد تم استخدام متغيرين للتعبير عن جودة الأصول، وهما: نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، ونسبة صافي القروض المتعثرة بعد طرح المخصصات إلى رأس المال. ويؤثر هذين المتغيرين عكسياً على الاستقرار المالي إذ ترتفع جودة الأصول مع انخفاض قيمة هذين المؤشرين.

• السيولة

تعكس مؤشرات السيولة مدى كفاية الأصول السائلة التي تمكن المصارف من الوفاء بالتزاماتها دون التعرض لخسائر. وللتعبير عن مستوى السيولة تم استخدام متغيرين، هما: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، ونسبة الأصول السائلة للمطلوبات قصيرة الأجل. فكلما تحسنت السيولة ضمن حدود معينة دل ذلك على تحسن حالة الاستقرار المالي.

• الربحية

تعكس مؤشرات الربحية نتيجة النشاط المصرفي خلال فترة معينة. ويمكن الدلالة عليها من خلال أربعة متغيرات، هي: العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، ونسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل، ونسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل.

• مؤشر الاقتصاد الكلي

يتكون هذا المؤشر الفرعي من خمسة متغيرات تمثل أهم النسب التي تقيس استقرار الاقتصاد الكلي وانعكاساته على الاستقرار المالي، ويشكل مؤشر الاقتصاد الكلي نحو 26.3% من إجمالي مؤشر الاستقرار المالي. وهذه المتغيرات تشمل:

• النمو الاقتصادي

يعبر عنه بمعدل التغير (النمو) في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويستخدم كأحد المؤشرات الرئيسية التي تؤثر على القروض المتعثرة، فانخفاض معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى تراجع الأنشطة الاقتصادية وبالتالي تراجع الطلب على الائتمان وتراجع القدرة على سداد الديون.

• مؤشر التضخم

يعتبر استقرار الأسعار على المدى المتوسط والطويل مؤشراً على الاستقرار في الاقتصاد الكلي، من خلال تأثيره على القوة الشرائية.

• عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

يعبر العجز في الحساب الجاري عن مدى الاختلال في الاقتصاد الكلي، الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على الاستقرار المالي، جراء تعرضه للصدمات الخارجية.

• العجز في ميزانية الحكومة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

يعبر العجز في مالية الحكومة عن مدى قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها، إلى جانب مدى ثقة المستثمر بالاقتصاد.

• الدين الحكومي المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة الحكومة على سداد التزاماتها تجاه المصارف.

• مؤشر سوق رأس المال

يتم قياس هذا المؤشر باستخدام متغيرين: الأول، القيمة السوقية للأسهم نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث تقيس هذه النسبة حجم السوق المالي بالنسبة للاقتصاد، كما وتعبر عن العمق المالي والأهمية النسبية والدور الذي يلعبه سوق فلسطين في الاقتصاد الفلسطيني. والثاني، مؤشر تذبذب عوائد السوق المالي، فكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر كلما تزايد عدم استقرار عوائد السوق، وارتفعت درجة تذبذبه. وبالتالي يعكس هذا المؤشر حالة من عدم الاستقرار في أوضاع البورصة نتيجة لأسباب عديدة سواء اقتصادية أو سياسية. ويشكل مؤشر سوق رأس المال نحو 10.5% من إجمالي مؤشر الاستقرار المالي

• مؤشر قطاع التأمين

تم استخدام متغيرين لقياس هذا المؤشر، وهما نسبة رأسمال قطاع التأمين إلى إجمالي أصوله، وإجمالي الأقساط المكتسبة كنسبة من الناتج المحلي وهي إحدى نسب الرفع المالي. ويشكل مؤشر قطاع التأمين نحو 10.5% من إجمالي مؤشر الاستقرار المالي.

جدول 1: المتغيرات المستخدمة في احتساب مؤشر الاستقرار المالي في فلسطين

المؤشر الفرعي	المتغير	أثره على الاستقرار المالي
مؤشر القطاع المصرفي (Bsi)	كفاية رأس المال	+
	الرفع المالي	+
	القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	-
	القروض المتعثرة بعد المخصصات إلى رأس المال	-
	الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	+
	الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل	+
	العائد على الأصول	+
	العائد على حقوق الملكية	+
	الدخل من الفوائد إلى إجمالي الدخل	+
	نفقات غير الفوائد إلى إجمالي الدخل	-
مؤشر الاقتصاد الحقيقي (Esi)	معدل النمو الاقتصادي	+
	معدل التضخم	+
	عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي	-
	عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي	-
مؤشر سوق رأس المال (Msi)	الدين الحكومي المحلي كنسبة من الناتج المحلي	-
	القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي	+
مؤشر قطاع التأمين (Iai)	تذبذب العائد من السوق	-
	رأس المال إلى إجمالي الأصول	+
	إجمالي الأقساط المكتسبة كنسبة من الناتج المحلي	+

• منهجية بناء المؤشر

تستند المنهجية المستخدمة في بناء واحتساب المؤشر إلى أفضل المعايير والممارسات الدولية، إلى جانب الاستفادة من تجارب العديد من الدول التي سبقتنا في هذا المجال، مع مراعاة خصوصية القطاع المالي في فلسطين، من حيث سيطرة القطاع المصرفي مقارنة ببقية مكونات القطاع المالي. وبالتالي فقد شكلت مؤشرات القطاع المصرفي أكثر من نصف المؤشرات المستخدمة في بناء مؤشر الاستقرار المالي الكلي (AFSi)، ونسبة 52.6% من إجمالي قيمة المؤشر الإجمالي.

وقد تم بناء المؤشر الكلي للاستقرار المالي بالاستناد إلى أربعة مؤشرات فرعية، هي: مؤشر القطاع المصرفي (BSi)، ومؤشر الاقتصاد الحقيقي (ESi)، ومؤشر سوق رأس المال (MSi)، ومؤشر قطاع التأمين (ISi)، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية لهذه القطاعات خلال الفترة 2012-2019. ويهدف تجميع المتغيرات في مؤشر واحد يعبر عن الاستقرار المالي في فلسطين، تم تعديل هذه البيانات ومعالجتها وتطبيعها، وإعطائها أوزان ترجيحية، وفق المنهجية التالية:

تعديل المتغيرات بما يضمن أن الزيادة لجميع المتغيرات تعكس تحسناً في الاستقرار المالي، في حين أن النقص يعني تراجعاً في الاستقرار المالي، وذلك بعكس أثر المتغير على الاستقرار المالي على قيمته.

ومن أجل تجميع البيانات في مؤشر واحد تم تطبيع البيانات (Normalization) باستخدام منهجيتين مختلفتين: المنهجية المعيارية، أو منهجية التطبيع الإحصائي (Statistical Normalization)، ومنهجية التطبيع التجريبي (Empirical Normalization). وتم استخدام البيانات المطبّعة الناتجة من كل منهجية على حده في استكمال بناء مؤشر الاستقرار المالي (كانت نتائج المؤشر متناسقة بشكل كبير عند تطبيق أي من المنهجتين). ومن ثم تم احتساب قيمة المؤشرات الفرعية باستخدام المعدل المرجح للمتغيرات التي تم تطبيعها مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للمؤشرات عند تحديد الأوزان الترجيحية.

• منهجية التطبيع التجريبي (Empirical Normalization)

تعتمد على استخدام منهجية إعادة القياس (RE-SCALING) للمتغيرات الفرعية من خلال المعادلة التالية:

$$I_{it}^n = \frac{I_{it} - \text{Min}(I_i)}{\text{Max}(I_i) - \text{Min}(I_i)}$$

حيث تعبر I_{it} عن قيمة المتغير قبل التطبيع في الفترة t ، وتشير كل من $\text{Min}(I_i)$ و $\text{Max}(I_i)$ للقيمة الصغرى والعظمى للمتغيرات خلال فترة التحليل.

• منهجية التطبيع الإحصائي (Statistical Normalization)

يعمل التطبيع الإحصائي على تقليل التقلب في المتغيرات، حيث ترتبط المتغيرات بمقياس واحد يضمن أن متوسطها الحسابي صفر، وانحراف معياري واحد، وذلك من خلال المعادلة التالية Z-SCORE:

$$Z_t = \frac{X_t - \mu_x}{\sigma_x}$$

حيث تعبر Z_t عن قيمة المتغير بعد التطبيع (normalized value) في الفترة t ، X_t قيمة المتغير قبل التطبيع، في حين تعبر كل من μ_x و σ_x عن المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغيرات.

تم احتساب المؤشرات الفرعية باستخدام المعدل المرجح للمتغيرات التي تم تطبيعها مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للمؤشرات عند تحديد الأوزان الترجيحية. ونظراً لتعدد طرق اختيار الأوزان الترجيحية، فإن أفضل الطرق المستخدمة تعتمد على آراء الخبراء والمختصين. وعليه فقد تم الاسترشاد بالمختصين بموضوع مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي في سلطة النقد، فأعطى كل مؤشر فرعي من مؤشرات السلامة المالية نسبة معينة وتم توزيع هذه النسبة على المتغيرات الفرعية لكل بمؤشر وذلك بحسب تأثيره على استقرار القطاع المصرفي كما في الجدول (2).

جدول 2: الأوزان الترجيحية لمتغيرات القطاع المصرفي

المؤشر	الوزن الترجيحي	المجموعة الفرعية	الوزن الترجيحي
كفاية رأس المال	%25	كفاية رأس المال	%20
		الرفع المالي	%5
جودة الأصول	%30	القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	%15
		القروض المتعثرة بعد المخصصات إلى رأس المال	%15
السيولة	%20	الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	%10
		الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل	%10
الربحية	%25	العائد على الأصول	%7.5
		العائد على حقوق الملكية	%7.5
		هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل	%5
		المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل	%5

تم احتساب المؤشرات الفرعية لكل من القطاع المصرفي والاقتصاد الحقيقي وسوق رأس المال وقطاع التأمين وفق المعادلات التالية:

• **مؤشر القطاع المصرفي = المعدل المرجح لمتغيراته الفرعية.**

$$Bsi = \sum_{1}^{10} W_b I_b$$

حيث تعبر (W_b) عن الوزن الترجيحي للمتغير، و(I_b) قيمة المؤشر بعد التطبيع. أما (Bsi) فهو قيمة مؤشر القطاع المصرفي.

• **مؤشر قطاع الاقتصاد الحقيقي = المعدل المرجح لمتغيراته الفرعية**

$$Esi = \frac{\sum_{1}^5 I_e}{5}$$

حيث تعبر (I_e) عن قيمة المتغيرات التي تدخل في احتساب مؤشر القطاع الحقيقي قبل التطبيع أما (Esi) فهو قيمة مؤشر قطاع الاقتصاد الحقيقي.

• **مؤشر قطاع سوق رأس المال (Msi) = قيمة المعدل المرجح للمتغيرات الخاصة بقطاع رأس المال بعد التطبيع**

$$Msi = \frac{\sum_{1}^2 I_e}{2}$$

• **مؤشر قطاع التأمين (Isi) = قيمة المعدل المرجح للمتغيرات الخاص بقطاع التأمين بعد التطبيع**

$$Isi = \frac{\sum_{1}^2 I_e}{2}$$

احتساب قيمة المؤشر العام للاستقرار المالي (AFSi) (التجميعي) في فلسطين، تم من خلال احتساب المعدل المرجح للمؤشرات الفرعية الأربعة وفق المعادلة التالية:

$$AFSi_t = \left(\frac{10}{19}\right) * Bsi_t + \left(\frac{5}{19}\right) * Esi_t + \left(\frac{2}{19}\right) * Msi_t + \left(\frac{2}{19}\right) * Isi_t$$

علمًا بأن قيمة المؤشر تتراوح بين الصفر والواحد $AFSi \in [0,1]$

المبادئ الإرشادية العامة لتعامل البنوك المركزية مع تداعيات جائحة كورونا على الاستقرار المالي^[33]

مما لا شك فيه أن جائحة كورونا قد خلقت العديد من التداعيات على اقتصادات العالم وأسواقه المالية، جراء تأثيرها على العديد من القطاعات الاقتصادية (السياحة والنقل، والتجارة الداخلية والخارجية، والصناعة، وغيرها من القطاعات). كما شكلت هذه الجائحة تحدياً للاستقرار المالي، جراء تأثيرها على التدفقات النقدية، وتزايد احتمالية التعثر، الأمر الذي يتطلب تدخلات عاجلة من قبل صانعي السياسات من أجل مواصلة عجلة النمو، وكذلك من قبل البنوك المركزية من أجل المحافظة على سلامة ومثانة القطاع المالي واستمراريته وفق قواعد العمل المصرفي والمالي السليم، والحفاظ على استدامة الشركات، وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها، إضافة إلى حماية الأفراد من مخاطر التعثر وحماية تصنيفهم الائتماني.

ولهذه الغايات، قامت العديد من البنوك المركزية بإجراءات تحفيزية ووقائية، تشمل ضخ السيولة في القطاع المصرفي من خلال تخفيض أسعار أدوات السياسة النقدية والاحتياطي الإلزامي، وتعزيز منظومة ضمان القروض، مما ساعد القطاع المصرفي على تأجيل قروض الأفراد والشركات. كما تبنت البنوك المركزية برامج دعم للقطاعات الإنتاجية بهدف استدامتها. كما أقدم عدد من البنوك المركزية على تحرير أو تخفيف أدوات السياسة الاحترازية الكلية، حيث تم تحرير هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية، وخفض أوزان المخاطر ضمن كفاية رأس المال لبعض القطاعات. كما قامت عدد من البنوك المركزية بتخفيض نسبة تغطية السيولة (LCR) عن النسبة المقررة البالغة 100%، وبعضها قام بوضع سقف على نسبة الدين إلى الدخل (DTI) أو نسبة القرض إلى القيمة (LTV). إضافة إلى منع توزيع الأرباح السنوية والمكافآت.

وفي هذا السياق، قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بتأجيل تطبيق متطلبات بازل III. كما حاولت بعض المؤسسات الدولية إصدار مبادئ توجيهية عامة حول تعامل البنوك المركزية مع جائحة كورونا، حيث قام بنك التسويات الدولية بوضع ثلاثة مبادئ أساسية على النحو التالي:

1. أن تكون الإجراءات فعالة في دعم النشاط الاقتصادي، وأن تنطبق على الأقل على فترة الأزمة، ويفضل أن تستمر لفترة ما بعد الأزمة، عند بدء التحضير لانتعاش قوي.
2. أن تحافظ الخطوات والإجراءات المتخذة على سلامة وكفاءة معاملات النظام المالي والمصرفي، بحيث تبقى المراكز المالية للمصارف جيدة من ناحية رأس المال والسيولة والربحية بما يكفي لدعم النمو المستدام.
3. ينبغي أن تكون الإجراءات المتخذة مؤقتة، وذلك حتى لا تقوض مصداقية سياسات البنك المركزي على المدى الطويل، والشفافية هي مفتاح الوفاء بهذا المبدأ.

أما على مستوى الدول العربية، فقد سعت البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بالتنسيق مع الحكومات إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من تداعيات جائحة كورونا على الاستقرار المالي. وفي إطار حرص صندوق النقد العربي على المساهمة في الجهود الدولية الهادفة إلى تعزيز الاستقرار المالي، قام الصندوق بإصدار المبادئ الإرشادية العامة التالية حول كيفية تعامل البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية مع تداعيات هذه الجائحة على مقومات الاستقرار المالي.

المبدأ (1): أن تسعى سياسة البنك المركزي إلى دعم النشاط الاقتصادي مع الحفاظ على سلامة النظام المالي وضمان الشفافية.

المبدأ (2): تشكيل لجنة إدارة أزمات أو لجنة استقرار مالي داخل البنك المركزي برئاسته، على أن تضم في عضويتها ممثلين عن وزارة المالية وهيئة الأوراق المالية، لضمان التنسيق والتعاون بين السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة الاحترازية الكلية والجزئية. وأن تدعم هذه السياسات بعضها الآخر.

المبدأ (3): الاستخدام المتدرج لأدوات السياسة الاحترازية الكلية، واختيار الأداة المناسبة في الوقت المناسب، وعدم المبالغة في تخفيف المتطلبات الرقابية والاحترازية.

[33] صندوق النقد العربي، تقرير دول «جهود المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في الحد من تاثيرات فيروس كورونا المستجد على مقومات الاستقرار المالي»، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2020.

المبدأ (4): من الممكن في المرحلة الحالية تحرير أداة هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية، إن تطلب الأمر ذلك، لكن فيما يخص الأدوات الأخرى مثل هامش رأس المال التحفظي، وهامش رأس المال للمصارف ذات الأهمية النظامية محلياً، والرافعة المالية، فيستحسن عدم استخدامها في المرحلة الحالية نظراً لدورها الهام في تعزيز قدرة النظام المالي على استيعاب الخسائر.

المبدأ (5): دعم القطاعات الإنتاجية ذات الأثر الاقتصادي الأكبر، على سبيل المثال، يمكن للبنك المركزي السماح لفترة مؤقتة بتخفيض أوزان المخاطر لهذه القطاعات ضمن متطلبات رأس المال التنظيمي بشكل مدروس.

المبدأ (6): تخفيف أدوات رأس المال بعناية وتدرج في حال امتدت الأزمة إلى نهاية العام الحالي.

المبدأ (7): النظر في تخفيض متطلبات السيولة القانونية أو نسبة تغطية السيولة عن النسبة المقررة البالغة (100%) ضمن حدود مدروسة في حال امتدت الأزمة لأكثر من ثلاثة شهور أخرى.

المبدأ (8): في جميع الأحوال، يجب أن يتزامن السماح باستخدام هامش رأس المال والسيولة مع وضع قيود على الأرباح والمكافآت.

المبدأ (9): أهمية قيام البنوك المركزية بوضع إرشادات حول كيفية استخدام نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) وبناء المخصصات وتصنيف العملاء، والتنسيق مع التدقيق الخارجي بهذا الخصوص. أما الدول التي لم تطبق المعيار، فمن الممكن النظر في تأجيل تطبيقه حتى انتهاء الأزمة.

المبدأ (10): على البنوك المركزية تحقيق التوازن بشكل مدروس وبأكبر قدر ممكن، في إطار سعيها لتعزيز الاستقرار المالي. فمن جهة، اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية القطاع المالي، ومن جهة أخرى، اتخاذ كافة السبل لحماية قطاع الأفراد والشركات لا سيما متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

المبدأ (11): من الممكن تأجيل استيفاء الغرامات المفروضة على المصارف في المرحلة الحالية، على أن يتم استيفائها بعد انتهاء الأزمة.

المبدأ (12): تعزيز القواعد التنظيمية الداعمة لجهود تطوير الأداء التقني ووسائل التواصل والعمل عن بعد، وقيام المصارف التجارية بتنفيذ العمليات المالية الرقمية واستخدام التقنيات المالية الحديثة، وأهمية التأكد من وجود إجراءات وتدابير واضحة لتعزيز الأمن السيبراني وأمن المعلومات، وتوفير البنية التحتية للملاءمة وتوفير الدعم التقني المناسب. وكذلك الاهتمام بخطط بديلة في حال انقطاع الإنترنت حيث أن انقطاعه يؤدي إلى حدوث مخاطر تشغيلية.

المبدأ (13): أهمية مواصلة اهتمام البنوك المركزية بتعزيز رقابتها على حماية بيانات العملاء وحماية المستهلك المالي في ضوء زيادة الاعتماد على التقنيات المالية الحديثة.

المبدأ (14): تعزيز منظومة الامتثال وإدارة المخاطر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطوير منهجيات لمواجهة التحديات المرتبطة باستخدام التقنيات المالية الحديثة في تنفيذ العمليات المصرفية، خصوصاً أن العمليات تنفذ دون التواصل مع العملاء وجهاً لوجه. وهنا تبرز أهمية تطوير مبادئ لاستخدام التقنيات المالية الحديثة في هذه المرحلة بشكل آمن. وكذلك من الأهمية بمكان مواصلة الجهود المتعلقة باستخدام الهوية الرقمية ونموذج (eKYC) والتوقيع الإلكتروني.

المبدأ (15): الاهتمام بتعزيز الشمول المالي، وتعزيز الوعي المالي الرقمي للجمهور، وإطلاق حملات واسعة عن بُعد، وذلك في ضوء زيادة الاعتماد على التقنيات المالية الحديثة في الأزمة المالية، وإرساء سبل تعزيز الثقافة المالية بالتنسيق مع المؤسسات التعليمية.

المبدأ (16): النظر في هذه المرحلة في توجيه التشريعات والتعليمات للتركيز على أولويات تحديات الوباء والحد من آثاره السلبية على القطاع المصرفي والقطاعات الاقتصادية.

المبدأ (17): من الممكن تخفيف الجولات التفتيشية الميدانية على المصارف، حيث أن الوضع الراهن قد يستدعي خفضها، بهدف التركيز في المرحلة الحالية على الحد من أضرار فيروس كورونا مع مراعاة أن البنوك المركزية تعمل حالياً عن بُعد منعاً لانتقال العدوى.

المبدأ (18): حماية سلامة ومصداقية أنظمة إعداد التقارير الائتمانية، حيث يجب تعزيز المشاركة الدقيقة الكاملة للمعلومات الائتمانية بشكل مستمر، بما في ذلك الإبلاغ عن البيانات الائتمانية السلبية الناجمة عن الأزمة، واتخاذ كافة السبل التي تحد من الأثر السلبي على السجل الائتماني للعملاء الجيدين الذين لديهم دفعات مستحقة تعذر تسديدها لظروف خارجة عن إرادتهم، نجمت عن الأزمة الحالية. ومن الممكن في هذا الإطار توجيه العملاء الجيدين لمراجعة مصارفهم (ضمن طرق التواصل المسموح بها خلال الأزمة) والتفاوض معهم لإعادة جدولة التسهيلات، أو من الممكن وضع ملاحظة في التقرير الائتماني بأسباب تعثر العميل الجيد.

المبدأ (19): توجيه مقدمي الائتمان وشركات المعلومات الائتمانية لتنفيذ تدابير لرصد المعلومات الائتمانية السلبية التي تم الإبلاغ عنها خلال الأزمة، التي قد تشمل استخدام معرّفات أو رموز إبلاغ ائتماني خاصة بالأزمة، وذلك بما يسهل إعداد التقارير اللازمة.

المبدأ (20): تعزيز قدرة السلطات التنظيمية على التعامل مع الشكاوى والمنازعات خلال الأزمة، وذلك في ضوء الزيادة المحتملة في الشكاوى والنزاعات، وتشجيع تطبيق التقنية المعلوماتية لتلقي الشكاوى وحل النزاعات.

المبدأ (21): تشجيع رقمنة عملية الوصول إلى التقارير الائتمانية، للتأكد من أن حق الوصول إلى تقارير الائتمان لن يتأثر أثناء الأزمة.

المبدأ (22): مراجعة خطط استمرارية العمل للتأكد من جاهزية القائمين عليها لدى البنوك المركزية والمصارف التجارية، وكذلك مراجعة فعالية إدارة المخاطر وأنظمة الإنذار المبكر وخطط الإنعاش المستخدمة لدى البنوك المركزية والمصارف التجارية.

المبدأ (23): دراسة مدى الحاجة إلى قيام دوائر الرقابة المصرفية والاستقرار المالي بتطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية والكلية بشكل يأخذ بالاعتبار الأزمة الحالية.

المبدأ (24): تعزيز وعي الجمهور بالدور الذي تقوم به كل من مؤسسات ضمان الودائع وضمان القروض في حماية الودائع وضمان القروض.

المبدأ (25): قد يكون من المناسب قيام البنوك المركزية بإصدار رسائل طمأنة بشكل مستمر للمودعين والمستثمرين، على أن تتمتع هذه الرسائل بمصداقية وشفافية، بما يعزز من ثقة الجمهور بالمصرف المركزي والقطاع المالي الرسمي في ظل الأزمة الحالية.

المبدأ (26): على البنوك المركزية استخدام الأدوات والإجراءات لمواجهة أضرار فيروس كورونا بشكل يأخذ بالاعتبار خصوصية المصارف الإسلامية، وكذلك يستحسن أن تشمل الإجراءات كافة المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لرقابة البنك المركزي.

المبدأ (27): أن تقوم البنوك المركزية بشكل مستمر بتقييم أثر الأدوات والإجراءات التي تم اتخاذها من حيث فاعليتها وقدرتها التأثيرية لفترة أطول وأية آثار سلبية لأي من منها وأسلوب التعامل معها.

المبدأ (28): الاستعداد لفترة ما بعد الأزمة من حيث توقيت وتدرج تعليق ما تم استخدامه من أدوات وإجراءات لتخفيف الأثر الناشئ عن هذا التعليق وسرعة عودة الدورة الاقتصادية إلى وضعها وتعظيم أثر التعافي.

